IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

2019
التقرير السنوي
فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة

من نحن؟

البنك الإسلاميّ للتنمية بنك إنمائيّ متعدّد الأطراف، يعمل على تحسين حياة من يخدمهم بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وبإحداث التأثير على نطاق واسع.

نحن نؤمن

بأنّ من حق جميع الناس أن يعيشوا بكرامة وفي ازدهار، وبأنّ رعاية النموّ الاقتصاديّ هي أفضل سبيل إلى التخلص من الفقر

نحن نعزز

حلولاً مبتكَرة ومستدامة لأكبر معوّقات التنمية في العالَم، ونحن نعمل على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

نحن نزوِّد

الناس بما يمكّنهم من النهوض بتقدُّمهم الاقتصاديّ والاجتماعيّ على نطاق واسع، وننشئ البنى التحتية لمساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم.

نحن نقيم

شراكات تعاونية بين المجتمعات والبلدان عن طريق القطاعين العامّ والخاصّ.

تمكين الناس في سبيل مستقبل مستدام

النهوض بالابتكار، والشراكات، والمالية الإسلامية، وسلاسل القيمة

هذا التقرير هو المجلّد الأوّل من مجلّدين يتألّف منهما التقرير السنويّ للبنك الإسلاميّ للتنمية. ويحتوي المجلّد الثاني على القوائم المالية المراجَعة، ويُنشر في مجلّد مستقلّ بعنوان "القوائم المالية". وهذان المجلّدان متاحان على شبكة الإنترنت: **www.isdb.org**

2019
التقرير السنويّ
فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة

"تحلل فعالية تدخلاتنا الاستراتيجية؛ فإذا أحرزنا فيها تقدماً، قمنا بتعزيز النجاحات وبتحسين الجوانب الأخرى، التزاماً منّا بمواصلة أداء مهمتنا المتمثلة في دعم البلدان الأعضاء بفتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة"

أهداف التنمية المستدامة

تلتزم "**مجموعة البنك**" التزاماً تامّاً بأهداف التنمية المستدامة. وهي تدرك أن لبلدانها الأعضاء احتياجات إنمائية متنوعة؛ ولذلك تكيف تدخلاتها مع تلك الاحتياجات.

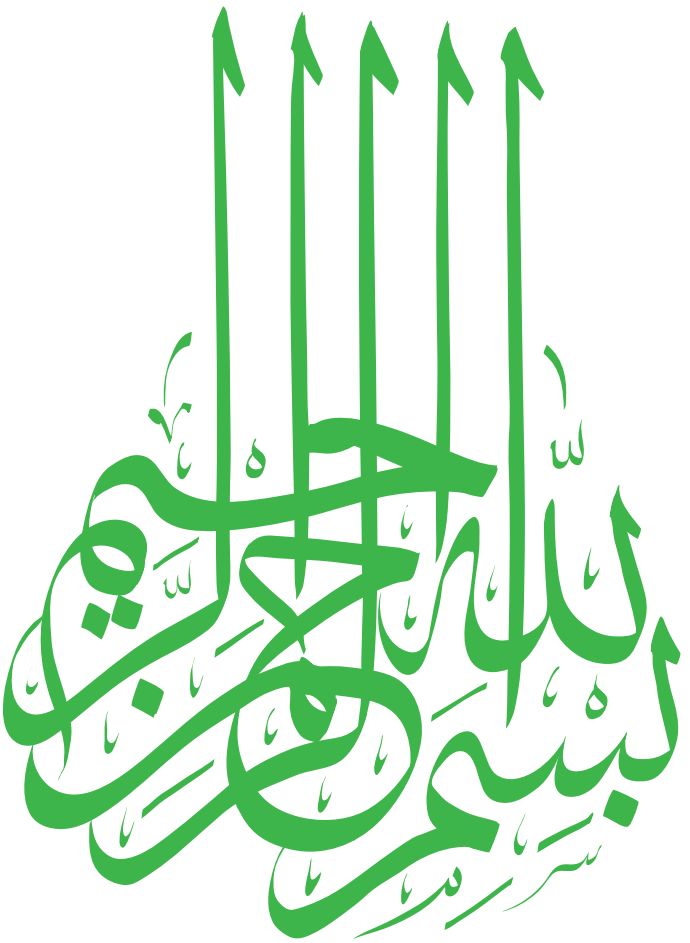
بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة عن

البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه

"البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974 بمدينة جدّة (المملكة العربية السعودية). وعُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975). وبدأ "البنك" أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975).

رؤيته

يعمل "البنك" على أن يكون بنكاً إنمائيّاً عالميّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلاميّ إلى حدّ بعيد ويساعد هذا العالَم على الدفاع عن كرامته.

رسالته

تكمن رسالة "البنك" في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثّل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلاميّ" ("منظمة المؤتمر الإسلامي" سابقاً)، ويسدّدَ القسط الأوّل من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال "البنك"، ويقبلَ ما قرّره مجلس المحافظين من شروط.

رأسماله

وافق مجلس محافظي "البنك الإسلاميّ للتنمية"- في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)- على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجب هذا القرار، رُفع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقداً) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 2019، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 50,6 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

تتألف "مجموعة البنك" من خمسة كيانات هي: "البنك الإسلامي للتنمية"، و"المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"، و"المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، و"المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة".

مقرّه ومراكزه الإقليمية

يتّخذ "البنك" مدينة جدّة (المملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أحد عشر مركزاً إقليميّاً في: أبوجا (نيجيريا)، وألماتي (قازاقستان)، وأنقرة (تركيا)، والقاهرة (مصر)، وداكار (السنغال)، وداكا (بنغلاديش)، ودبي (الإمارات العربية المتحدة)، وجاكرتا (إندونيسيا)، وكمبالا (أوغندا)، وباراماريبو (سورينام)، والرباط (المغرب).

سنته المالية

كانت سنة "البنك" المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها غيرت في 1 يناير 2016 إلى السنة الهجرية الشمسية، التي تبدأ من اليوم الحادي عشر من شهر الجدي (الموافق للأول من يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من شهر الجدي (الموافق ليوم 31 ديسمبر) من كلّ سنة.

وحدته الحسابية

وحدة "البنك" الحسابية هي الدينار الإسلامي، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في "صندوق النقد الدولي".

اللغة

العربية هي اللغة الرسمية في "البنك". أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

2019 التقرير السنويّ

فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة

الفهرس

شكر وتقدير 07
خطاب الإحالة 08
رسالة رئيس البنك 09
مجلس المديرين التنفيذيين 10
الموجز: حصيلة سنة 12

الفصل الأول

نبذة عن الأنشطة الإنمائية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 23

1.1 المشاكل والنتائج الاقتصادية العالمية الحديثة العهد 24
2.1 تعزيز المساعدة الإنمائية (الاعتمادات التراكمية) 25
3.1 التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات وبرامج "البنك الإسلامي للتنمية" 26
4.1 تحليل أداء "مجموعة البنك" سنة 2019 بحسب الكيانات 34

الفصل الثاني

تعزيز التنمية في البلدان الأعضاء 43

1.2 اعتمادات "البنك الإسلامي للتنمية" وإنجازاته الإنمائية سنة 2019 44
2.2 تعزيز الشراكات وتعبئة الموارد من أجل التنمية 51
3.2 الخدمات الإنمائية الخاصة في مجالي التعليم والصحة 57
4.2 حشد الشراكات بين القطاعين العام والخاص 60
5.2 دعم التنمية الاجتماعية الشاملة والقدرة على الصمود 63
6.2 أنشطة إنمائية أخرى 65

الفصل الثالث

تعزيز الفعالية المؤسَّسية والإنمائية 69

1.3 مجلس المحافظين 70
2.3 مجلس المديرين التنفيذيين 71
3.3 إدارة المخاطر 72
4.3 أنشطة المراجعة الداخلية 72
5.3 التصنيف الائتماني 73
6.3 ادمج المعارف من أجل تعزيز الكفاءة 73
7.3 تقييم العمليات 73
8.3 الفعالية الإنمائية 75
9.3 التأثيرات الإنمائية لتمويل "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية" 76
10.3 إدارة الموارد البشرية 76
11.3 الخدمات المعلوماتية 77
12.3 الخدمات الإدارية والصحية 77

الملاحق

الملاحق 1–5ب 78
الملاحق 6أ–9ب 99

شكر وتقدير

هذا التقرير السنويّ للبنك الإسلاميّ للتنمية عن سنة 2019 أعدّته "**إدارةُ البحث الاقتصاديّ والتعلُّم المؤسَّسيّ**" بتوجيه عامّ من **مجلس المديرين التنفيذيّين**

وبإشراف:
الدكتور منصور مختار نائب الرئيس (في البرامج القُطريّة) المدير العامّ بالإنابة وكبير الاقتصاديّين

وبمساهمة من:
مختلف إدارات وكيانات "مجموعة البنك".

منسق التقرير: **موسى إبراهيم جيغا**

فريق البيانات: **أبو كمارا ومحمد الغوسي وعلي راشد**

فريق الترجمة العربية والفرنسية: شعبة الخدمات اللغوية بالأمانة العامة

فريق المالية: **خونداماير نصرتْيابيف وشاكر جاسات**

الميسّرون: **زكرياء حنفي** (التحرير) **ومحمد عصام النونو** (الطباعة) **وفوزي القبلاوي** (شؤون المجالس) **وسيد عبد الرحمن** (السكرتارية)

"نحن لن نكتفي بما قد حققناه؛ بل سنواصل رحلة التحوُّل من أجل تحسين كفاءة وفعالية "البنك الإسلامي للتنمية"، وذلك في إطار بحثنا الدؤوب عن مستقبل أفضل سواءً للبلدان الأعضاء أو للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء."

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرّفني أن أنوب عن مجلس المديرين التنفيذيّين في رفع التقرير السنويّ عن عمليّات "البنك الإسلامي للتنمية" وأنشطته خلال سنة 2019 إلى مجلس المحافظين الموقّر، وذلك طبقاً للفقرتين 1 و3 من المادة 32 والفقرة 1 من المادة 41 من اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية"، والمادة 11 من النظام الداخليّ للبنك.

ويتضمّن هذا التقرير السنويّ أيضاً القوائم الماليّة المراجَعة للبنك ولعمليّات صندوق الوقف على حدّ سواء، وذلك وفقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخليّ للبنك.
فأرجو التفضّل بالاطّلاع.

والله الموفّق.

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلاميّ للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة رئيس البنك

يشهد العالمُ تغيُّراتٍ لم يسبق لسرعتها مثيل، وذلك نتيجة حفز التكنولوجيا والابتكار للنموّ الاقتصادي. وقد تطلّب منّا مقدارُ هذه التغيُّرات ومداها نقلةً نوعيّةً في الطريقة التي نساعد بها بلداننا الأعضاء على تعزيز قدراتها، وعلى تذليل الصعاب التي تعترض مسعاها لتحقيق نموّ شامل ودائم في إطار "أهداف التنمية المستدامة".

في هذا السياق بدأنا رحلة تحوُّل منذ ثلاث سنوات، ونحن مدركون أن الطريق الذي نسلكه سيكون ملياً بالعقبات. غير أنّه ما كان لنا أن نساعد بلداننا الأعضاء على تذليل تلك الصعاب لولا هذا التحوُّل.

ولم يكن فتحُ آفاق جديدة أمام البلدان وتوسيع قدراتها بالمعركة الهيّنة الليّنة، ولكننا قرّرنا المضي فيها حتى النهاية. ويركز نموذج العمل الجديد للبنك الإسلامي للتنمية على "تسخير الأسواق لتحقيق التنمية"، واستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مساعدة البلدان الأعضاء على بناء سلاسل قيمة تنافسية وعلى سدّ احتياجاتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نولي الاهتمام للتدخلات القائمة على سلاسل القيمة العالمية، تلك التدخلات التي تحدث التأثير البالغ، وتوفّر فرص العمل، وتعزّز النموّ الاقتصادي، والتي بدأناها باستراتيجيات الشراكة القُطرية مع الغابون وجزر المالديف وتركيا والمغرب. ويتوقف تنفيذ نموذج عملنا الجديد على إيجاد تمويل إسلاميّ مبتكر، وإقامة شراكات جديدة، وحشد التمويل من مصادر غير تقليدية، والحفاظ على التصنيف الائتمانيّ الممتاز (AAA).

لقد كانت سنة 2019 سنة حافلةً بالصعاب، وهو منحى يبدو أن سنة 2020 مقبلةً على الاستمرار فيه. فقد واجهت بلداننا الأعضاء في تلك السنة تباطؤاً في النموّ الاقتصاديّ العالميّ يُعزى إلى التباطؤ المتزامن، وتصاعد التوترات التجارية، والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتزايد الفوارق، وتفاقم عدم الاستقرار والنزاع والعنف.

ومن شأن تفشّي "مرض فيروس كورونا المستجدّ" في أواخر سنة 2019 أن يدفعنا إلى حافة الهاوية الاقتصادية سنة 2020. ولذلك يتطلب عظمُ تأثير هذا المرض في العالم تضافرَ الجهود على جميع المستويات. إذ يتملّكنا القلقُ الشديد من حدوث خسائر في الأرواح، ومن اندلاع الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، ومن وقوع الضغط على المنظومات الصحية في بلداننا الأعضاء. وبهذا الخصوص، نجدّد حرصنا الحريص على دعم بلداننا الأعضاء في مساعيها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد للتصدي لهذه الجائحة المباغتة.

وفي ظل عدم استقرار النموّ وبروز مخاطر التدهور، لا بدّ لنا من حماية المكاسب الإنمائية التي لم تتأتّ إلاّ بشقّ الأنفس؛ وزيادة الدعم للبلدان الأعضاء في هذه الأوقات العصيبة. وسيتعيّن على بلداننا الأعضاء اعتمادُ سياسات مستقبلية في مجال القدرة على الصمود لحفز الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة.

وفي سنة 2019، شهدنا تحقُّقَ التحوُّل الجذريّ في الوفاء بوعودنا وسدّ الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأعضاء. ومن الإنجازات المهمّة التي يمكن الإشارة إليها المبادراتُ المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، والاهتمامُ ببناء القدرة على الصمود، وتمكينُ المرأة، والإصدارُ الأول للصكوك الخضراء بقيمة مليار يورو من أجل تمويل مشاريع غير مضرّة بالبيئة، وتخصيص 35% من الموارد لتمويل مكافحة تغير المناخ. وقد تعزّزت الكفاءة والفعالية على المستوى المؤسَّسيّ بهيكل السياسات الذي وُضع حديثاً والذي يضمّ 18 سياسة قطاعية ومحورية واستئمانية جديدة لتوجيه تدخُّلات "البنك". ومن السياسات الأساسية المعتمدة "سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار" و"سياسة تغيُّر المناخ" و"سياسة تبادل المعارف والخبرات" و"سياسة تمكين المرأة". ويمكن تلخيص جهودنا الجماعية هذه في شعار **"فتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة"**.

ويتيح لنا وجودُ المملكة العربية السعودية على رأس "مجموعة العشرين" سنة 2020 فرصة فريدة من نوعها للمساهمة في تشكيل المشهد الإنمائيّ العالميّ واقتراح أفكار جديدة وحلول مبتكرة لمواجهة الصعوبات المتكاثرة.

وفي سبيل تحقيق هذه الإمكانات، سنظل نتحلّى بالمبادرة والمرونة ونحتلّ صدارة المشهد الإنمائيّ. ذلك بأنّ توقُّع المشاكل، قائمها وحادثها، والتصدّي لها بطريقة مبتكرة سيحدّد على الدوام دورنا الإنمائيّ والكيفية التي ندعم بها البلدان الأعضاء.

ونحن لن نكتفي بما قد حققناه؛ بل سنواصل رحلة التحوُّل من أجل تحسين كفاءة وفعالية "البنك الإسلامي للتنمية"، وذلك في إطار بحثنا الدؤوب عن مستقبل أفضل سواءً للبلدان الأعضاء أو للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين[1]

معالي الدكتور بندر محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي
من: المملكة العربية السعوديّة
يمثل: المملكة العربية السعوديّة

سعادة الدكتور عبد الناصر أبو زقية
من: ليبيا
يمثل: ليبيا

سعادة الأستاذ عباس معمار نجاد
من: إيران
يمثل: إيران

سعادة الأستاذ علي حمدان أحمد
من: الإمارات العربية المتحدة
يمثل: الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو
من: نيجيريا
يمثل: نيجيريا

سعادة الأستاذ بدر أحمد القايد
من: قطر
يمثل: قطر

سعادة الدكتور شهاب الدين مرزبان
من: مصر
يمثل: مصر

سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي
من: الكويت
يمثل: الكويت

سعادة الأستاذ بُلَند أقسو
من: تركيا
يمثل: تركيا

سعادة الأستاذ جفري عبد الرحمن
من: بروناي دار السلام
يمثل: إندونيسيا وماليزيا وبروناي دار السلام وسورينام وغُيانا

سعادة الأستاذ إسماعيل علي مانيك
من: المالديف
يمثل: أفغانستان وباكستان وبنغلاديش والمالديف

سعادة الأستاذة فوزية زعبول
من: المغرب
يمثل: الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس

سعادة الأستاذ سامي محمد حميد
من: البحرين
يمثل: اليمن والسودان وسلطنة عُمان والبحرين

سعادة الأستاذ عبد الله جالو
من: غامبيا
يمثل: السنغال وبوركينافاسو والنيجر ومالي وغامبيا وتوغو

سعادة الأستاذة زينة طوقان
من: الأردن
يمثل: الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان

سعادة الدكتور دياو بالدي
من: غينيا
يمثل: بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار

سعادة الأستاذ باخودير عليخانوف
من: أوزبكستان
يمثل: أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان وجمهورية قرقيزستان

سعادة الأستاذ فردريك تويسيمي
من: أوغندا
يمثل: أوغندا وتشاد والغابون وجيبوتي والاتحاد القمري وموزمبيق والصومال

[1] هؤلاء أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك خلال الدورة الخامسة عشرة.

الموجز

حصيلة سنة

”البنك الإسلامي للتنمية هو إحدى أعلى مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف تصنيفاً بحسب التصنيف الائتمانيّ القائم بذاته، ويُعدُّ بنكاً إنمائيّاً متعدّدَ الأطراف ”معدومَ المخاطر“

في سنة 2019، شهد الاقتصاد العالميّ خفوتاً في التوترات التجارية، التي كانت محتدة سنة 2018 وأسفرت عن ركود التجارة وتناقص الإنتاج الصناعيّ، وصعوبة الأحوال المالية في ظل ارتفاع مستويات الدَّيْن العالميّ، ومن ثمّ تباطؤ الاقتصاد العالميّ وانخفاضه من 3,3% سنة 2018 إلى 2,9% سنة 2019. وكما تباطأ الاقتصاد العالميّ، فكذلك تباطأ اقتصاد البلدان الأعضاء في ”البنك“. إذ بلغ متوسط نموّه 2,2% سنة 2019، أي أقلّ من 3% المحقَّقة سنة 2018، وهو ما يمثل تباطؤاً بنسبة 0,8%.

”سيؤدي الظهور المفاجئ في نهاية سنة 2019 لمرض فيروس كورونا المستجد [COVID-19]، الذي تفشى بسرعة وصار جائحة عالمية، إلى انتكاسات خطيرة للاقتصاد العالميّ مقرونة بحالات من الغموض سنة 2020 فما بعدها.“

التقدم المحرَز في مبادرات وبرامج ”البنك الإسلامي للتنمية“

”البرنامج الخماسيّ للرئيس“ و”نموذج العمل الجديد“ للبنك الإسلامي للتنمية

في سنة 2019، عزّز ”البنك الإسلامي للتنمية“ (”البنك“) ”البرنامج الخماسيّ للرئيس“، ووضع نموذج عمل جديداً موجّهاً لحفز وتطوير الأنشطة الاقتصادية بفضل الإنتاج المضيف للقيمة والمعزِّز لسلاسل القيمة العالمية. والهدف من هذا النموذج هو ربط البلدان الأعضاء بالأسواق العالمية واجتذاب المستثمرين البالغي التأثير لإضافة موارد مالية وغير مالية قيِّمة، وتعزيز المزايا الاقتصادية والإنمائية بطريقة ”تسخّر الأسواق للتنمية“. ولذلك تُنفَّذ برامج متعلقة بسلاسل القيمة العالمية في أربعة بلدان أعضاء، ويُزمَع رفع هذا العدد إلى سبعة سنة 2020.

الترويج العالميّ للبنك

تَضاعف الترويج العالميّ للبنك الإسلاميّ للتنمية بفضل وسائل الإعلام العادية، والبثّ على الشابكة، وقنوات التواصل الاجتماعيّ، ودعم جهات أخرى. ونتيجة لذلك، تكاثرت الأطراف المعنيّة بالبنك في العالم. وقد مكّنت هذه الجهود من رفع مكانة ”البنك“ بين نظرائه من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، وساهمت في إقامة وتعزيز الشراكات وإيجاد الفرص التي تمكّن ”البنك“ من دعم البلدان الأعضاء في تحقيق التنمية المستدامة.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

اعتُمِدت استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار ووُضع إطار للسياسة من أجل دعم تكييف المنظومة القوية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لأنها عامل أساسيٌّ من عوامل تحقيق النموّ الاقتصاديّ المرتفع والتنمية المستدامة. وأقيمت شراكات مع الأطراف المعنية العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وواصلت مختلف مبادرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مثل ”صندوق التحول“ و”لقاءات روّاد التحوّل“ و”منصة إشراك“ و”ابتكارات البنك“، إحراز النجاح في توسيع أفاق العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.

مشروع عملية الرقمنة

في سنة 2019، أحرزت رقمنةُ وظائف ”البنك“، التي بدأت سنة 2018، تقدُّماً مهمّاً. واكتملت البنى التحتية وآليات العمل اللّازمة لتمكين ”البنك“ من أن يصبح منظمة شبه خالية من الورق، لأن بعض وحداته الإدارية تزمع أن تكون كذلك. واعتُمد حلُّ المذكرات الإلكترونية [eMemo]؛ وهو قيد التنفيذ. وقُدّمت حلول الرقمنة حتى الآن لأكثر من 1 000 مستخدم في ”البنك“ وفي مراكزه الإقليمية. فمكّن ذلك من

تحسُّن كبير في الاستجابة والشفافية. وغدت جميع الوحدات الإدارية التسع والأربعين متاحة في الوقت الحاليّ على منصّة ”جيرة“ [JIRA] الإلكترونية، ما أدّى إلى تحسين التنسيق والكفاءة.

أهم الإنجازات سنة 2019

- اعتمدت ”مجموعة البنك“ مبلغاً إجمالياً قدره 5,6 مليار دينار إسلاميّ، أي ما يعادل 7,8 مليار دولار أمريكيّ لتمويل 310 عمليات إنمائية في البلدان الأعضاء وفي صفوف الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11,4% عن 5 مليارات دينار إسلاميّ (7 مليارات دولار أمريكيّ) المعتمَدة سنة 2018. ويعبّر هذا المستوى من الاعتمادات عن حرص ”مجموعة البنك“ المستمر على دعم البلدان الأعضاء، مع ما يعانيه المشهد الإنمائيّ العالميّ، ولاسيما المتعلق منه بالتمويل الإنمائيّ الدولي، من صعوبات.
- يشير توزيع لاعتمادات ”البنك“ وكياناته سنة 2019 إلى أن إجماليّ اعتمادات ”المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة“، الذي يبلغ 5,75 مليار دولار أمريكيّ، ويمثل 73,8% من إجماليّ اعتمادات ”مجموعة البنك“، هو أكبر هذه الاعتمادات. وتليه اعتمادات ”البنك“ من الموارد الرأسمالية العادية، التي بلغت 1,63 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل 20,9% من إجماليّ اعتمادات ”مجموعة البنك“ سنة 2019. وبلغت اعتمادات ”المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصّ“ 140,50 مليون دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل 1,8% من إجماليّ اعتمادات ”مجموعة البنك“، في حين خُصّصت 3,48% من إجماليّ الاعتمادات للصناديق الخاصة التي تشمل صناديق ”المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصّ،“ و”صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف“، و”صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار“، و”عمليات المعونة الخاصة“، والصناديق الاستئمانية التابعة لـ”صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، و”صندوق الوقف“.
- فيما يتعلق بالمجموعات الإقليمية من البلدان الأعضاء، خُصّصت 42,9% من اعتمادات ”مجموعة البنك“ (3,35 مليار دولار أمريكيّ) للبلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و30,5% (2,38 مليار دولار أمريكيّ) للبلدان الأعضاء في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاّتينية، و24,6% (1,91 مليار دولار أمريكيّ) للبلدان الأعضاء في منطقة آسيا، و2,03% المتبقية للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء وللمشاريع الإقليمية.
- بلغت اعتمادات ”البنك“ من الموارد الرأسمالية العادية 1,63 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 28,6% عن مبلغ 1,27 مليار دولار أمريكيّ المعتمَد سنة 2018. وتدلّ هذه الزيادة الكبيرة على التعهدات الإضافية المقدَّمة لتنفيذ مشاريع تمكّن من دعم التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعيّ لاعتمادات ”البنك“ من الموارد الرأسمالية العادية، خُصّصت 29,5% (482,10 مليون دولار أمريكيّ) للصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، يليها قطاع النقل بنسبة 25,8% (420,72 مليون دولار أمريكيّ)، فقطاع الطاقة بنسبة 16,8% (274,19 مليون دولار أمريكيّ)، ثم قطاع الزراعة بنسبة 10,4% (169,27 مليون دولار أمريكيّ).
- فيما يتعلق بالشراكات، حُشد 2,94 مليار دولار أمريكيّ في شكل تمويل مشترك مع شركاء إنمائيين زيادةً على 1,04 مليار دولار أمريكيّ اعتمده ”البنك“. ويدخل هذا الاستخدام المهمّ لموارد الشراكات في صلب ”نموذج العمل الجديد“ الذي يقوم على تسخير الشراكات لتعبئة الموارد اللّازمة لدعم التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.
- اعتمدت ”المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص“ 140,5 مليون دولار أمريكيّ لمختلف عمليات القطاع الخاص. غير أن هذه المؤسسة كثّفت من حرف اعتمادات السنوات السابقة خلال سنة 2019، فبلغ إجماليّ هذه المصروفات 205,80 مليون دولار أمريكيّ، ومن ثم حققت نسبة صرف إلى اعتماد قدرها 146,5%.
- اعتمدت ”المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة“ 5,75 مليار دولار أمريكيّ، وصرفت 5 مليارات دولار أمريكيّ لأنشطة تمويل التجارة خلال السنة قيد النظر. ومن أجل سدّ الاحتياجات المتزايدة، سخّرت الشراكات لتعبئة 3,50 مليار دولار أمريكيّ في 36 عملية تمويل جماعيّ لفائدة 15 بلداً عضواً. وبلغت اعتمادات ”المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة“ 73,8% من إجماليّ اعتمادات ”مجموعة البنك“ سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17,2% عن مبلغ 4,91 مليار دولار أمريكيّ المعتمَد سنة 2018. وهذه الزيادة محمودة بالنظر إلى ما تواجهه التجارة العالمية من صعوبات؛ وهي أيضاً شهادة على ما تضطلع به ”المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة“ من دور أساسيّ في تعزيز التجارة في البلدان الأعضاء.
- اعتمد ”صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية “ 39,6 مليون دولار أمريكيّ لتمويل مختلف مشاريع وبرامج الحدّ من الفقر في القطاعات الموجَّهة للفقراء، كالمياه، والصحة، والتعليم، والتنمية الريفية.
- قامت ”المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات“ بتأمين أعمال بلغت قيمتها 10,86 مليار دولار أمريكيّ، وأبرمت اتفاقات تأمينية مبدئية جديدة بلغ قدرها 4,77 مليار دولار أمريكيّ سنة 2019. فحافظت على ما حققته من أداء قويّ خلال السنة السابقة. وحدث انخفاض طفيف في اتفاقاتها التأمينية المبدئية الجديدة، ولكن زادت قيمة تأمينها للأعمال بنسبة 20,1%.
- استُخدِم، من 2,5 مليون دولار أمريكيّ المخصَّصة لبرنامج ”تبادل المعارف والخبرات“، 2,06 مليون دولار أمريكيّ في عمليتين من عمليات تبادل المعارف والخبرات، وهما مليون دولار أمريكيّ واحد في قطاعي الصحة والزراعة و1,06 مليون دولار أمريكيّ في قطاعات إدارة المياه والزراعة والطاقة. وإضافةً إلى ذلك، فتح ”البنك“ باب التعاون مع القطاع الخاصّ بشأن برنامج تبادل المعارف والخبرات، وهو ما أسفر عن مساهمة مالية إجمالية قدرها 45 مليون دولار أمريكيّ لفائدة البلدان الأعضاء.

”يعبّر هذا المستوى من الاعتمادات عن حرص ”مجموعة البنك“ المستمر على دعم البلدان الأعضاء، مع ما يعانيه المشهد الإنمائيّ العالميّ، ولا سيما المتعلق منه بالتمويل الإنمائيّ الدولي، من صعوبات“

- اعتُمد مبلغ مليون دولار أمريكي واحد لمشاريع مواجهة حالات الطوارئ المخصَّصة لإنقاذ أرواح السكان المتضررين من مختلف الكوارث الطبيعية في إيران وسيراليون وموزمبيق ومالي. واعتمد "البنك" وجهّز ثلاث عمليات بلغت قيمتها الإجمالية 420383 دولارًا أمريكيًا لفائدة تشاد واليمن والصومال، وذلك في إطار برنامج "البنك" المتعلق بالمنظمات غير الحكومية والموجَّه لبناء قدرات سكان المناطق التي يصعب الوصول إليها بتطوير مهارات المزارعين المحليين وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية.

- اعتُمدت 10 مشاريع مساعدة فنية بمبلغ إجمالي قدره 2,1 مليون دولار أمريكي، وذلك لدعم الأنشطة وتحسين الخدمات المالية الإسلامية، ولا سيما في مجال بناء القدرات. إضافةً إلى ذلك، اعتُمد 100 262 دولار أمريكي لتمويل 11 فعالية تعرّف بالمالية الإسلامية.

- اعتمد "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"- بالتعاون مع "البنك" (ممثّلاً في خطه التمويلي) - 38,53 مليون دولار أمريكي لكي يموّل مع جهات أخرى شريكة سبعة مشاريع تبلغ تكلفتها الإجمالية 77,8 مليون دولار أمريكي في سبعة بلدان أعضاء وغير أعضاء.

- اعتُمد ما مجموعه مليون دولار أمريكي واحد لتمويل ستّ عمليات، في إطار مِنَح المنظمات غير الحكومية، تعود على النساء والشباب بالنفع المتمثل في النهوض بتعليم الفتيات في باكستان وبوركينافاسو والسنغال وتوغو، ودعم روح المبادرة، والتمويل الأصغر، وتحقيق الشمول المالي للنساء والشباب في أذربيجان وإندونيسيا وطاجيكستان.

- أصدر "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" 19 منشوراً، ونظّم 16 دورة تدريبية وورشة، وأطلق "مبادرة الاقتصاد الذكي"، وقدّم "التقرير القُطري عن المالية الإسلامية في جيبوتي"، وطرح "برنامج شهادة مختص بالأوقاف".

- حافظ "البنك" على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") منحته إيّاه وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرائدة الثلاث ("ستاندرد أند بورز" و"موديز" و"فيتش")، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". وقد تأتّى له ذلك بفضل السلامة المالية المتينة، والرسملة القوية، ودعم المساهمين، والأداء الجيد للأصول التشغيلية بمحفظة منوعة، واستقرار مستوى السيولة. ويشكّل "البنك" أيضاً إحدى أعلى مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف تصنيفاً بحسب التصنيف الائتماني القائم بذاته. وفضلاً على ذلك، عدّته كلٌّ من "لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي" و"اللجنة الأوروبية" بنكاً إنمائياً متعدّد الأطراف "معدوم المخاطر".

- تحافظ "المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" منذ سنة 2008 على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" حصلت عليه من "وكالة موديز". ويجسّد هذا التصنيف المتعلق بالقوّة المالية لمؤسسات التأمين متانة الأسس القائمة بذاتها للمؤسسة والدعم الذي تقدمه لها الجهات المساهمة.

- حافظت "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاص" على التصنيف الائتماني الذي حصلت عليه من "وكالة فيتش" بدرجة "-AA" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". غير أن "وكالة ستاندرد أند بورز" خفضت تصنيف المؤسسة إلى درجة "A" مع نظرة مستقبلية "سلبية"، وخفضت "وكالة موديز" تصنيفها إلى "A2" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وهو ما أكدته في أواخر سنة 2019.

- في سنة 2019، حافظت "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة" على تصنيفها الائتماني الذي منحته إياها "وكالة موديز" بدرجة "A1" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويأخذ هذا التصنيف في الاعتبار احتياطيّ المؤسسة الرأسمالي الضخم، وممارساتها الحصيفة في استثمارات الخزانة، وسياساتها الملائمة في إدارة السيولة والائتمان، ومركزها الرأسمالي المتين، والدّعم الضمني القوي لها من لدن الأعضاء.

- في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس" واحتياجات "نموذج العمل الجديد"، أُطلِقت خمسُ استراتيجيات شراكة قُطريّة قائمة على سلاسل القيمة العالمية، وصيغت سياسةٌ جديدةٌ للتعاون والتكامل الإقليمي واستراتيجيةٌ تشغيليةٌ تتسقان مع "البرنامج الخماسي للرئيس" و"الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك".

- في سبيل تعزيز آلية العمل الداخلية المتعلقة بدمج المعارف، أعيد تنشيط "جماعات الممارسات المهنية"، وأنشئت منصة لنقل المعارف وتبادلها بفعالية، وأُطلقت منصة للتقارير عن المهام، واستُحدثت منصة إلكترونية لتقديم دورات تدريبية في أنشطة "البنك" الأساسية. وفوق هذا وذاك، رُقّيت مكتبة "البنك" إلى مكتبة إلكترونية تستوفي معايير القرن الحادي والعشرين وتضمّ منصات رقمية تيسّر التعلُّم التشاركي.

- قُيّم 11 مشروعاً في 11 بلداً عضواً شملت خمسة قطاعات. وإضافةً إلى ذلك، قُيّمت مجموعة من 23 عملية معونة خاصة بتمويل من "البنك" في المملكة المتحدة. وفي سنة 2019 كذلك، فُحص ودُقّق 24 "تقريراً عن اكتمال المشاريع" أُنجز سنة 2018.

- بُذلت الجهود اللاّزمة لتعزيز قدرات الموارد البشرية بتعيين موظفين يملأون المناصب الشاغرة سواءً في مقر "البنك" أو في مراكزه الإقليمية. وأعلن عن 121 منصباً شاغراً خلال السنة قيد النظر، شُغل منها 100 منصب. وفي الوقت الحالي، يبلغ مجموع عدد موظفي "البنك الإسلامي للتنمية" (ومنه "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية") 918 موظّفاً، منهم 800 موظّف وموظفان بعقود دائمة، و116 موظفاً بعقود محدَّدة المدّة. وينقسم مجموع موظفي "البنك" الحاليين إلى 612 موظفاً مهنيّاً و88 موظّفاً مديريّاً و218 موظّف دعم. ويعمل 737 من مجموع الموظّفين في المقرّ، و181 في المراكز الإقليميّة وفي مركز التميُّز بماليزيا.

ولما كان "البنك" يدرك تجدُّد احتياجاته، فقد عمل على تحسين الخدمات المعلوماتية في مختلف الجوانب. فتزوَّد بمجموعة متكاملة من حلول "ميكروسوفت أوتلوك" (أوفيس 365) لتمكين موظفيه من التواصل والتعاون داخلياً وخارجيّاً من أيّ مكان وفي أيّ زمان، باستخدام أيّ جهاز في بيئة آمنة. وقدّم حلولاً معلوماتيةً لدعم أنشطة أكثر كفاءة بأتمتة آليات العمل. واستحدث مختلف لوحات تتبُّع أداء الإدارة دعماً للشفافية واتخاذ القرارات. وحسّن خدمات الدعم الإداري طبقاً للبرنامج الخماسي للرئيس ولنموذج العمل الجديد. ومن ثم أجرى تعديلات على خدمات الدعم الإداري لتيسير حصول المراكز الإقليمية على الخدمات والإجراءات الإدارية اللاّزمة.

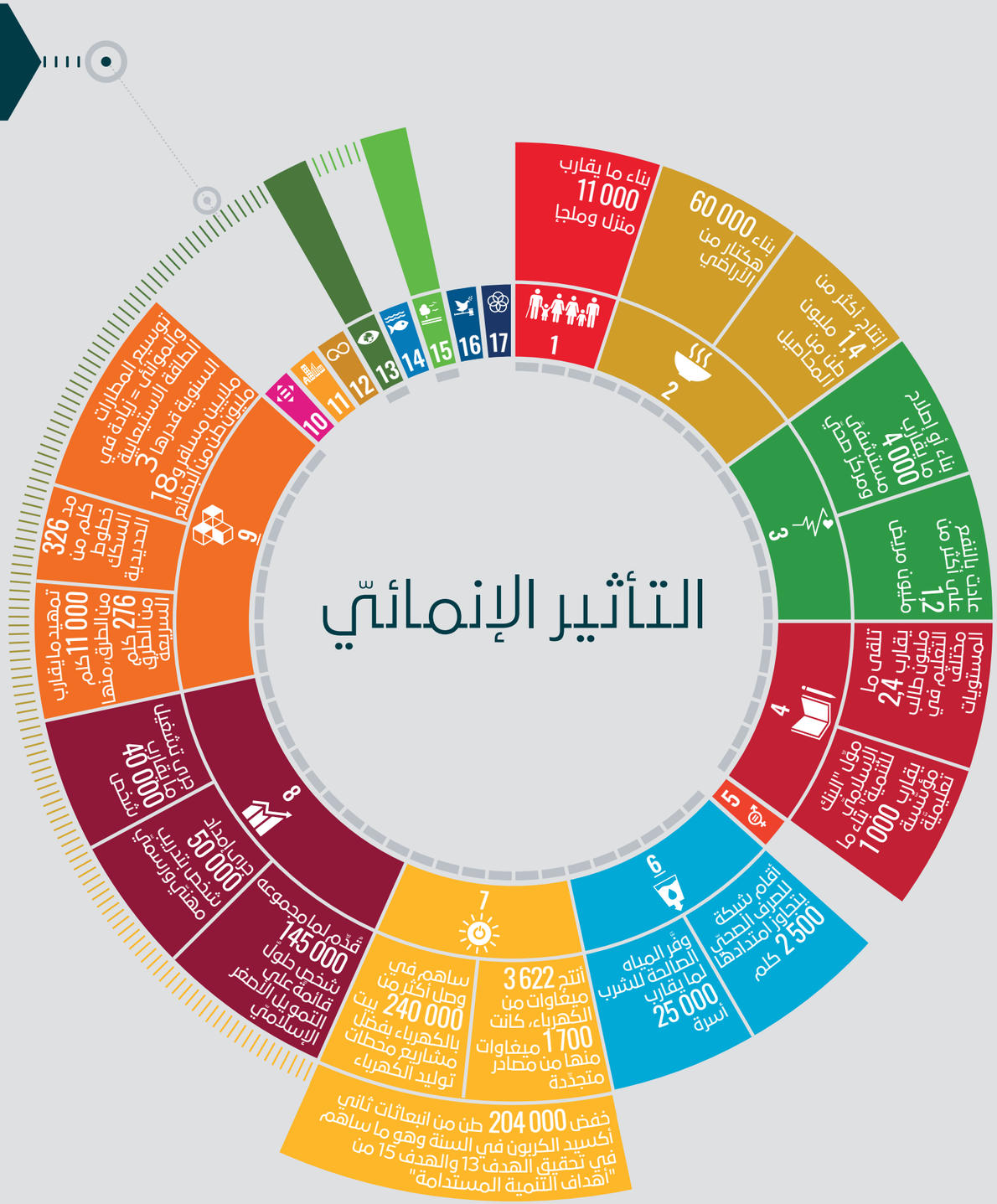

أين نعمل؟

يضم البنك في الوقت الحاضر

57 بلداً عضواً

يمكن الوقوف على عمل "البنك" في مختلف أنحاء العالم، وتنتشر عملياته في ثلاث مناطق أساسية هي:

- أفريقيا وأمريكا اللاّتينية
- آسيا
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

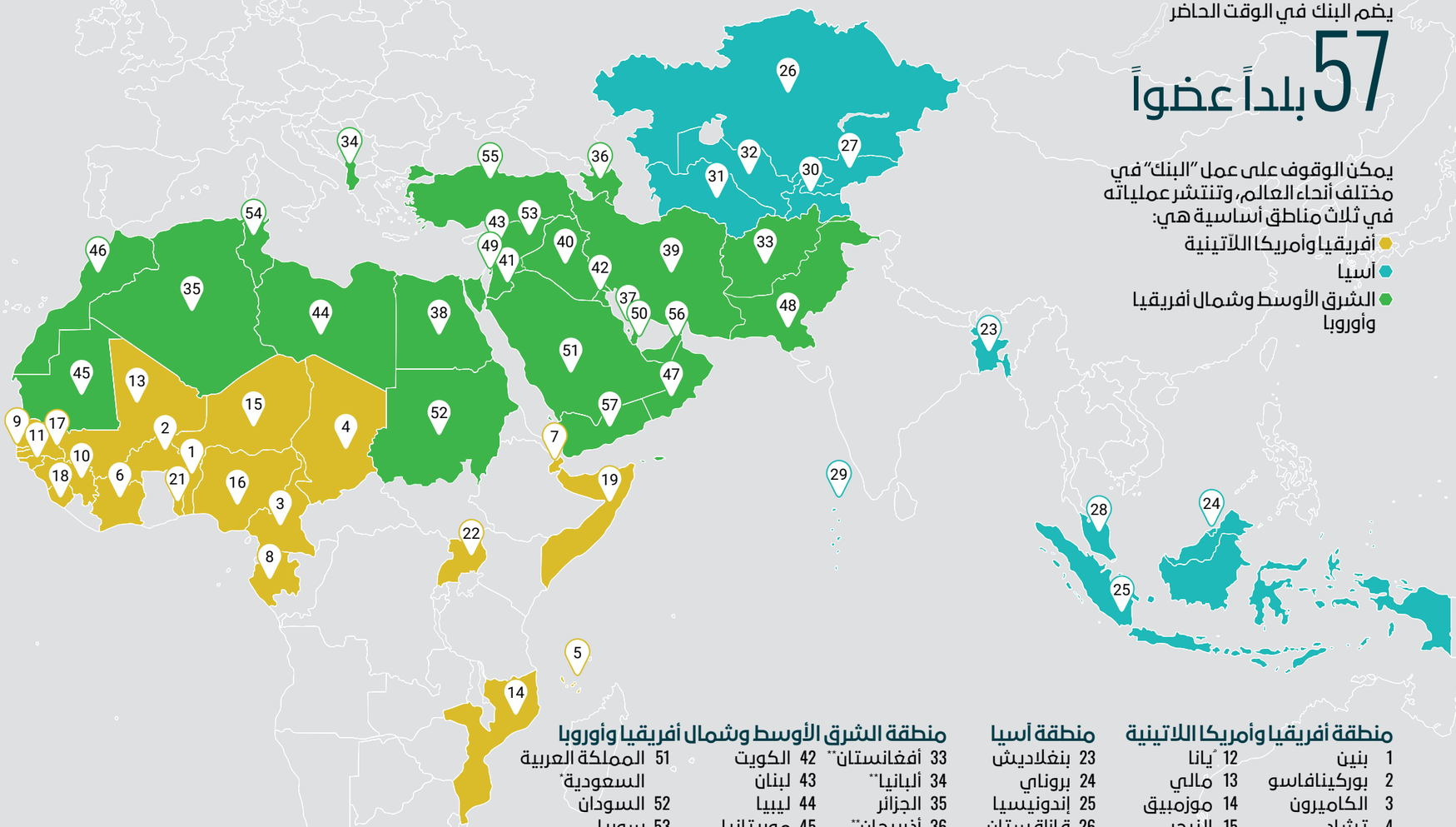

منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية

1 بنين
2 بوركينافاسو
3 الكاميرون
4 تشاد
5 الاتحاد القُمريّ
6 كوت ديفوار
7 جيبوتي
8 الغابون
9 غامبيا
10 غينيا
11 غينيا بيساو
12 يانا
13 مالي
14 موزمبيق
15 النيجر
16 نيجيريا
17 السنغال
18 سيراليون
19 الصومال
20 سورينام
21 توغو
22 أوغندا

منطقة آسيا

23 بنغلاديش
24 بروناي
25 إندونيسيا
26 قازاقستان
27 جمهورية قرقيزستان
28 ماليزيا
29 جزر المالديف
30 طاجيكستان
31 تركمانستان
32 أوزبكستان

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

33 أفغانستان**
34 ألبانيا**
35 الجزائر
36 أذربيجان**
37 البحرين
38 مصر
39 إيران
40 العراق
41 الأردن
42 الكويت
43 لبنان
44 ليبيا
45 موريتانيا
46 المغرب
47 سلطنة عُمان
48 باكستان**
49 فلسطين
50 قطر
51 المملكة العربية السعودية*
52 السودان
53 سوريا
54 تونس
55 تركيا
55 الإمارات العربية المتحدة
57 اليمن

* المملكة العربية السعودية هي البلد المضيف الذي يقع فيه مقر "البنك الإسلامي للتنمية"، غير أنها تُدرَج في التجمّعات الإقليمية حرصاً على تغطية جميع البلدان الأعضاء.

** تقع هذه البلدان الأعضاء جغرافياً في مناطق أخرى، ولكنها تُجمع في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تيسيراً للتنسيق وإدارة العمليات.

"البنك الإسلاميّ للتنمية" مؤسسة عالمية حقّاً، ويتّخذ مدينة

جدّة (المملكة العربية السعودية) مقرّاً له

وله مراكز إقليمية في

بنغلاديش ومصر وإندونيسيا وقازاقستان والمغرب ونيجيريا والسنغال وسورينام وتركيا وأوغندا والإمارات العربية المتحدة. وله مركز تميُّز في ماليزيا

في سنة 2019

سجلت منطقة آسيا معدل نموّ إجماليّ قدره

5,2%

سجلت البلدان الأعضاء من منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية معدّل نموّ اقتصاديّ قدره

3,4%

شهد اقتصاد البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا انخفاضاً إلى

0,5%

يؤثر عمل "البنك" في حياة خُمس سكّان العالَم. فهو يدعم

1,78 مليار

مليار نسمة في مختلف مناطقه الأساسية

ملحوظة: إن التسميات المستخدمة والبيانات المعروضة في جميع الخرائط الواردة في هذه النشرة لا تعبّر عن أي رأي للبنك الإسلامي للتنمية في المركز القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو منطقة بحرية، أو في ترسيم حدودها.

سنة 2019 بالأرقام

إجماليّ صافي الاعتمادات
(سنة 2019)

5,6 إمليار دينار سلاميّ

7,8 مليار دولار أمريكيّ

البلدان الأعضاء الخمسة (5) الأكثر استفادة من تمويل "مجموعة البنك" سنة 2019 (مليار دولار أمريكيّ)

باكستان
1,36

بنغلاديش
1,01

مصر
0,88

بوركينافاسو
0,41

جزر المالديف
0,40

إجماليّ صافي الاعتمادات بحسب البلدان سنة 2019 (بملايين الدولارات الأمريكية)

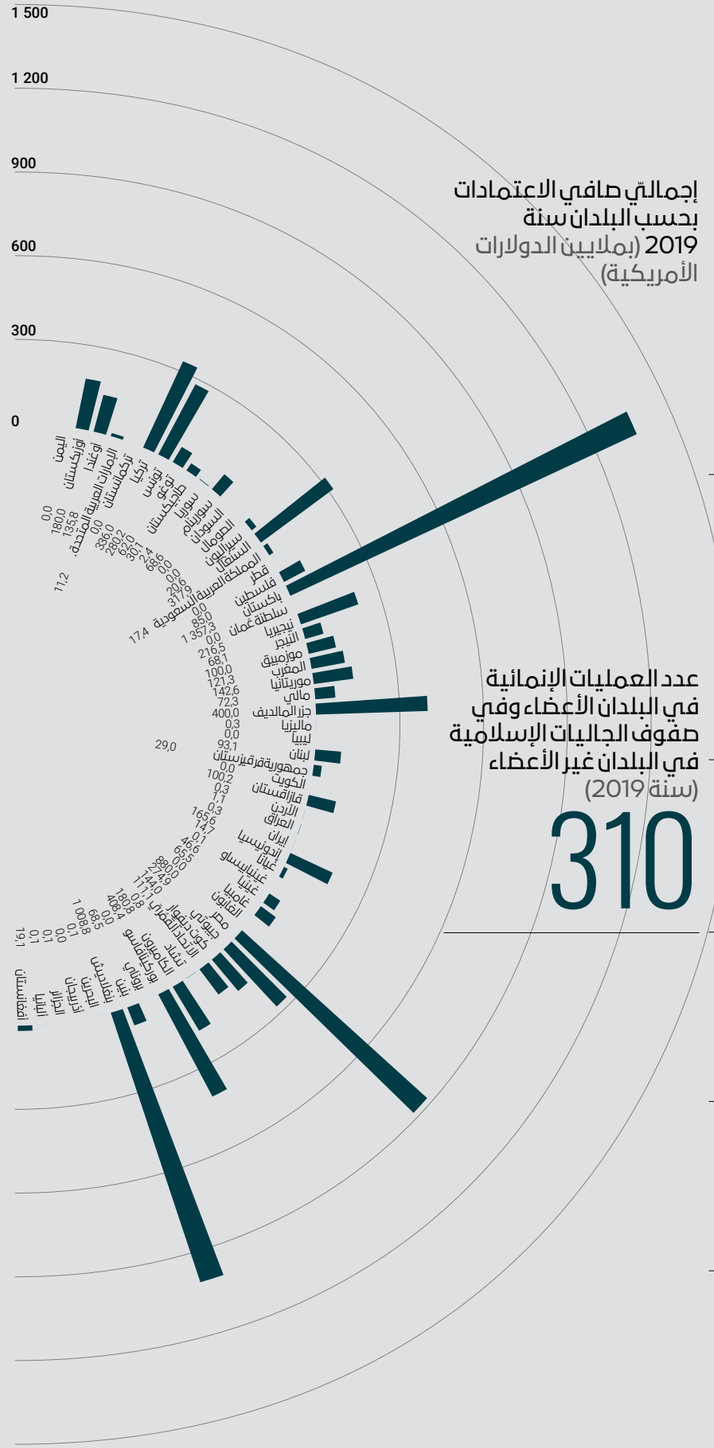

عدد العمليات الإنمائية في البلدان الأعضاء وفي صفوف الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء (سنة 2019)

310

التوزيع الإقليميّ لصافي اعتمادات "مجموعة البنك" خلال سنة 2019

%42,9
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا
2,2 مليار دينار إسلاميّ
3,35 مليار دولار أمريكيّ

%30,5
منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية
17,2 مليار دينار إسلاميّ
2,34 مليار دولار أمريكيّ

%24,6
آسيا
1,39 مليار دينار إسلاميّ
1,91 مليار دولار أمريكيّ

%1,4
المشاريع الإقليمية
81,10 مليون دينار إسلاميّ
112,20 مليار دولار أمريكيّ

%0,6
البلدان غير الأعضاء
33,10 مليون دينار إسلاميّ
46 مليار دولار أمريكيّ

صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب القطاعات سنة 2019 (مليار دولار أمريكيّ)

توزيع الاعتمادات بحسب الكيانات سنة 2019 (مليار دولار أمريكيّ)

بلغت اعتمادات "البنك" من الموارد الرأسمالية العادية

1.63 مليار دولار أمريكيّ،

وهو ما يمثل زيادة بنسبة 28,6% عن مبلغ 1,27 مليار دولار أمريكيّ المعتمَد سنة 2018

"تدلّ هذه الزيادة الكبيرة في اعتمادات "البنك" من الموارد الرأسمالية العادية على التعهدات الإضافية المقدَّمة لتنفيذ مشاريع تمكّن من دعم التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء."

اعتمادات سنة 1395هـ- 2019م بالأرقام

الاعتمادات التراكمية الصافية (1395هـ- 2019م)

101,38
إمليار دينار سلاميّ

145,07
مليار دولار أمريكيّ

بحسب صيغ التمويل (1395هـ- 2019م)

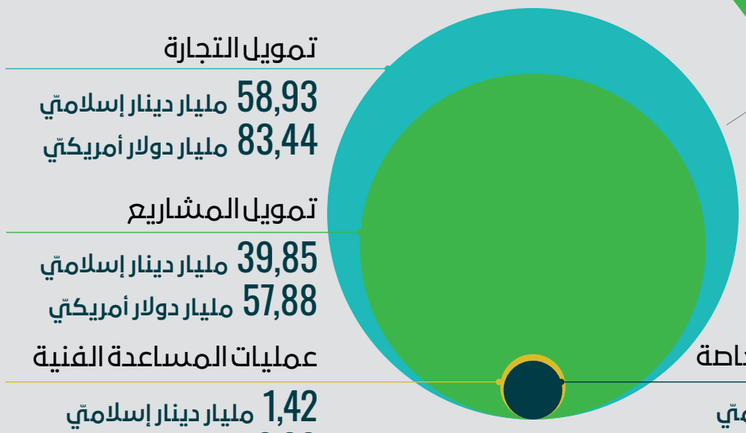

تمويل التجارة
58,93 مليار دينار إسلاميّ
83,44 مليار دولار أمريكيّ

تمويل المشاريع
39,85 مليار دينار إسلاميّ
57,88 مليار دولار أمريكيّ

عمليات المساعدة الفنية
1,42 مليار دينار إسلاميّ
2,08 مليار دولار أمريكيّ

عمليات المعونة الخاصة
1,18 مليار دينار إسلاميّ
1,68 مليار دولار أمريكيّ

بحسب عدد العمليات (1395هـ- 2019م)

10 482

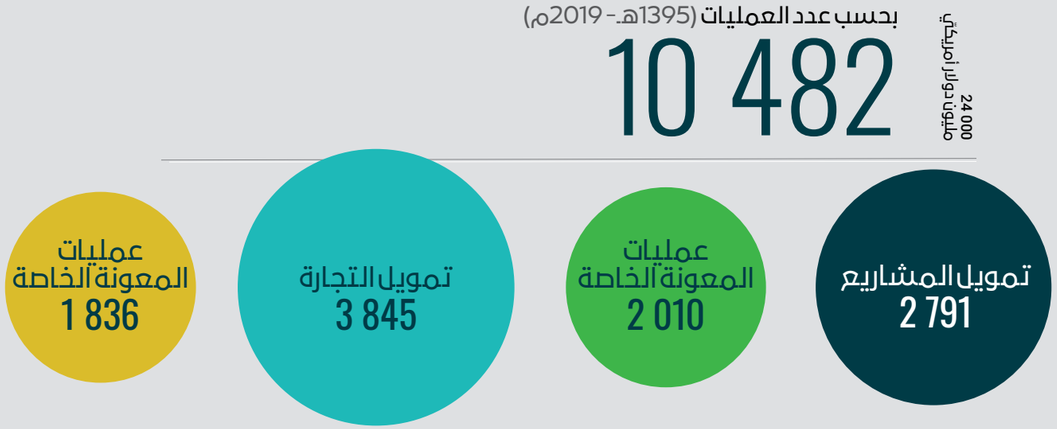

نما إجماليّ صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بنسبة تجاوزت

10%

سنة 2019، بعد أن شرعت المؤسسةُ في تنفيذ استراتيجيتها ونموذج عملها الجديد

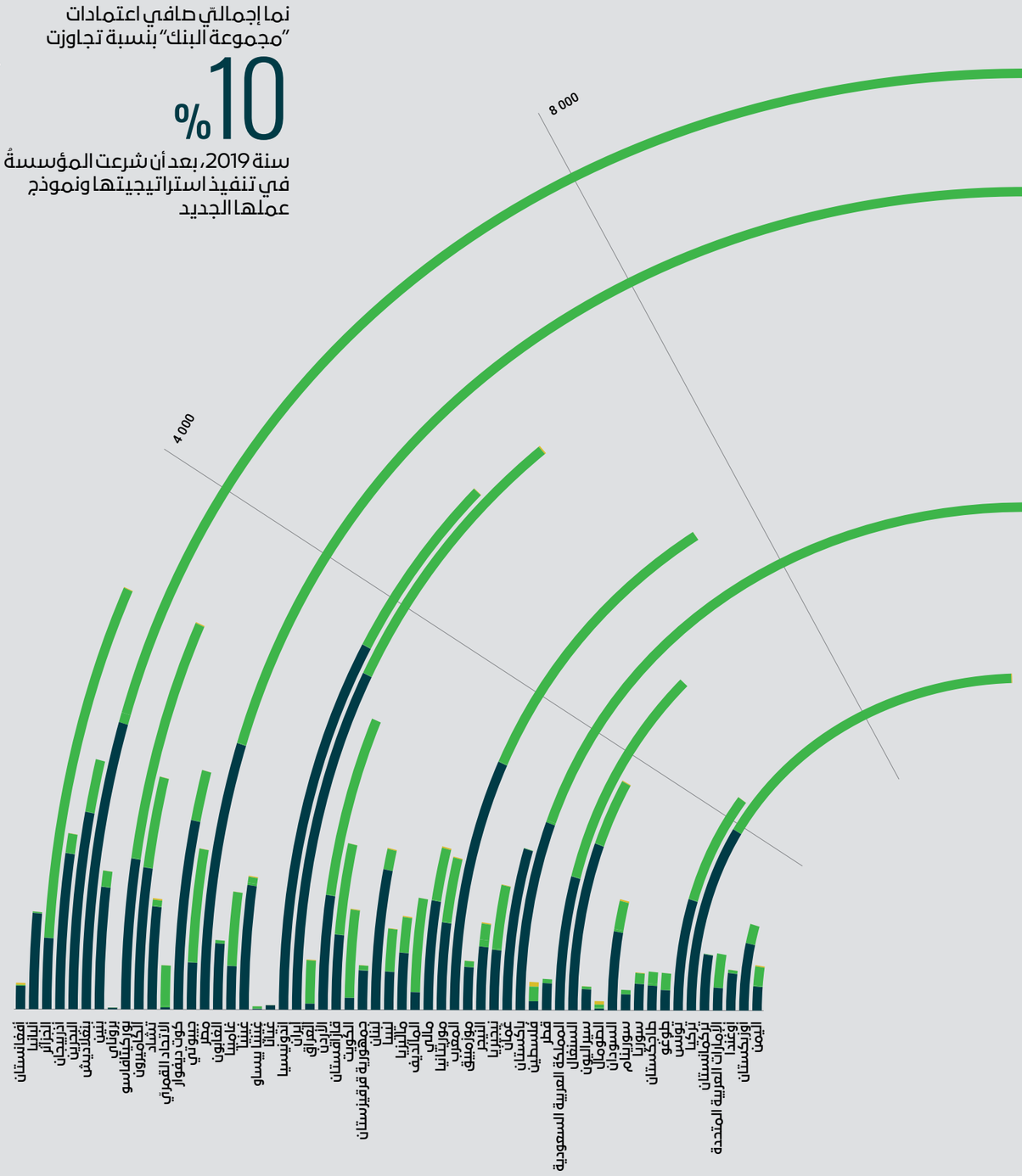

1

نبذة عن الأنشطة الإنمائية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تتألّف "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية" ("مجموعة البنك") من "البنك الإسلاميّ للتنمية" ("البنك") الذي يعطي الأولوية للتمويل الإنمائيّ المعتاد؛ و"المعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب"، المسؤول عن نشر المعارف وبناء القدرات في الاقتصاد والمالية الإسلاميّين؛ و"المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ"، التي هي كيان القطاع الخاصّ؛ و"المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات"، التي تقدّم خدمات التأمين؛ و"المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، التي تهتم بتمويل التجارة.

ويقدم هذا الفصل عرضاً وجيزاً للأنشطة الإنمائية لمجموعة البنك عموماً ولكلٍّ من كياناتها على حدة. ويتمثل النشاط الإنمائيّ الأساسيّ في تنفيذ المشاريع. ولذلك يغلب على هذا الفصل الحديث عن الاعتمادات المخصَّصة للمشاريع، ولكنه يتناول أيضاً جوانب أخرى من الأنشطة الإنمائية كالمعرفة والشراكات الاستراتيجية. كذلك، يُسلِّط الضوء على التقدُّم المحرَز في المبادرات الكبرى للبنك الإسلاميّ للتنمية. ويمثل التطوُّر الاقتصاديّ العالميّ سياق الصعوبات الإنمائية التي تواجه البلدان الأعضاء؛ ولذلك يُعرَض تحليلٌ موجَزٌ للمشاكل والنتائج الاقتصادية العالمية الأخيرة قبل الحديث عن الاعتمادات وغيرها من الأنشطة الإنمائية.

1.1 المشاكل والنتائج الاقتصادية العالمية الحديثة العهد

في سنة 2019، استمرّت حالات الغموض التي اتّسم بها الاقتصاد العالميّ خلال السنة السابقة، ولاسيّما التوترات التجارية، ، وإن كانت حدّتها قد خفّت في أواخر هذه السنة. هذه العوامل مقرونة بصعوبة الأحوال المالية في ظل ارتفاع مستويات الدَّين العالميّ، وتباطؤ وتيرة نموّ الاقتصاد العالميّ من 3,3% سنة 2018 إلى 2,9% سنة 2019 ساهمت في ركود التجارة والاستثمار. وساهمت عوامل أخرى في تباطؤ الاقتصاد العالميّ، منها انخفاض نموّ الاقتصادات الناشئة الكبرى كالهند والصين، وتناقص رأس المال والاستثمار العالميين. وسيُخلِّف الظهور المفاجئ في نهاية سنة 2019 لمرض فيروس كورونا المستجدّ، الذي تفشى بسرعة وصار جائحة عالمية، تأثيرات خطيرة على الاقتصاد العالميّ ويؤدّي إلى تفاقم حالات الغموض سنة 2020 فما بعدها. ويَخشَى أن يدفع ذلك الاقتصاد العالميّ إلى الركود، لأن الأنشطة الاقتصادية العالمية أضعفها الانغلاق في مناطق كثيرة من العالم.

وكما تباطأ نموّ الاقتصاد العالميّ، فكذلك تباطأ نموّ اقتصاد البلدان الأعضاء في "البنك". إذ سجلت معدل نموّ متوسط قدره 2,2% سنة 2019، وهو معدل أدنى من 3% التي تحققت سنة 2018، ويمثل انخفاضاً نسبته 0,8%. ومن بين المجموعات الإقليمية الرئيسة الثلاث، سجلت البلدان الأعضاء في منطقة آسيا معدل نموّ اقتصاديّ إجماليّ قدره 5,2% سنة 2019، وانخفاضاً طفيفاً جدّاً عن نسبة 5,3% التي تحققت سنة 2018. وسجلت البلدان الأعضاء في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية معدّل نموّ اقتصاديّ قدره 3,4% سنة 2019، وهو ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً عن 3,2% التي سُجلت سنة 2018. أمّا البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، فقد شهدت معدل نموّها الاقتصاديّ انخفاضاً حادّاً جدّاً من 1,8% سنة 2018 إلى 0,5% سنة 2019. وفي سياق تباطؤ الاقتصاد العالميّ، أبان اقتصاد البلدان الأعضاء في آسيا، وفي منطقة أفريقيا وأمريكا اللاّتينية، عن قدرة قويّة نسبيّاً على الصمود في مواجهة الظروف العالمية الصعبة التي أضعفت الاقتصاد العالميّ خلال سنة 2019. غير أن اقتصاد البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا شهد تباطؤاً حادّاً فاق تباطؤ الاقتصاد العالميّ. وسجلت ستة بلدان أعضاء، هي بنغلاديش (7,8%) وكوت ديفوار (7,5%) وموريتانيا (6,6%) وبنين (6,6%) وغامبيا (6,6%) والمالديف (6,5%) نسب نموّ مرتفعة سنة 2019.

سجلت ستة بلدان أعضاء نسب نموّ مرتفعة سنة 2019

بنغلاديش **7,8%**	بنين **6,6%**
كوت ديفوار **7,5%**	غامبيا **6,5%**
موريتانيا **6,6%**	جزر المالديف **6,5%**

"في سياق تباطؤ الاقتصاد العالميّ، أبان اقتصاد البلدان الأعضاء في آسيا، وفي منطقة أفريقيا وأمريكا اللاّتينية، عن قدرة قوية نسبيّاً على الصمود في مواجهة الظروف العالمية الصعبة التي أضعفت الاقتصاد العالميّ خلال سنة 2019"

2.1 تعزيز المساعدات الإنمائية (الاعتمادات التراكمية)

وافقت "مجموعة البنك"، منذ إنشائها وحتى سنة 2019، وطبقاً لمهمتها المتمثلة في تقديم المساعدة الإنمائية لدعم البلدان الأعضاء التي تحقق التنمية المستدامة، على اعتمادات تراكمية صافية قدرها 101,38 مليار دينار إسلامي، أي ما يعادل 145,07 مليار دولار أمريكيّ، وذلك لتمويل مختلف المشاريع والبرامج الإنمائية في البلدان الأعضاء وفي صفوف الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. وقد نما إجماليّ صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بنسبة تجاوزت 10% سنة 2019، بعد أن شرعت المؤسسةُ في تنفيذ استراتيجيتها ونموذج عملها الجديد.

وبلغت حصة موارد "البنك" الرأسمالية العادية- نافذةِ التمويل الرئيسةِ- من مجموع الاعتمادات التراكمية 52,72 مليار دولار أمريكيّ (أي 36,34%)، تليها "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" بمبلغ قدره 48,69 مليار دولار أمريكيّ (33,56%)، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" بمبلغ قدره 2,45 مليار دولار أمريكيّ (3,7%). ومثّلت الصناديق المتخصصة الأخرى 38,27 مليار دولار أمريكيّ، أي نحو 26,38% من إجماليّ الاعتمادات التراكمية. وقامت "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" بتأمين أعمال تراكمية بلغت قيمتها 63,65 مليار دولار أمريكيّ، وأبرمت اتفاقات تأمينية مبدئية جديدة قدرها 46,30 مليار دولار أمريكيّ. ويتضمَّن الرسم البيانيّ 1-1 التطوُّرات الأخيرة لاعتمادات "مجموعة البنك" بمليارات الدنانير الإسلاميّ.

ويمثّل قطاع الطاقة أكبر مستفيد من صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بنسبة 40,1%، ومبلغ 58,1 مليار دولار أمريكيّ، من الاعتمادات التراكمية، يليه قطاع الصناعة والتعدين بنسبة 16,6% ومبلغ 24,09 مليار دولار أمريكيّ، فقطاع الزراعة بنسبة 11,1% ومبلغ 16,07 مليار دولار أمريكيّ، فقطاع النقل بنسبة 8,4% ومبلغ 12,21 مليار دولار أمريكيّ، فالمياه والصرف الصحيّ والخدمات الحضرية بنسبة 5,2% ومبلغ 7,50 مليار دولار أمريكيّ، في حين توزّعت النسبة المتبقّية بين القطاعات الأخرى.

أما على الصعيد الإقليميّ، فقد استفادت البلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا من 56,38% من الاعتمادات التراكمية (81,8 مليار دولار أمريكيّ)، تليها منطقة آسيا بنسبة 23,9% (34,66 مليار دولار أمريكيّ)، في حين استفادت البلدان الأعضاء في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية من 15,8% (22,96 مليار دولار أمريكيّ). أما النسبة المتبقية، وهي 3,9%، فخُصّصت لجاليات إسلامية في بلدان غير أعضاء ولمشاريع إقليمية.

وتمثّل بنغلاديش أكبر مستفيد بين البلدان الأعضاء من صافي اعتمادات "مجموعة البنك" باعتمادات تراكمية إجماليّة قدرها 21,43 مليار دولار أمريكيّ (14,8%)، تليها باكستان بمبلغ 12,43 مليار دولار أمريكيّ (8,6%)، فمصر بمبلغ 12,16 مليار دولار أمريكيّ (8,4%)، فتركيا بمبلغ 11,7 مليار دولار أمريكيّ (8,1%)، ثمّ المغرب بمبلغ 7,11 مليار دولار أمريكيّ (4,9%).

وفي سنة 2019، اعتمدت "مجموعة البنك" 5,64 مليار دينار إسلامي، أي ما يعادل 7,8 مليار دولار أمريكيّ، لعمليات شتى في البلدان الأعضاء مواصِلةً بذلك دعمها لها في تحقيق التنمية المستدامة. ومن حيث التوزيع الإقليميّ (الرسم البيانيّ 1-2)،

الرسم البياني 1.1 التطورات الأخيرة في صافي اعتمادات "مجموعة البنك"

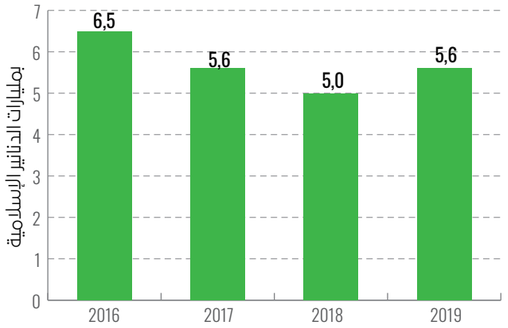

في سنة 2019، اعتمدت "مجموعة البنك" مبلغاً إجماليّاً قدره

5,64 إملياردينار سلاميّ

أي ما يعادل

7,8 مليار دولار أمريكيّ

لعمليات شتى في البلدان الأعضاء مواصِلةً بذلك دعمها لها في تحقيق التنمية المستدامة

الرسم البياني 2.1 التوزيع الإقليميّ لصافي اعتمادات "مجموعة البنك" خلال سنة 2019

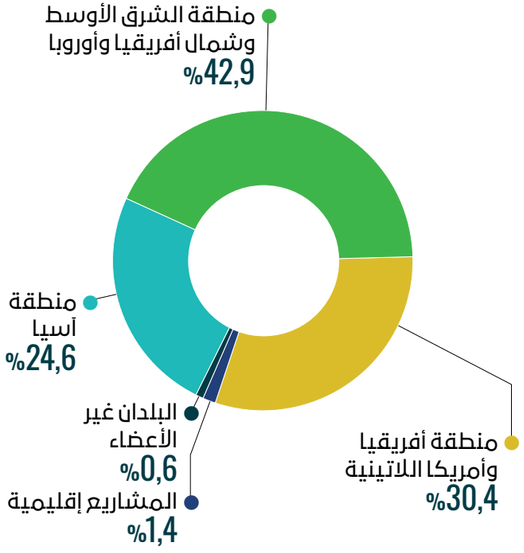

الرسم البياني 3.1 التطورات في النسب المئوية لحصة الكيانات في إجماليّ صافي اعتمادات "مجموعة البنك"

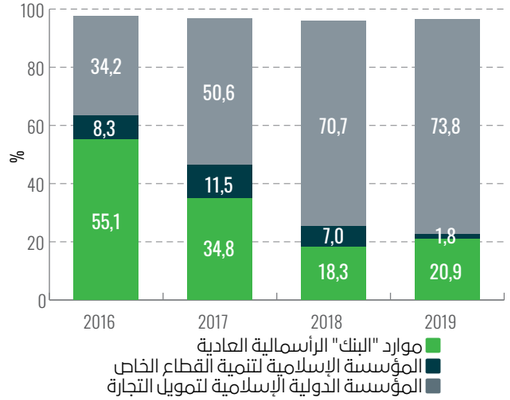

الرسم البياني 4.1 التطورات في مصروفات ومستردّات "مجموعة البنك"

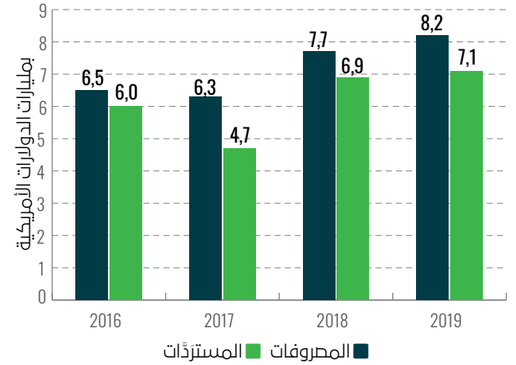

خُصّصت 42,9% من اعتمادات "مجموعة البنك" للبلدان الأعضاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و30,5% للبلدان الأعضاء في أفريقيا وأمريكا اللاّتينية، و25,5% للبلدان الأعضاء في آسيا. وخُصّص الباقي للمشاريع الإقليمية (1,4%) وللبلدان غير الأعضاء (0,6%).

وفيما يتعلق بالاعتمادات بحسب كيانات "مجموعة البنك"، كانت حصة "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" هي الكبرى، إذ بلغت زهاء 73,8%، أي 5,75 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17,2% عن اعتمادات السنة السابقة التي بلغت 4,91 مليار دولار أمريكيّ. وهذه الزيادة في تمويل التجارة محمودة اعتباراً لما تواجهه التجارة العالمية من صعوبات؛ وهي أيضاً شهادة على ما تضطلع به "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" من دور أساسيّ في حفز التجارة في البلدان الأعضاء، ما يفتح آفاقاً جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. وبلغت اعتمادات "البنك" من الموارد الرأسمالية العادية 1,63 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل 20,9% من إجماليّ اعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2019.

أمّا "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، فقد اعتمدت 140,5 مليون دولار أمريكيّ سنة 2019، أي 1,8%، من إجماليّ اعتمادات "مجموعة البنك"، في حين اعتمدت 3,48% للصناديق الخاصة التي تشمل صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، و"صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"، و"صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار"، و"عمليات المعونة الخاصة"، والصناديق الاستئمانية التابعة لـ"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، و"صندوق الوقف". وإضافة إلى ذلك، أمّنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أعمالاً بقيمة 10,86 مليار دولار أمريكيّ، وأبرمت اتفاقات تأمينية مبدئية جديدة قدرها 4,77 مليار دولار أمريكيّ سنة 2019. وبذلك حافظت على الأداء القوي الذي حققته في السنة الماضية، مع انخفاض ضئيل في الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة وزيادة بنسبة 20,1% في قيمة الأعمال المؤمّنة. ويتضح من نسق التطورات الأخيرة لاعتمادات "مجموعة البنك" بحسب الكيانات (الرسم البياني 1-3) أن "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" قدّمت أكبر حصة من صافي اعتمادات "مجموعة البنك" خلال السنوات الثلاث الماضية. ومنذ سنة 2017، تحسنت كفاءة وفعالية تنفيذ المشاريع كما يتّضح من ارتفاع مستوى كل من المصروفات والمستردّات (الرسم البياني 1-4).

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعيّ لصافي اعتمادات "مجموعة البنك" سنة 2019، استحوذ منها قطاع الطاقة على نحو 59,6% (4,64 مليار دولار أمريكيّ)، يليه قطاع الزراعة بنسبة 8,7% (0,68 مليار دولار أمريكيّ). ويعزى ارتفاع حصة قطاع الطاقة إلى ارتفاع النسبة المئوية لاعتمادات "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، لأن أنشطة تمويل التجارة تتركز إلى حدّ بعيد في قطاع الطاقة. وتمثل الطاقة عنصراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصاديّة للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات جسيمة في هذا القطاع. ومن ثمّ، فإن من شأن الاعتمادات الكبيرة في هذا القطاع أن تساهم في إزالة العقبات وفتح الآفاق لتحقيق التنمية المستدامة.

3.1 التقدم المحرَز في تنفيذ مبادرات وبرامج "البنك الإسلامي للتنمية"

1.3.1 "البرنامج الخماسيّ للرئيس" و"نموذج العمل الجديد للبنك الإسلاميّ للتنمية"

في سنة 2019، بُذلت الجهود اللاّزمة لتعزيز "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، الذي صُمّم لإعادة تحديد استراتيجية تدخُّل "البنك" ومساعدة البلدان الأعضاء على التصدي بطريقة أكثر ملاءمة للصعوبات الإنمائية. وفي هذا الصدد، وضع "البنك" نموذج عمل جديداً موجَّهاً لحفز وتطوير الأنشطة الاقتصادية عن طريق الإنتاج ذي القيمة المضافة الذي يعزّز سلاسل القيمة العالمية. وهذا الحلّ هو السبيل إلى نموّ اقتصاديّ قويّ ومستدام يمكّن من تحقيق التنمية المستدامة. والقصد منه، على الخصوص، استخدام تدخلات المشاريع لربط البلدان الأعضاء بالأسواق العالمية واجتذاب المستثمرين البالغي التأثير الذين يمكنهم إضافة موارد مالية وغير مالية قيّمة ومضاعفة المنافع الاقتصادية التي من شأنها أن "تسخّر الأسواق للتنمية".

إن الشراكة ضرورية لنجاح "نموذج العمل الجديد". وهذا ما جعل "البنك" يوطد شراكاته القائمة ويقيم شراكات جديدة في محاولة منه لزيادة الفعالية الإنمائية. والمبدأ الموجِّه الرئيس هو دمج أنشطة سلسلة القيمة في المشاريع والبرامج الإنمائية المقدَّمة للبلدان الأعضاء، وذلك استناداً إلى دور "البنك" الحافز وإلى تحوّله من مقدّم للتمويل من الميزانية العمومية إلى مساعد على التنمية ومُنشئ للأسواق وميسّر للاستثمار بمشاركة فعالة من القطاع الخاص.

وفي أعقاب الثورة الصناعية الرابعة، غدا التصنيع - أسُّ النموّ الاقتصادي السريع - أكثر ضرورةً للبلدان الأعضاء، التي يمكن أن تقدم لها سلاسل القيمة العالميةُ الدَّفعةَ اللاّزمة. والمحرّك الرئيس للتصنيع هو الصّنع، الذي يشكّل مصدراً أكيداً لطلب الموادّ الخام والتشغيل والتقدُّم التكنولوجيّ. وتتطلب استراتيجيات التصنيع القائمة على سلاسل القيمة العالمية حصر الصناعات الأساسية التي تتمتع فيها البلدان بميزة نسبية واستراتيجية. ومن هذا المنظور، حَدّدت، في إطار تنفيذ "نموذج العمل الجديد" المستمَدّ من "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، خمسة قطاعات أساسية، هي: (1) الأغذية والصناعة الزراعية؛ (2) المنسوجات والملابس والجلود والأحذية؛ (3) البترول والكيماويات؛ (4) البناء؛ (5) المالية الإسلاميّة. وقد صادق مجلس محافظي "البنك"، في اجتماعه السنويّ الرابع والأربعين، على القطاعات الخمسة المختارة. وهي صناعات تشترك فيها البلدان الأعضاء السبعة والخمسون مع تفاوت في المزايا النسبية؛ وهي مفيدة في التغلب على ما ينشأ عن الثورة الصناعية الرابعة من صعوبات. وسيعود الاستثمار في هذه الصناعات بالربح سواءً على الشركات أو على البلدان الأعضاء.

ويرمي "نموذج العمل الجديد" إلى سدّ الاحتياجات الإنمائية الماسة لتنفيذ المشاريع تنفيذاً أكثر فعالية وكفاءة، ومن ثم لإحداث تأثير إنمائيّ أكبر في البلدان الأعضاء. وقد أبدت البلدان الأعضاء اهتماماً كبيراً بنموذج العمل الجديد الذي يقوم على مبدإ سلسلة القيمة العالمية. وهو يحرز بعض التقدّم، لأن الحوار بشأن السياسات (استراتيجيات الشراكة القُطريّة) المتعلق بسلسلة القيمة العالمية يُنفَّذ في أربعة بلدان أعضاء (هي الغابون والمالديف والمغرب وتركيا)، وسيُشرَع في تنفيذه في سبعة بلدان أخرى (هي السنغال وغينيا ونيجيريا والنيجر وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا) سنة 2020 ويجري التخطيط لتنفيذ 10 سنة 2021. ويدل الدعم الغامر الذي يتلقاه "البنك" من البلدان الأعضاء على أن "البنك" يغدو أكثر مبادرةً في جهوده الرامية إلى توسيع آفاق التنمية. وقد لبّى الرئيس الطلبات المتزايدة من مجلس المديرين التنفيذيين لتطوير المهارات والمعارف الجديدة اللاّزمة لنموذج العمل الجديد في "البنك" ولأجل البلدان الأعضاء، فأطلق، في نوفمبر 2019، "جماعة الممارسات المهنية" المتعلقة بسلسلة القيمة العالمية التي حظيت بدعم 260 موظفاً.

"يدل الدعم الغامر الذي يتلقاه البنك من البلدان الأعضاء على أن البنك يغدو أكثر مبادرةً في جهوده الرامية إلى توسيع آفاق التنمية."

2.3.1 الترويج للبنك بصفته سمة عالمية

التواصل الفعال مكوّن أساسيّ من مكوّنات "البرنامج الخماسيّ للرئيس". وفي سنة 2019، اتُّخذت عدّة مبادرات وأنشطة تسخّر منجزات سنة 2018 للترويج لسمة "البنك" العالمية. وتستقطب جهود "البنك" التواصلية التي تغطيها وسائل الإعلام العالمية والاجتماعية جمهوراً عالمياً مهمّاً ومتزايداً. وقد صُمّمت الرسالة الأساسية في جميع البلاغات الموجَّهة للخارج عبر وسائل الإعلام العادية، والبثّ على الشابكة، وقنوات التواصل الاجتماعيّ، ودعم جهات أخرى، حتى يمكنها تحقيق ما يلي:

- تعزيز حضور "البنك" في الساحة العالمية بفعاليات ومبادرات رائدة؛
- تبيان التأثير الحقيقيّ لمشاريع "البنك" بالتعريف الفعال بالجهات المستفيدة منها؛
- توسيع نطاق رقمنة "البنك" من أجل زيادة تغطيته في وسائل الإعلام الدولية.

وفي محاولة من "البنك" لتعزيز الموارد، اتخذ تدابير لتوسيع قاعدة بياناته من الأفلام والصور والمنشورات، ولتشكيل فريق تواصل فعال.

وساهمت الجهود الجارية في زيادة حضور "البنك" في وسائل الإعلام الإقليمية والدولية وفي وسائل التواصل الاجتماعيّ زيادة كبيرة. وتمكّن "البنك" من اجتذاب جمهور جديد على الصعيد العالميّ بفضل التنظيم الفعال لمناسبات كبرى، كالاجتماع السنويّ في المغرب، وقمة الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ في شمال أفريقيا، وقمة الصكوك في أوروبا (في المملكة المتحدة، وفي لوكسمبورغ)؛ وقمة روّاد التحوّل في غرب أفريقيا، بعد تنظيم لقاءات ترويجية لروّاد التحوّل في أربع قارات؛ وتحديد فرص التواصل الاستراتيجية في المنتدى الاقتصاديّ العالميّ بدافوس، واجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاجتماعات السنوية للبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، ومنتدى باريس للسلام، إلخ. وبعبارة أدق، ساهمت هذه الأنشطة في رفع مكانة "البنك" بين نظرائه من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، وتعزيز سمعته العالمية، والتعريف بأولويات رئيس "البنك" الاستراتيجية طبقاً لبرنامجه الخماسيّ الذي يركز على سلاسل القيمة العالمية، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمالية الإسلامية. وإضافة إلى ذلك، ساعدت أنشطةُ التواصل "البنكَ" على إقامة شراكات جديدة مع قطاع الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

منذ إطلاق هذه الاستراتيجية سنة 2010، أعدَّت "مجموعة البنك"

27

"استراتيجية شراكة قُطريَّة"،

نُفِّذت منها 18 استراتيجية، وتوجد أربعٌ أخرى قيد التنفيذ، ويجري إعداد 5 منها من منظور سلسلةِ القيمة العالمية

وخلال سنة 2019، أطلِقت أربع استراتيجيات للشراكة القُطرية تقوم على سلسلة القيمة العالمية، مع كل من تركيا والمغرب والماليديف والغابون

3.3.1 التعاون الاستراتيجيّ مع البلدان الأعضاء

"استراتيجية الشراكة القُطرية" هي الأداة الرئيسة للتعامل المتوسط المدى التي تستخدمها "مجموعة البنك" وبلدانها الأعضاء لتوجيه اختيار وتنفيذ المشاريع. ومنذ إطلاق هذه الاستراتيجية سنة 2010، أعدّت "مجموعة البنك" 27 "استراتيجية شراكة قُطريَّة"، نُفِّذت منها 18 استراتيجية، وتوجد أربعٌ أخرى قيد التنفيذ، ويجري إعداد 5 منها من منظور سلسلةِ القيمة العالمية. وفي إطار "البرنامج الخماسي للرئيس"، استُحدث نموذج عمل جديد لتحسين التنافسية بالاستثمار في القطاعات الاستراتيجية من أجل إنشاء سلاسل توريد محلية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وقد استلزم ذلك إجراء تعديلات بحيث تقام "استراتيجية الشراكة القُطرية" على سلاسل القيمة العالمية. وخلال سنة 2019، أطلِقت أربع استراتيجيات للشراكة القُطرية تقوم على سلسلة القيمة العالمية، مع كل من تركيا ("استراتيجية الشراكة القُطرية" الثانية) والمغرب ("استراتيجية الشراكة القُطرية" الثانية) والماليديف والغابون.

وكان التعاون والتكامل الإقليميان إحدى الركائز الاستراتيجية الأساسية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويشكّل التعاون والتكامل الإقليميان آلية تجمع البلدان الأعضاء من أجل التعاون فيما بينها والتعاون مع بقية بلدان العالم. وفي سنة 2019، اعتُمدت سياسة واستراتيجية تشغيلية جديدتان تتعلقان بالتعاون والتكامل الإقليميين، وذلك طبقاً للبرنامج الخماسيّ للرئيس وللاستراتيجية العشريّة للبنك. وتسعى تلك السياسة إلى جعل "البنك" محوراً أساسياً يربط بين البلدان الأعضاء ومنظمات التعاون الإقليميّ والمجتمعات المعنيّة للتعاون فيما بينها. وهي ترمي أيضاً إلى تعزيز التعاون الاقتصاديّ بين البلدان الأعضاء من أجل تيسير التجارة والاستثمار مع بلدان العالم.

وخلال سنة 2019، واصل "البنك" مبادرته المتعلقة بنظام المعلومات الجغرافية عن شبكات البنى التحتية الإقليمية. وهي مبادرة تزوّد "البنك" والمؤسسات الشريكة بأداة حديثة وفعالة لتحليل ونشر وتصوير البيانات والمعلومات عن البنى التحتية للنقل، وعمليات العبور الدولي، والتدفقات التجارية في المنطقة. ولقد مكّنت هذه المبادرة من وضع خرائط لمجموعة بلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية، وذلك بالتعاون مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا". وفي سنة 2019، اكتمل وضع خرائط مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا". وفي الوقت الحاليّ، يبحث "البنك" مع "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا" وضع خرائط لما تبقى من بلدان أفريقيا سنة 2020.

وفي سنة 2019، قدّم "البنك" دعماً للسنغال مساعدةً لها على إعداد "تقرير وطنيّ عن الصادرات غير المضرَّة بالبيئة" بالتعاون مع "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية". والهدف من هذا التقرير هو تعزيز الإنتاج والصادرات غير المضرة بالبيئة، وزيادة القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وإحداث تأثيرات إيجابية على البيئة. ومن النتائج المتوخّاة حصرُ قطاعات الصادرات غير المضرة بالبيئة التي يتمتع فيها البلد بميزة نسبية، وإيجاد الظروف المواتية لتطوير القطاعات والصادرات غير المضرة بالبيئة، واتخاذ إجراءات وطنية للنهوض بالإنتاج والتجارة غير المضرّين بالبيئة، وتعزيز الأنشطة الإنتاجية لسلسلة القيمة.

ويسعى "برنامج المساعدة الفنية من أجل الاندماج التجاريّ العالميّ والإقليميّ"- الذي استحدثه "البنك" سنة 1997 كي يخلف "برنامج منظمة التجارة العالمية" السابق- لمساعدة البلدان الأعضاء على رفع قدراتها البشرية والمؤسسية من أجل التكيُّف مع النظام التجاريّ المتعدد الأطراف الجديد. والغرض منه هو تعريف البلدان الأعضاء في "البنك" باتفاقيات "منظمة التجارة العالمية" وبتنفيذها، تسهيلاً لعملية انضمامها إلى هذه المنظمة. وهو أيضاً منتدًى يتبادل فيه المسؤولون المعنيون من البلدان الأعضاء وجهات النظر ويبحثون مختلف المسائل المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف. وفي السنوات الأخيرة، أولى البرنامج المزيد من الاهتمام لمساعدة البلدان الأعضاء على الانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية"، وعلى تعزيز مهاراتها التفاوضية، وعلى تناول المسائل المتعلقة بالمفاوضات في إطار "برنامج عمل الدوحة".

ونفَّذ "البنك" برنامجه المتعلق بالاندماج التجاريّ ("منظمة التجارة العالمية")، وذلك بتعاون وثيق مع المؤسسات الدولية والوطنية والإسلامية ذات الصلة، مثل "منظمة التجارة العالمية"، و"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها.

وواصل "البنك" دعمه لوكالات تشجيع الاستثمار التابعة للبلدان الأعضاء بواسطة "برنامج المساعدة الفنية لتشجيع الاستثمار". ففي سنة 2019، يسّر "البنك" مشاركة 48 مسؤولاً من 25 بلداً عضواً في أربعة برامج لبناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار وفي فعاليات رفيعة المستوى. وقد نُظّمت هذه الأنشطة بالشراكة مع مؤسسات إنمائية إقليمية ودولية مرموقة، مثل "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، و"الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار"، و"منظمة التعاون الإسلاميّ"، و"منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصاديّ"، و"ملتقى الاستثمار السنويّ". وتناولت هذه الفعاليات عدّة مواضيع تتعلق بتشجيع الاستثمار وبوضع سياسات استثمارية.

في سنة 2019، يسّر "البنك" مشاركة

48

مسؤولاً

من 25 بلداً عضواً في أربعة برامج لبناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار وفي فعاليات رفيعة المستوى

4.3.1 تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة

يمكن أن يساهم استغلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق نموّ اقتصادي مرتفع يؤدي إلى التنمية المستدامة. ولذلك اعتمد "البنك" سياسات واستراتيجيات وبرامج تشجّع على منظومة قوية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، وُضعت سياسةٌ جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين. وتسعى هذه السياسة لدمج العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أنشطة "البنك" التشغيلية، وتوفير الدعم الاستراتيجي للبلدان الأعضاء في سبيل تعزيز منظوماتها الوطنية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار بناء القدرات ودعم السياسات والتعاون الدولي.

وفي إطار العمل على الاستفادة من المنجزات العالمية، أقيمت الشراكات والمبادرات التالية من أجل فتح آفاق جديدة تمكّن من تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء:

الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونيسكو). والهدف من هذا التعاون هو إحداث تآزر يدعم الجهود المبذولة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ويعزّز المنظومات الشاملة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء. وقد بدأت هذه الشراكة تحقق نتائج تجلت في وضع تصور للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في "البنك" على وفق منهجية "مرصد اليونسكو العالمي المعنيّ بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار"، وهو ما ساهم في إعداد "سياسة البنك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار". وإضافة إلى ذلك، تقدّم هذه الشراكة في الوقت الحالي الدعم لمنظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بلدين عضوين، هما موزمبيق وأوزبكستان. وهو مشروع يتعلق بمعاينة واقع العلوم والتكنولوجيا والابتكار في هذين البلدين من أجل وضع بيان شامل عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتحديد المجالات الاستراتيجية للاستثمار؛ وهو أيضاً مشروع يوصي بتحسين المنظومة الحالية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وسيُجرَّب المشروع في هذين البلدين من أجل إعداد إطار يمكن تعميمه في غيرهما من البلدان الأعضاء.

الشراكة مع "بيرفوت كوليدج" ["كلية الحفاة"]. والهدف من هذه الشراكة هو تنفيذ مشاريع تحسّن معايش الفقراء في المناطق الريفية، ولا سيما في القرى النائية المنقطعة غير الموصولة بالشبكات الكهربائية. ويجري تنفيذ مشاريع في تسعة بلدان (هي أفغانستان، والكاميرون، ومالي، والسنغال، والصومال، وسوريا، والأردن، وبوركينافاسو، وإندونيسيا) من أجل تزويد السكان بإنارة منزلية نظيفة وغير مكلّفة تُستمَدّ من الطاقة الشمسية، وذلك باستخدام نموذج ناجح في التنمية المحلية الذاتية التي تشارك فيها المرأة مشاركةً فعّالة.

الشراكة مع "مبادرة ويتيكر للسلام والتنمية". والهدف من هذه الشراكة هو مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة باتخاذ مبادرات تعزز السلام والوئام الاجتماعيّ والمصالحة، وتزويد المتخررين من النزاع في أوغندا بالوسائل التي تؤهّلهم للتشغيل. وسيُمدّ نحو 168 شاباً بالقدرات اللاّزمة لأن يصبحوا شركاء وقادة في النهوض بالسلام والتنمية المستدامة في أكثر المقاطعات هشاشةً بمنطقة كاراموجا شمال أوغندا، وذلك بفضل برنامج "مبادرة ويتيكر للسلام والتنمية" الرائد المسمَّى "شبكة الشباب صنّاع السلام".

الشراكة مع مبادرات الاستثمار البحري. والهدف من هذه الشراكة هو زيادة الفرص الناشئة من المحيط، التي يقدَّر أن تساهم في الاقتصاد العالمي بنحو 2,5 تريليون دولار أمريكي. وفيما يلي بعض هذه المبادرات:

- **سياسة الاستثمار في الاقتصاد الأزرق** ("مبادرات الاستثمار البحري من أجل البنك الإسلامي للتنمية") التي يُتوخّى أن يسترشد بها "البنك" في أنشطته الاستثمارية الحالية والمستقبلية في الاقتصاد الأزرق.
- **مذكرة تفاهم مع جمهورية السنغال.** أُبرمت خلال قمة رواد التحول التي عقدت في ديسمبر 2019 بالسنغال. والهدف منها توفير مجموعة كبيرة من الأنشطة التي توجد بينة مواتية تظهر فيها مبادرات الاستثمار البحري، فتؤدي إلى استثمارات بحرية تطوّر الاقتصاد الأزرق.
- **مشروعان تجريبيان من مبادرات الاستثمار البحري في مجموعة أولى من البلدان الأعضاء:** أصبح أحد هذين المشروعين جاهزاً للتنفيذ في المغرب وموزمبيق، في حين لا يزال المشروع الآخر الذي سينفذ في كل من الصومال وباكستان في مراحله الأولى. ففي المغرب، يرمي هذا المشروع إلى تطوير قطاع تربية الأسماك وتعزيز مجال المأكولات البحرية من أجل دعم التنوّع الاقتصادي. وكذلك، في موزمبيق، يستثمر المشروع في "مزرعة شيكُوا للأسماك"- وهي مزرعة بلطي ناجحة شمالي غرب موزمبيق- لتحويلها إلى مزرعة نموذجية لقطاع تربية الأسماك في موزمبيق.

صندوق التحوّل

أنشئ "صندوق البنك للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" سنة 2017 برأسمال أوّلي قدره 500 مليون دولار أمريكي، وذلك لدعم البلدان الأعضاء التي تعتمد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة ولدمج العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أنشطة "البنك" التشغيلية. وبعد النجاح الذي حققته مسابقة الابتكار سنة 2018، أُطلقت الدعوة الثانية إلى الابتكار في أبريل 2019. وقد ورد ما يناهز 5 500 طلب من 173 بلداً، أُظر خلال المرحلة النهائية من الفرز في 1 417 طلباً منها من 91 بلداً. وهو ما يمثل زيادة بنسبة 73% في قوة الحضور والانتشار، وزيادة بنسبة 16% في عدد الطلبات مقابل 4 361 طلباً من 100 بلد سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المشاركة النسائية زادت بورود 58% من الطلبات المقدّمة سنة 2019 من نساء عالمات ومن مؤسسات نسائية مقابل 41% سنة 2018.

وبعد عملية اختيار صارمة وشاملة تضمّنت فرزاً أجراه محكّمون مختصّون في "أهداف التنمية المستدامة" طبقاً للمعايير المعمول بها، صدّق "المجلس الاستشاري العلمي" 34 مقترحاً. واختار "مجلس الأمناء" 34 مقترحاً للفوز بمسابقة "صندوق التحوّل" الثانية للابتكار (2019). والفائزون مؤهَّلون للحصول على تمويل من مخصَّص الموازنة التشغيلية الذي يبلغ قدره 4,5 مليون دولار أمريكي، والذي تُوزَّع 3,6 مليون دولار أمريكي منه في شكل منح و0,9 مليون دولار أمريكي في شكل أسهم.

وضمّت المحفظة الفائزة 3 مقترحات للاستثمار في أسهم رأس المال (للشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة) و31 منحة (أفكار جديدة مقرونة بإثبات الجدوى وبناء القدرات المؤسسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار). وهي مقترحات قدّمها 20 بلداً من شتى أنحاء العالم.

وكان توزيع "أهداف التنمية المستدامة" بين المقترحات الفائزة كما يلي: 15 مقترحاً يتصدى للمشاكل المتعلقة بالصحة الجيدة والرفاهية (الهدف 3)؛ و7 مقترحات تتعلق بالصناعة والابتكار والبنى التحتية (الهدف 9)؛ و5 مقترحات تتعلق بجودة التعليم (الهدف 4)؛ و4 مقترحات تتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)؛ ومقترحان يتعلقان بالقضاء على الجوع (الهدف 2)؛ ومقترح واحد يتعلق بتوفير طاقة نظيفة وميسورة التكلفة (الهدف 7).

المنتدى المتعدد الأطراف المعنيّة

في ديسمبر 2019، استضافت جمهورية السنغال "قمّة رواد التحوّل" الثانية برعاية فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، ومعالي الدكتور بندر حجار، رئيس "مجموعة البنك". وعُقِدت القمة بعد تدريب شامل دام أسبوعاً، وخُصّص للفائزين في "صندوق التحوّل"، وأداره مجموعةٌ من المهنيين المختصّين، وتناول عدداً كبيراً من المواضيع في إدارة المشاريع، والاستثمار، والتدبير المالي، والتواصل.

وقد نُظّمت قمةُ دكار (السنغال)، تحت شعار "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومنيعة ومستدامة"، فضمّت مستثمرين ورجال أعمال ومبتكرين ومنظمات غير حكومية وقادة عالميين لمناقشة دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الهدف 11 من "أهداف التنمية المستدامة"، وهو: المدن والمستوطنات المستدامة.

اللقاءات الترويجية لروّاد التحوّل

خلال سنة 2019، نظمت سبع لقاءات ترويجية لروّاد التحوّل في أوزبكستان، والبوسنة، والنيجر، وباكستان، وبنغلاديش، وقازاقستان، ومصر. وكان الهدف من هذه اللقاءات تسريع المبادرات التي ينفّذها صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأعضاء وفي صفوف الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. وقد فحصت، في إطار هذه اللقاءات الترويجية، المقترحات المبتكرة، ففاز منها 22 مقترحاً ومُنِح كلُّ فائز جائزة قدرها 3 000 دولار أمريكي من أجل تطوير أفكارهم. وقدّم المبتكرون الفائزون تصوّرات تدعم "أهداف التنمية المستدامة". ودُعي الفائزون في تلك اللقاءات الترويجية إلى حضور قمة التحوّل التي عقدت في السنغال لمنحهم فرصة التواصل مع المبتكرين والمستثمرين والعلماء الآخرين وإقامة علاقات معهم.

"منصة إشراك"

"إشراك" منصّةٌ إلكترونية، وهي في موقع القلب من جميع مبادرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وستمكّن هذه المنصّةُ المجتمعات النامية في العالم- ومنها المبتكرون والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والشركات والحكومات- من الاستفادة من خدمات الإرشاد المخصَّصة، والحصول على الموارد المالية، والالتقاء بالخبراء لمساعدتها على تطوير أفكار رفيعة المستوى طبقاً للمعايير الدولية.

وتنشر هذه المنصة آخر المعلومات عن الاتجاهات العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك لتمكين الأطراف المعنية من تقدير تأثير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وما يتحقق فيها من منجزات. وتعمل المنصة- وهي مركز للمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية- على تيسير اللقاءات بين المبتكرين والمستثمرين والتعلّم عبر الإنترنت. وتستضف "منصة إشراك" أنشطة "صندوق البنك للعلوم والتكنولوجيا والابتكار"، مثل مسابقة الابتكار، وجائزة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، واللقاءات الترويجية لرواد التحول. وفي سنة 2019، زار المنصة نحوُ 55 000 مستخدم جديد، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 73,6% عما كان عليه الأمر سنة 2018، في حين زاد عدد مرات الاطّلاع على صفحات المنصة بنسبة 13%.

منصة "البنك" للابتكار (منصة التمويل الجماهيري)

تستهدف هذه المنصة الجهات المانحة في جميع أنحاء العالم من أجل حشد موارد إضافية لتنفيذ المزيد من المشاريع الإنمائية وتعزيز الأنشطة الإنمائية التي يقوم بها "البنك" في البلدان الأعضاء. وتوجّه التبرعات للمشاريع الإنمائية مباشرة. وفي الوقت الحالي، تعمل منصة "البنك" المتعلقة بالابتكار في تسعة بلدان أعضاء وتعرض 20 مشروعاً. وستنشر جميع مشاريع روّاد التحوّل الفائزين على المنصة لضمان استمرار دعم "البنك". وفي سنة 2019، حققت "منصة التمويل الجماهيري" أكثر من 700 000 صفحة مشاهدة، وأكثر من 7 950 000 مشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. وتشمل المنصة 1 003 جهات مانحة في أكبر عشرة بلدان من حيث حشد الأموال، وهي: بنغلاديش، والجزائر، وتركيا، وغينيا، وإندونيسيا، والمغرب، ومصر، وكوت ديفوار، وتونس، وليبيا.

مشروع رقمنة المؤسسة

من مبادرات "البنك" المهمّة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار مبادرة رقمنة وظائفه، التي بدأت سنة 2018 وسجلت تقدُّماً مهمّاً سنة 2019. وقد غدت جميع وحدات العمل، وعددها 49، متاحة في الوقت الحالي على منصات JIRA لتنسيق أنشطتها. وفي سنة 2019، أُنجزت البنى التحتية والعمليات اللاّزمة لكي يكون "البنك" منظمة قليلة الاستخدام للورق. وقد قُدّم حل المذكرات الإلكترونية [eMemo]، وهو قيد التنفيذ. وطُرحت حتى الآن حلول الرقمنة لأكثر من ألف مستخدم في "البنك" وفي المراكز الإقليمية أيضاً، فأدى ذلك إلى تحسّن كبير في الاستجابة نجم عنه ما يلي:

- **الكفاءة:** تقليل متوسط فترة معالجة القضايا من 38 يوماً إلى ثلاثة أيام؛
- **الفعالية:** تمكين الوحدات الإدارية من مراقبة عملية تنفيذ المشاريع وإنفاق الموازنة؛
- **خفض التكاليف:** بتقليل استخدام الورق وحبر الطابعات، واختصار الوقت الذي يصرف في الاجتماعات وفي إعداد الوثائق، وتعزيز فعالية تتبُّع الوقت وإدارة المشاريع.

وبفضل التحوّل الرقميّ، غدت جميع نماذج طلبات "البنك" إلكترونيةً، وصارت اتفاقيات مستوى الخدمة تُجهَّز في الوقت المناسب. ويعمل مكتب الرئيس الآن بمزيد من الكفاءة بفضل عمليات الرقمنة، كالمذكّرات الإلكترونية، والتوقيع الإلكترونيّ الذي مكّن "فريقاً افتراضياً واحداً" وظيفياً. وساهمت الرقمنة في تبسيط معالجة الفواتير وما يتصل بها من وظائف، وتحسنت كفاءة التحديثات الفصلية للوثائق المتعلقة بما يجريه الرئيس وغيره من أعضاء هيئة إدارة "مجموعة البنك" من أنشطة داخلية وخارجية. أضف إلى ذلك أن بوابة إحاطات الرئيس إنجاز بارز، لأنها تغني عن الورق في الاجتماعات.

5.3.1 مدّ الجسور الإنمائية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرامج تبادل المعارف والخبرات

يُبين "البنك" عن حرص شديد على تشجيع وتعزيز تبادل المعارف والخبرات، وذلك بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبرنامج التعاون الفني، الذي استحدث سنة 1983، هو برنامجُ "البنك" الرائدُ للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهو نظام ثلاثيّ الأطراف: جهة مانحة، وجهة مستفيدة، وجهة ميسّرة هي "البنك". ويستخدم هذا النظام لدعم نقل الخبرات والمعارف والموارد إلى مختلف البلدان الأعضاء من أجل حلّ مشاكلها الإنمائية. وخلال السنوات الأخيرة، أضاف "البنك" إلى برنامج التعاون الفنّي آلية للتعاون الفنّي الطويل الأمد هي آلية تبادل المعارف والخبرات والموارد.

وفي سنة 2019، خُصّص لبرنامج التعاون الفنّي مبلغ قدره 000 850 دولار أمريكيّ لتوفير التمويل للبلدان الأعضاء في "البنك" لتدخلات التعاون الفني القصيرة المدة، مثل: (أ) تنظيم الندوات والمؤتمرات؛ (ب) توفير الدورات التدريبية أثناء العمل والزيارات الدراسية؛ (ج) الاستعانة بالخبراء. وخلال السنة، اعتُمدت 35 عملية لبرنامج التعاون الفنّي لفائدة 42 بلداً عضواً. وأعطيت الأولوية للبلدان الأقل نموّاً وللدورات والورشات الإقليمية. وقد سدّت هذه التدخلات خلال سنة 2019 الاحتياجات الفورية لبناء القدرات في البلدان الأعضاء وعززت مهارات أكثر من 275 خبيراً في قطاعات شتى، كالزراعة، ومبادرات مكافحة تغير المناخ، والصحة، والمياه، والتعليم الفنّي والمهني، والإدارة والحوكمة. ووطّد "البنك"، بهذه المشاريع، شراكاته مع مراكز الموارد في البلدان الأعضاء ومع المؤسسات الإقليمية والدولية.

وواصل "البنك" أنشطته في مجال تبادل المعارف والخبرات من أجل الوصل بين البلدان الأعضاء، وتيسير تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد فيما بينها. وفي سنة 2019، خُصّصت منحة قدرها 2,5 مليون دولار أمريكيّ لتدخلات تبادل المعارف والخبرات. وقد أُنفقت 96% من هذه المنحة. ودُمج تدخلان من تدخلات تبادل المعارف والخبرات في عمليات "البنك" العادية التي بلغت قيمتهما في قطاعي الصحة والزراعة مليون دولار أمريكيّ. وسيفيد هذان المشروعان إندونيسيا وسيراليون. واعتُمدت لكل من تشاد في إدارة المياه، وموريتانيا في الزراعة، وغامبيا في الطاقة ثلاثة مشاريع قائمة بذاتها لتبادل المعارف والخبرات بقيمة 1,06 مليون دولار أمريكيّ. وستفيد مشاريع تبادل المعارف والخبرات هذه أكثر من 000 830 طفل وامرأة ورجل.

وخلال هذه التدخلات، وُصل بين ثمانية بلدان كي يساعد بعضها بعضاً على تذليل الصعوبات الإنمائية. والبلدان التي قدمت الخبرة في هذه المشاريع هي السودان وفلسطين والمغرب، وهو ما يعزز التعاون بين البلدان الأعضاء. وقام "البنك الإسلاميّ للتنمية" بتعبئة مبلغ إضافي قدره 13 مليون دولار أمريكيّ من "البنك العربي للتنمية الاقتصاديّة" في أفريقيا والمغرب في شكل تمويل مشترك لهذه المشاريع.

واستحدث "البنك الإسلاميّ للتنمية"، لأول مرة، وسيلة جديدة للتعاون مع القطاع الخاص، مستفيداً من آلية تبادل المعارف والخبرات. وقد أسفرت هذه الوسيلة عن إنشاء آليات تمويل بمساهمة مالية إجماليّة قدرها 45 مليون دولار أمريكيّ لفائدة البلدان الأعضاء. وأبرم "البنك" اتفاقية مع Serba Dinamik Group Berhad، وهي شركة تعمل في قطاع الطاقة بماليزيا، لإنشاء صندوق لتبادل المعارف والخبرات بقيمة 30 مليون دولار أمريكيّ من أجل توفير الموارد المالية والفنية اللّازمة لمساعدة البلدان الأعضاء في "البنك" على إنشاء مراكز تدريب مهنيّ في قطاع النفط والغاز لبلوغ أهداف، منها زيادة فرص العمل. وإضافةً إلى ذلك، أبرم "البنك" مع "واريسان كوانتوم مناجمنت"- وهي شركة ماليزية لإدارة الأسهم الخاصة موافقة الشريعة- اتفاقية من أجل تخصيص 15 مليون دولار أمريكيّ لصندوق تبادل المعارف والخبرات الذي يدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الماليزية المهتمة بالمشاركة في أنشطة تبادل المعارف والخبرات والفرص التجارية المحتملة نتيجة لمشاريع تبادل المعارف والخبرات.

وفي سياق "خطة عام 2030" وفي وقت يحث فيه الشركاء الإنمائيون جميعاً عن سبل لتعظيم التعاون مع القطاع الخاص على تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، تقدّم هذه الشراكات الجديدة أمثلة على كيفية بحث "البنك" عن طرائق مبتكرة في إطار آليته المتعلقة بتبادل المعارف والخبرات من أجل إقامة شراكات تعتدّ بالنتائج، وتعبئة الموارد الفنية والمالية اللّازمة لتحقيق التنمية في البلدان الأعضاء. كذلك، تتسق هذه الطريقة الجديدة تمام الاتساق مع "البرنامج الخماسيّ للرئيس"، الذي يرمي إلى "تسخير الأسواق لتحقيق التنمية".

وفضلاً على ذلك، واصل "البنك" جهوده الرامية إلى تعزيز الفرص العالمية والاستفادة منها لتعميق أنشطته في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفيما يلي هذه الأنشطة:

المشاركة في الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ساعد "البنك" بلدانه الأعضاء على المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المعروف أيضاً باسم "خطة عمل بوينس آيرس بعد مرور 40 سنة" [40+ BAPA]، الذي عقد فيما بين 20 و22 مارس 2019 في بوينس آيرس (الأرجنتين).

برنامج تطوير القدرات من أجل تعزيز المنظومات الوطنية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. أجرى "البنك"، بالتعاون مع "مركز الجنوب"، دراسة لتحليل ديناميات التدابير المؤسسية الوطنية الحالية بعنوان "تطوير المنظومات الوطنية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030"، وأُعلن عنه على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2019.

في سنة 2019، خُصّصت منحة قدرها

2,5 مليون دولار أمريكيّ

لتدخلات تبادل المعارف والخبرات. وقد أُنفقت منها 96%

حُشِد

45 مليون دولار أمريكيّ

من القطاع الخاص لبرنامج تبادل المعارف والخبرات

الإطار 1.1 تطوير كهربة المناطق الريفية في غامبيا باستخدام الطاقة الشمسية

وُضع هذا المشروع طبقاً لآلية "البنك" المتعلقة بتبادل المعارف والخبرات، وذلك للاستفادة من تجربة وخبرة شريك فنّي في إطار تبادل المعارف والخبرات هو "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" من أجل تعزيز كهربة المناطق الريفية في غامبيا، ومن ثم دعمها في تحقيق هدفها المتمثل في تعميم الكهرباء والمنصوص عليه في خطة تنميتها الوطنية (2018 - 2021) وخارطة الطريق المتعلقة بقطاع الكهرباء، والهدف من الخطة وخارطة الطريق المذكورتين هو خفض إنتاج الطاقة من زيت الوقود الثقيل إلى أقل من 60% قبل سنة 2025 (مقابل 100% سنة 2017)، وتوسيع نطاق إمداد المناطق الريفية بالكهرباء في سبيل تعميمها، لأنها لم تصل إلاّ إلى 6% من سكان المحافظات النائية.

ويرمي هذا المشروع إلى تحسين الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية بتوفير كهرباء مستمرة وميسورة التكلفة لسكان المناطق الريفية من مصادر الطاقة المتجددة، وتقليل استهلاك الوقود الأحفوري وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لتوليد الكهرباء. وتشمل تدابير التنفيذ ما يلي: (1) تفعيل اتفاقية التعاون بين "البنك" و"وزارة الاقتصاد والمالية" في المغرب و"الوكالة المغربية للتعاون الدولي"؛ (2) تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالآلية المشتركة بين "البنك" و"المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" من أجل تطوير كهربة المناطق الريفية في أفريقيا.

توسيع شبكة الإنمائيين والشركاء بتبادل المعارف والخبرات، طبقاً لنموذجه الجديد الذي يرمي إلى تحويل "البنك الإسلامي للتنمية إلى "بنك للتنمية والإنمائيين". ففي سنة 2019، أقام "البنك" تعاوناً مع وكالات التعاون الفنّي في 12 بلداً عضواً. وشارك في تنظيم المنتدى الحادي عشر للمديرين العامّين للتعاون الإنمائي الذي شارك فيه نحو 100 مشارك من مختلف وكالات التعاون الإنمائي لأول مرة منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

4.1 تحليل أداء "مجموعة البنك" سنة 2019 بحسب الكيانات

1.4.1 أهم العمليات الإنمائية

في سنة 2019، بلغت الاعتمادات المخصَّصة من موارد "البنك" الرأسمالية العادية- أساس التمويل الإنمائي الذي تقدّمه "مجموعة البنك"- 1,63 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثّل 20,1% من إجمالي اعتمادات "مجموعة البنك" وزيادة بنسبة 28,58% عن مبلغ 1,27 مليار دولار أمريكي المعتمَد سنة 2018. وتجسّد هذه الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصَّصة من موارد "البنك" الرأسمالية العادية التزاماً شديداً بالتمويل الإنمائي سنة 2019، في حين كرّس معظم السنة السابقة لهيكلة وإعادة تحديد استراتيجيات جديدة تمكّن من إعادة صياغة تدخّلات إنمائية أكثر فعالية وكفاءة، ومن ثم تساعد البلدان الأعضاء على التأقلم والتكيُّف مع الآفاق الجديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ويوضّح التوزيع القطاعي للاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية خلال سنة 2019 (الرسم البياني 1-5) أن قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى حصل على 29,53% (482,10 مليون دولار أمريكي)، يليه قطاع النقل بنسبة 25,77% (420,72 مليون دولار أمريكي)، فقطاع الطاقة بنسبة 16,80% (274,19 مليون دولار أمريكي)، ثم قطاع الزراعة بنسبة 10,37% (169,27 مليون دولار أمريكي).

ويشير التوزيع الإقليمي للاعتمادات المخصَّصة من موارد "البنك" الرأسمالية العادية خلال سنة 2019 (الرسم البياني 1- 6) إلى أن 49,9% من تلك الاعتمادات (814,3 مليون دولار أمريكي) خُصّصت لبلدان أعضاء في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، و30,3% (494,5 مليون دولار أمريكي) لبلدان أعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و19,5% (318,7 مليون دولار أمريكي) لبلدان أعضاء في منطقة آسيا، و0,3% (5 ملايين دولار أمريكي) لمشاريع إقليمية ولجاليات إسلامية في بلدان غير أعضاء.

الرسم البياني 5.1 التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية سنة 2019

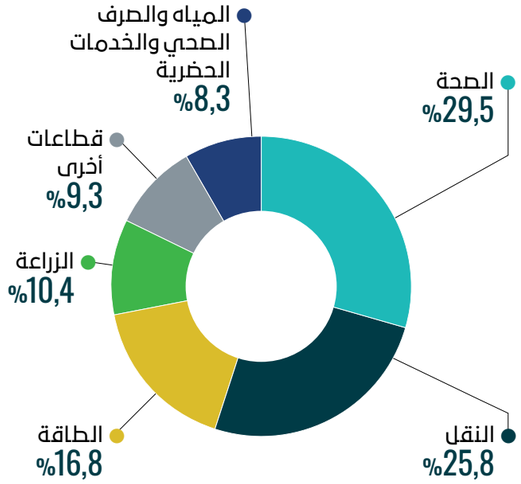

في سنة 2019، بلغت الاعتمادات المخصَّصة من موارد "البنك" الرأسمالية العادية- أساس التمويل الإنمائي الذي تقدّمه "مجموعة البنك"-

1,63 مليار دولار أمريكي،

وهو ما يمثّل 20,1% من إجمالي اعتمادات "مجموعة البنك" وزيادة بنسبة 28,58% عن مبلغ 1,27 مليار دولار أمريكي المعتمَد سنة 2018

الرسم البياني 6.1 التوزيع الإقليميّ للاعتمادات من "موارد البنك الرأسمالية العادية" سنة 2019

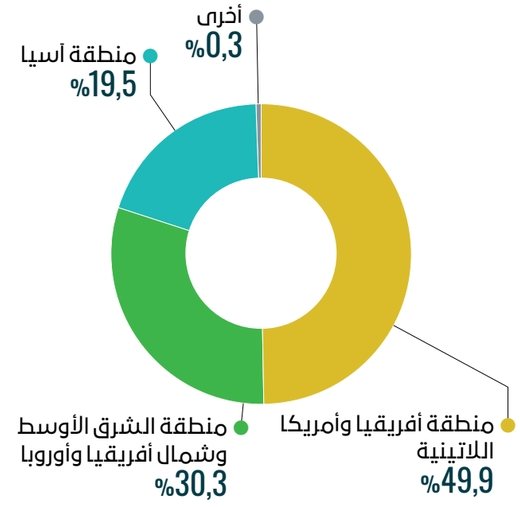

الرسم البياني 7.1 التطورات في صافي اعتمادات ومصروفات "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"

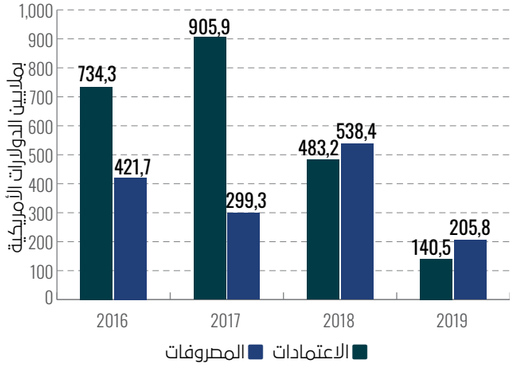

2.4.1 دعم تنمية القطاع الخاص

شهدت "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"- نتيجة مرورها بفترة انتقالية سنة -2019 تباطؤاً في تنفيذ خطة عملها الطموحة الموجَّهة نحو تحقيق النموّ. ولذلك لم تعتمد إلاّ ما قيمته 140,50 مليون دولار أمريكيّ من العمليات. وبذلك غدا مبلغ الاعتمادات التراكمية- منذ إنشاء المؤسسة- 5,4 مليار دولار أمريكيّ. ومن جهة أخرى، تمكّنت المؤسسةُ من زيادة مصروفاتها إلى 205,8 مليون دولار أمريكيّ سنة 2019 (ومنها صرف الاعتمادات في السنوات السابقة). وأدى هذا الصرف المرتفع سنة 2019 إلى أن تبلغ نسبة الصرف إلى الاعتماد 146,5%.

واعتمدت "المؤسسة"، بعد إقامة قنوات جديدة للعمليات في البلدان الأعضاء، ما قدره 63,4 مليون دولار أمريكيّ لخط التمويل، في حين بلغ مصروفها من التمويل للمؤسسات المالية 78 مليون دولار أمريكيّ سنة 2019. وفي القطاع الحقيقيّ، اعتُمد تمويل بقيمة 65 مليون دولار أمريكيّ، وصُرف مبلغ قدره 101 مليون دولار أمريكيّ (ومنها صرف الاعتمادات في السنوات السابقة). وكانت المصروفات أساساً في القطاعات البالغة التأثير، كالطاقة، والصناعة، والرعاية الصحية. وإضافةً إلى ذلك، استمرت إدارة الأصول في كونها أداة مهمّة تستخدمها المؤسسة في جهودها الرامية إلى تنفيذ مهمّتها الإنمائية. وقد فاق إجماليّ الأصول الخاضعة لهذه الإدارة 350 مليون دولار أمريكيّ.

ومن حيث التوزيع الإقليميّ للاعتمادات، خُصّصت 35% من اعتمادات المؤسسة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و33% لآسيا، و16% لأوروبا وآسيا الوسطى، و16% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي سنة 2019، تباطأ أداء المؤسسة من حيث الاعتمادات والمصروفات، ولاسيما في سياق أدائها في السنوات الأخيرة (انظر الرسم البياني 1-7). ويعزى ذلك في المقام الأول إلى إعادة تنظيمها المؤسسيّ لتحقيق أداء أقوى في مواجهة الصعوبات الإنمائية العالمية الجديدة وآثارها على البلدان الأعضاء.

الرسم البياني 8.1 التطورات في افي اعتمادات ومصروفات "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"

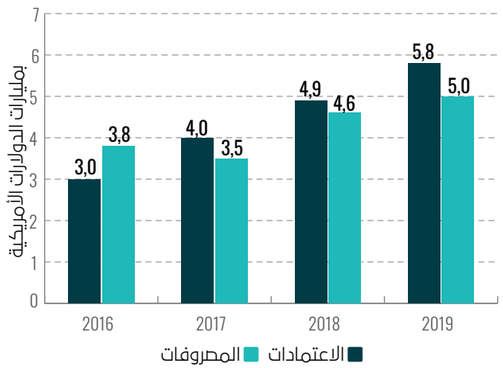

3.4.1 النهوض بالتجارة من أجل تحسين المعيشة

بدأت "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" عملياتها سنة 2008. وأنيطت بها مهمة تعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلاميّ"، ودعم أنشطة تنمية التجارة في البلدان الأعضاء بتمويل الواردات والصادرات، والتوسُّط في تيسير التجارة. وتموّل المؤسسة- منذ إنشائها- أنشطة التجارة في القطاعين العام والخاص مستخدمة صيغة تمويل المرابحة خصوصاً. وتشمل أنشطتها التمويلية مختلف القطاعات، وأبرزها قطاع كل من الطاقة (النفط الخام، والمنتجات البترولية المكرّرة) والزراعة (الأسمدة، والقطن، والفول السوداني، والبنّ، والقمح، إلخ.) والمالية والتصنيع والنسيج.

وقد حققت "المؤسسة"- منذ إنشائها حتى الآن- نموّاً مرتفعاً في عملياتها. فبلغت اعتماداتها التراكمية 48,7 مليار دولار أمريكيّ في نهاية سنة 2019. أمّا إجماليّ اعتماداتها سنة 2019، فبلغ 5,8 مليار دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17,2% عن إجماليّ اعتمادات سنة 2018، التي بلغت 4,9 مليار دولار أمريكيّ. وتعزى هذه الزيادة في الاعتمادات إلى ارتفاع طلب البلدان الأعضاء على التمويل (بسبب زيادة أسعار النفط)، وإلى ما بذلته المؤسسة من جهود لتنويع محفظتها باستهداف بلدان أعضاء جديدة وعملاء جدد، وتقديم خطوط التمويل للبنوك. وإضافةً إلى ذلك، واصل تمويل المؤسسة لقطاعي الزراعة (ولاسيما القطن والفول السوداني) والطاقة في أفريقيا توسُّعه وأصبح جزءاً مهمّاً من استراتيجية النموّ. وفي سنة 2019، بلغت المصروفات 5 مليارات دولار أمريكيّ، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 9,2% عن مبلغ 4,58 مليار دولار أمريكيّ المحقَّق سنة 2018. وهذا يتسق مع التطورات الأخيرة (الرسم البياني 1-8) المتمثلة في زيادة الاعتمادات والمصروفات.

ويعني ارتفاع إجماليّ الاعتمادات سنة 2019 أن على "المؤسسة" أن تعبّئ الموارد من شركاء خارجيين لتمويل هذا المستوى من التزامات التمويل التجاري. ولذلك قامت "المؤسسة"، بالتعاون مع الشركاء الحاليين والجدد، بتعبئة أكثر من 3,5 مليار دولار أمريكيّ في 36 عملية مشتركة لفائدة 15 بلداً عضواً. ويمثل هذا المستوى من الأموال المعبأة 71,4% من إجماليّ التمويل التجاري الذي قدمته المؤسسة لعملائها سنة 2019.

وفيما يتعلق بالتصنيف الائتمانيّ، أسندت "خدمة موديز للاستثمار" إلى المؤسسة لأول مرة تصنيف مُصْدِر طويل الأمد من فئة A1، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وهذا التصنيف الائتماني إنجاز رائع سيتيح للمؤسسة فرصاً أفضل للاقتراض من الأسواق الخارجية بأسعار مُغرية. وفي الوقت نفسه، سييسّر تعبئة الموارد من المؤسسات المالية. وكذلك، أسندت "وكالة موديز" إلى المؤسسة لأول مرة تصنيف مُصْدِر قصير المدّة من فئة P-1. ويجسّد هذا الإنجاز التاريخيّ قوّة المركز الرأسماليّ للمؤسسة، واعتدال احتمالات الرفع الماليّ، وحصافة ممارسات الخزانة في مجال الاستثمار، وكفاية سياسات إدارة السيولة.

وإضافةً إلى ذلك، تضطلع "المؤسسة" بأنشطة تطوير التجارة في البلدان الأعضاء طبقاً للمهمة المنوطة بها، أساسِ شعارها: "النهوض بالتجارة، وتحسين الحياة". ولذلك تنفّذ البرامج التجارية في إطار التدخلات النموذجية التي تحمل عنوان "البرامج الرائدة والحلول التجارية المتكاملة والتدخلات الهادفة".

4.4.1 تأمين الائتمان والمخاطر القُطرية

"المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" هي جهاز "مجموعة البنك" المكلف بتطوير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبيّ في البلدان الأعضاء باستخدام أدوات تعزيز الائتمان والتأمين من المخاطر السياسية طبقاً لمبادئ الشريعة. وقد أسندت "وكالة موديز" إلى المؤسسة تصنيفاً من فئة Aa3، مع نظرة مستقبلية مستقرة. والجهات المساهمة في "المؤسسة" هي "البنك" و47 بلداً من بلدانه السبعة والخمسين.

وتقدّم "المؤسسةُ" للمصدّرين والكيانات التي تقوم باستثمارات أجنبية في البلدان الأعضاء حلولاً لتخفيف المخاطر. وتقدّم للمصدّرين من البلدان غير الأعضاء، بطريقة انتقائية وبحسب التأثير الإنمائيّ في البلدان الأعضاء المستوردة، حلولاً للحد من مخاطر عدم السداد حتى يمكنها توريد السلع الأساسية والمعدّات الرأسمالية.

وقد يسّرت "المؤسسةُ"- منذ إنشائها- مشاركة المستثمرين والممولين الدوليين في العديد من مشاريع البنى التحتية ذات التأثير الإنمائيّ الكبير في البلدان الأعضاء. ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذه المشاريع ما كانت لتتحقق على الأرجح لولا تدخُّل "المؤسسة" بسبب تمثُّلات المخاطر المرتفعة الناجمة عن التطورات السياسية وغير السياسية.

وتحوّل "المؤسسة" أجزاء كبيرة من مخاطرها التأمينية إلى سوق إعادة التأمين العالميّ وإلى الشركاء المتعدّدي الأطراف، وهو ما يمكّنها من زيادة قدرتها على دعم المشاريع الإنمائية الضرورية في بلدانها الأعضاء ويتّسق مع هدف "مجموعة البنك" المتمثل في إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات. وقد دعمت "المؤسسةُ"- منذ إنشائها- أعمالاً بمبلغ قدره 50,69 مليار دولار أمريكيّ لتأمين ائتمان الصادرات وأخرى بمبلغ قدره 12,96 مليار دولار أمريكيّ لتأمين الاستثمار الأجنبيّ.

الجدول 1.1 ملخص نتائج عمليات "المؤسسة" خلال سنة 2019

مؤشرات الأعمال (بملايين الدولارات الأمريكية)	2019	2018	نسبة التغير %
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	4 765	4 837	-1
مجموع الأعمال المؤمّنة	10 864	9 030	20
مجموع التعرضات	3 735	4 665	-20

الرسم البياني 9.1 التطوّرات في الأعمال المؤمّنة والاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة للمؤسسة

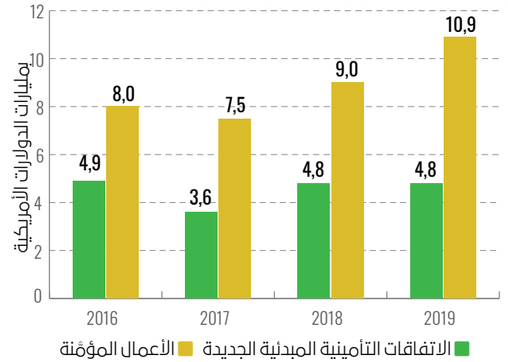

وبلغت الاعتمادات التأمينية الصادرة عن المؤسسة- منذ إنشائها- 46,29 مليار دولار أمريكيّ، والأعمال المؤمّنة 63,65 مليار دولار أمريكيّ. وبلغت نسبة المطالبات (المطالبات المدفوعة على الأقساط المكتسَبة)- وهي المؤشر الرئيس لأداء عمليات تأمين الائتمان- 0,15% خلال سنة 2019 و23% بالتراكم منذ إنشاء "المؤسسة"، وهو أقل من متوسط الصناعة.

والبلدان العشرة الأولى المستفيدة من خدمات المؤسسة- منذ إنشائها- هي المملكة العربية السعودية (19,37%)، فالإمارات العربية المتحدة (13,68%)، فتركيا (12,88%)، فالبحرين (7,01%)، فالجزائر (6,52)، فمصر (6,30%)، فالأردن (5,19%)، فباكستان (5,05%)، فبنغلاديش (3,04%)، ثم كوت ديفوار (2,15%). وقد زاد تأمين المؤسسة للأعمال من 9,03 مليار دولار أمريكيّ سنة 2018 إلى 10,86 مليار دولار أمريكيّ سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20%، في حين انخفضت الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة انخفاضاً طفيفاً من 4,84 مليار دولار أمريكيّ سنة 2018 إلى 4,77 مليار دولار أمريكيّ سنة 2019، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1,5%.

5.4.1 نشر المعارف في مجالي الاقتصاد والمالية الإسلاميَّين

نظراً لتزايد الوعي بدور المالية الإسلامية في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، فإن "البنك" يعتبر موقعه الأساسيّ استراتيجياً في فتح آفاق جديدة لتحقيق تلك الأهداف. وقد أسّس "المعهد الإسلامي للبحث والتدريب" ("المعهد") سنة 1981 عضواً في "مجموعة البنك"، ولاسيما لتمكين "البنك" من إنتاج ونشر المعارف في مجالي الاقتصاد والمالية الإسلاميَّين، ومن ثمّ، دعم التنمية الاجتماعية والاقتصاديّة في البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في العالم.

وفي سنة 2019، حقق "المعهد" المنجزات الكبرى التالية:

- إطلاق "مبادرة الاقتصاد الذكيّ" من أجل صياغة حلول معرفية مبتكرة تمكّن من تذليل معوّقات التنمية التي تواجه البلدان الأعضاء في "البنك". وقد أنشئ بموجب هذه المبادرة "مختبر الاقتصاد الذكيّ" في المركز الإقليميّ للبنك بجاكرتا (إندونيسيا). وسيبدأ المختبَر نشاطه سنة 2020، وسينصبّ اهتمامُه على دعم البحوث المستحِقة للحصول على براءة الاختراع ودعم الأفكار الإبداعية التي تنفثّق عن شركات ناشئة قادرة على المساهمة في التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في "البنك".
- تقديم طلبات للحصول على براءتي اختراع في مجال التكنولوجيا المالية لـ"نظام إدارة الائتمان الذكيّ" و"القسيمة الذكية". وهما حلّان مبتكَران ستكون لهما، بعد اكتمالهما وبدء العمل بهما، قيمةٌ كبيرةٌ في قطاع المالية الإسلامية وفي اقتصاد البلدان الأعضاء في "البنك".
- إطلاق "برنامج شهادة مختصّ بالأوقاف" في إطار برامج الشهادات التي يستحدثها "المعهد" من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان الأعضاء في "البنك". وسيُنفَّذ برنامج شهادات الأوقاف بالتعاون مع مؤسسات مختصة، وسيتوّج بمنح شهادات مهنية دولية معتمدة من الجامعات الرائدة في العالم.
- بدء مشروع لإنشاء منصة إلكترونية لحماية ممتلكات الأوقاف والتحقق منها. وستستخدم منصة "إشهاد" التكنولوجيات المالية الحديثة لضمان التحقق من سجلات الأوقاف، حتى تتمكن الأوقاف من تحقيق أهدافها والحفاظ على استدامتها على مرّ الأجيال.
- تنفيذ 16 دورة تدريبية وورشة في مختلف جوانب الاقتصاد الإسلاميّ، والصيرفة، والمالية. ومن هذه الدورات دورة جديدة على الإنترنت في التمويل الإسلاميّ للتجارة، أعدّت مع "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" و"أكاديمية غرفة التجارة الدولية". وهذه الدورة متاحة على منصتها المبتكرة الخاصة بالتعلم عن بعد.
- إصدار 19 منشوراً في الاقتصاد والصيرفة والمالية الإسلامية. وتشمل هذه المنشورات دراسات ووقائع مؤتمرات وتقريراً رائداً ومجلّات ودراسات بحثية.
- إصدار التقرير القُطريّ عن المالية الإسلامية في جيبوتي، وهو الأحدث في سلسلة تقارير قُطريّة عن المالية الإسلامية أصدرها "المعهد". وقُطعت أيضاً أشواطٌ متقدّمةٌ في العمل خلال السنة على التقرير القُطريّ عن المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية والعدد الرابع من التقرير المتعلق بالتمويل الاجتماعيّ الإسلاميّ، وكلاهما يُتوقّع أن يصدر سنة 2020.
- دعم تطوير مجالَي الاقتصاد والمالية الإسلاميين بتوفير مئات النسخ من المنشورات في الاقتصاد والصيرفة والمالية الإسلامية.
- تنظيم المنتدى العالميّ الرابع عشر للبنك عن المالية الإسلامية، الذي عُقِد خلال الاجتماع السنوي الرابع والأربعين لمجموعة البنك في أبريل 2019 بمراكش (المغرب). وعُقِد هذا المنتدى بعنوان "تطوير الاقتصادات الذكية لتحقيق التنمية المستدامة".

6.4.1 تحقيق التضامن من أجل الحدّ من الفقر

أدّت المخاوف من تأثير الفقر في البلدان الأعضاء إلى إنشاء صندوق خاص ضمن "مجموعة البنك"، هو "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، وذلك بموجب قرار صادر عن القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في ديسمبر 2005 بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية). وأعلن "الصندوق" رسميّاً خلال الاجتماع السنوي الثاني والثلاثين لمجلس محافظي "البنك" الذي عقد يومي 29 و30 مايو 2007 بدكار (السنغال). ويكرّس الصندوق لتمويل مشاريع وبرامج الحد من الفقر في البلدان الأعضاء، ولاسيّما المشاريع التي تنهض بالنموّ والتنمية البشرية الداعمة للفقراء (الصحة والتعليم) تعزيزاً لقدراتهم الإنتاجية من أجل الحدّ من الفقر حدّاً فعّالاً.

واعتمد "الصندوق"- منذ إنشائه- 722,4 مليون دولار أمريكيّ، خصص منها 39,6 مليون دولار أمريكيّ خلال سنة 2019 لمختلف مشاريع وبرامج الحد من الفقر في القطاعات الداعمة للفقراء، كالإمداد بالمياه، والصحة، والتعليم، والتنمية الريفية. وينصّ قرار مجلس إدارة "الصندوق" على تخصيص 30% من رأسماله المدفوع للمشاريع ذات التأثير الكبير في التخفيف من وطأة الفقر، وذلك من طريق "الوقف الإنمائيّ" أو "الصندوق الاستئمانيّ". وفي هذا السياق، ساهم الصندوق بمبلغ 52 مليون دولار أمريكيّ في "صندوق التمكين الاقتصاديّ للشعب الفلسطيني" الذي تبلغ قيمته 500 مليون دولار أمريكيّ.

واتخذ "الصندوق"- في إطار ما يبذله من جهود لتحسين الفعالية- مبادرات جديدة لتنفيذ المشاريع تولي اهتماماً أقلّ لحجم المشاريع وعددها واهتماماً أكبر للبرامج الموجّهة نحو التأثير عن طريق الشراكات. ومن أمثلة هذه الطرائق الجديدة "برنامج تسجيل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس واستبقائهم فيها" بالشراكة مع "مبادرة التعليم فوق الجميع"، وهي منظمةٌ مجتمع مدني دوليةٌ مكرّسةٌ لدعم التحصيل العلميّ لدى أطفال المدارس. وقد اعتُمد تنفيذ البرنامج خلال سنة 2019 لدعم 2,4 مليون تلميذ في البلدان الأعضاء المشاركة فيه. وسيبدأ هذا البرنامج أوّلاً في مالي، ثم يمتدّ إلى باكستان، ونيجيريا، وبوركينافاسو، والنيجر، وكوت ديفوار.

ومن البرامج الأخرى التي تتوخّى إحداث التأثير برنامجُ "التحالف من أجل مكافحة العمى الممكن تفاديه". وهو شراكةٌ عالميةٌ تضمّ 32 شريكاً وتسعى لتنفيذ 1,5 مليون عملية جراحية لعلاج الساد و10 ملايين استشارة طبية، وتوزيع نظارات طبية وتقديم العديد من الخدمات في مجال بناء القدرات. وقد أحرز تقدّم كبير تمثل في إجراء 15 000 عملية جراحية لعلاج الساد و60 000 استشارة طبية في أمراض العيون بستة بلدان أعضاء منذ بدء تنفيذ البرنامج في أواخر سنة 2018. وفضلاً على ذلك، نُظّمت برامج في تركيا وتونس لبناء قدرات أطباء العيون الأفارقة الشباب من 13 بلداً عضواً. وبلغت التكلفة الإجماليّة لهذا البرنامج 250 مليون دولار أمريكيّ. ويزمع "الصندوق"، نتيجة نجاح هذا البرنامج، أن يوسّع نطاقه الجغرافيّ ويحشُد له الموارد بوسائل غير تقليدية، كالتمويل الجماهيري.

وتعبئة الموارد ضروريّةٌ لتنفيذ مشاريع الحدّ من الفقر في البلدان الأعضاء. وقد اتّبع "الصندوق" طريقةً جديدةً تقوم على الشراكة مع القطاع الخاص. وفي هذا السياق، أنشئت صناديق الإحسان لتثمير الأوقاف، وهي أداة مبتكرة لتعبئة الموارد يسعى بها "الصندوق" للتعاون مع الجهات المانحة مستعيناً بمفهوم الوقف الإسلاميّ ومبادئه. وقد اعتُمد أول صندوق من صناديق الإحسان لتثمير الأوقاف لفائدة القدس برأسمال مستهدف قدره 100 مليون دولار أمريكيّ، يساهم فيه "البنك" بمبلغ 20 مليون دولار أمريكيّ. وإضافةً إلى ذلك، يعمل "الصندوق" على إنشاء "صندوق الإحسان لتثمير الأوقاف" مع "مؤسسة إنفِستْكُورْبْ" في البحرين بمبلغ قدره 250 مليون دولار أمريكيّ، ويُدرس إمكان إنشاء عدّة صناديق مماثلة في بلدان أعضاء أخرى. ومن الأدوات المبتكرة الأخرى لتعبئة الموارد التي استحدثها "الصندوق" صكوك الأوقاف النقدية التي يسعى من ورائها إلى إقامة شراكة مع المؤسسات المالية المؤهلة لتعبئة الموارد في سبيل الحدّ من الفقر. وهناك خطط جارية لإصدار صكوك أوقاف نقدية بقيمة مليار دولار أمريكيّ، وستتولى منظمات ماليزية الإصدار الأول بقيمة 100 مليون دولار أمريكيّ.

7.4.1 توسيع آفاق المالية الإسلامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

يقوم "البنك"- منذ إنشائه- بالعديد من الأنشطة لدعم تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وذلك اتساقاً مع مهمّته الأساسية. وقد دعمت "مجموعة البنك"، خلال الأربعين سنة الماضية، تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بمبادرات متنوعة، مثل: (1) الاستثمارات في أسهم المؤسسات المالية الإسلامية؛ (2) أنشطة المساعدة الفنية لبناء القدرات؛ (3) إنشاء مؤسسات البنى التحتية الإسلامية؛ (4) استحداث المنتجات والصناديق المالية؛ (5) المشاركة في إعداد "إطار العمل العشري لتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية".

وكان لمشاريع المساعدة الفنية وغيرها من المبادرات تأثير كبير في تطوير المالية الإسلامية عموماً وفي الجهات المستفيدة خصوصاً. وقد اكتمل 36 مشروعاً من أصل 85 مشروعاً معتمداً في مجال المساعدة الفنية منذ إنشاء "البنك"، بقيمة إجماليّة قدرها 15,5 مليون دولار أمريكيّ. أمّا المشاريع المتبقية، فهي في مراحل متباينة من التنفيذ. وشهدت حصائل المشاريع المكتملة تقديم المزيد من التمويل الإسلاميّ لبلدان ومؤسساتٍ جديدة. وفضلاً على ذلك، عزّز الدعمُ المقدَّم من "البنك" مؤسساتِ البنى التحتية التي تتعهَّد تطوُّر هذا القطاع المزدهر. وفي سنة 2019، اعتُمِدت 10 مشاريع من مشاريع المساعدة الفنية بمبلغ قدره 2,1 مليون دولار أمريكيّ (انظر الجدول 1-2).

كذلك، نظّمت 11 فعالية تعريفية سنة 2019 بمبلغ قدره 262 100 دولار أمريكيّ. ووافقت هيئة إدارة "البنك"- في إطار أنشطته الرامية إلى دعم مؤسسات البنى التحتية الإسلامية- على مختلف الطلبات الواردة إليها من "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، و"جامعة المدينة الدولية" بماليزيا، و"جامعة بايرو" بكانو (نيجيريا)، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ"، وغيرها من الجهات المستفيدة.

وتُقدَّم الخدمات الاستشارية بشأن المالية الإسلامية عَيْناً وحيثما أمكن طبقاً لنموذج قائم على استرداد التكاليف أو الرسوم، وذلك تكميلاً لأنشطة المساعدة الفنية والتوعية. وفي سنة 2019، قدمت الخدمات الاستشارية لمؤسسات مالية إسلامية من أجل تعزيز قدراتها، وتقديم منتجات مالية جديدة، والنهوض بتطوير قطاع المالية الإسلامية. وتشمل الجهات المستفيدة "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" و"هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، التي قدّم لها الدعم في سبيل وضع وإطلاق معايير جديدة في الاقتصاد والمالية الإسلامية. وفي سنة 2019، اعتُمدت ثمانية معايير جديدة، ونُقّحت تسعة معايير قائمة، واستُحدث 11 معياراً جديداً. واعتُمدت خمس وثائق عمل، وقُدّمت خمس وثائق عمل جديدة. وقدّم الدعم المالي والفني لمؤتمر الأوقاف السابع، وفعاليات القمة الأوروبية الثانية عن الصكوك، التي عقدت في لوكسمبورغ، والمؤتمر الرابع عشر المشترك بين "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" و"البنك الدولي"، الذي عقد في البحرين.

الجدول 2.1 مشاريع المساعدة الفنية المعتمدة لدعم قطاع الخدمات المالية الإسلامية سنة 2019

#	الجهة المستفيدة	النطاق	المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية
1	أوزبكستان	إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية وإشرافية مواتية للأوقاف	270
2	الصعيد الإقليمي	إطار التقييم القُطري للمالية الإسلامية	....
3	روسيا	الترجمة الروسية- مجلس الخدمات المالية الإسلامية	180
4	الصعيد الإقليمي	القانون النموذجي للصكوك	275
5	الإمارات العربية المتحدة	الإدارة الاقتصادية- الإمارات العربية المتحدة	200
6	تونس	تنفيذ برامج بناء القدرات لفائدة مؤسسة "الزيتونة تمكين"	200
7	إندونيسيا	آليات الزكاة- المجلس الوطني للزكاة	265
8	الصومال	الإطار التنظيمي للمالية الإسلامية	275
9	باكستان	تفعيل بنك التصدير والاستيراد	280
10	السنغال	تفعيل "الهيئة العليا للوقف"	150
	المبلغ الإجمالي المعتمَد		**2 095**

الإطار 2.1 "برنامج دعم تشغيل الشباب"- حاضنة تسمين الماشية من أجل الفقراء في مصر

نجح "برنامج دعم تشغيل الشباب" في إقامة حاضنة للشباب الفقراء تمثل النساء 80% منهم. ووُقّعت مذكّرة تفاهم بين "أرض الخير" و"وكالة تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة" (وهي وكالة إنجاز المشروع) بشأن الأدوار والمسؤوليات المتصلة باختيار الحاضنة وتنفيذها. واتُّفق في المتوسط 150 شاباً من بين 000 2 مترشح في كل جولة من الجولات الثلاث التي أجريت. وستدوم حضانة الشباب الذين وقع عليهم الاختيار بين 6 أشهر و9 أشهر، وسيتلقون تدريباً على تسمين الماشية. وسيستفيد كل شاب من قرض مرابحة قيمته 000 500 جنيه مصري (900 30 دولار أمريكي) بهامش ربح سنوي نسبته 5% لاقتناء 30 حيواناً مجتزاً من البرازيل توجَّه مباشرة إلى "أرض الخير" لاقتنائها. وستوسم العجول حتى يكون كل مستفيد مسؤولاً عن عجله. وسيُطلب من هؤلاء المستفيدين العمل ثلاث ساعات في اليوم لمدة أربعة أيام في الأسبوع، وسيخضعون للمراقبة خلال فترة الاحتضان. وستتبّع "أرض الخير" تقدُّم الماشية وبيعها في الأسواق لعملاء، منهم أصحاب الفنادق والبائعون بالجملة والبائعون بالتقسيط. ويُتوقَّع أن يكسب كل مستفيد نحو 500 1 دولار أمريكي خلال فترة الحضانة، إضافةً إلى ما سيحصل عليه من خبرة متخصّصة وشهادة. وقد ساعدت هذه المبادرة حتى الآن 450 شاباً على الانعتاق من الفقر. وبناء على النجاح الذي حققه هذا البرنامج التجريبي، فإنه يُخطَّط في الوقت الحالي لتنفيذه بمناطق أخرى من مصر.

ما فتئ "البنك الإسلامي للتنمية" يحقق تأثيرات إنمائية مشجّعة بفضل مشاريع التمويل الأصغر الإسلاميّ. وقد بلغ عدد المشاريع الجارية منها 56 مشروعاً باعتمادات إجمالية قدرها

466,72

مليون دولار أمريكيّ

وكانت مشاركة "البنك الإسلامي للتنمية" في محافظ أسهم رأسمال المؤسسات المالية الإسلامية إحدى وسائل دعم البنوك الإسلامية من أجل ضمان نموّ المؤسسات المالية الإسلامية. وفي الوقت الحاليّ، يشارك "البنك" في 34 مؤسسة مالية إسلامية في 22 بلداً بمختلف مناطق العالم. وقد صرف مبلغاً إجمالياً قدره 297,5 مليون دينار إسلاميّ (411,3 مليون دولار أمريكيّ) من قيمة إجمالية تقديرية تبلغ 386,3 مليون دينار إسلاميّ (534 مليون دولار أمريكيّ). ويوجد 18 بنكاً إسلامياً، من أصل 34 مؤسسة مالية إسلامية، تمثّل نحو 53% من محفظة أسهم رأسمال المؤسسات المالية الإسلامية. ويُتوقَّع أن تركّز الاستثمارات الجديدة في المؤسسات المالية الإسلامية على الشمول الماليّ، ولا سيما في التمويل الأصغر والبنوك الإسلامية، التي لم يتطور فيها هذا القطاعُ بعد. وهذه المحفظة لا تروّج لقطاع الخدمات المالية الإسلامية فحسب، بل حققت أيضاً أرباحاً تراكمية ناهزت 109,4 مليون دينار إسلاميّ (151,25 مليون دولار أمريكيّ). فكل دولار أمريكيّ يستثمره "البنك الإسلامي للتنمية" في أسهم رأس المال أدرَّ 140 دولاراً أمريكياً من الأصول المالية.

وفضلاً على ذلك، ما فتئ "البنك الإسلامي للتنمية" يحقق تأثيرات إنمائية مشجّعة بفضل مشاريع التمويل الأصغر الإسلاميّ. وقد بلغ عدد المشاريع الجارية منها 56 مشروعاً باعتمادات إجمالية قدرها 466,72 مليون دولار أمريكيّ. وتنقسم هذه المحفظة إلى 17 مشروعاً قائماً بذاته (333,14 مليون دولار أمريكيّ) و39 مشروعاً زراعياً يمثّل التمويلُ الأصغرُ (133,58 مليون دولار أمريكي) أحدَ مكوّنات تمويلها. ومما يدل على أهمية تأثيرات مشاريع التمويل الأصغر الإسلاميّ مشروعُ دعم تشغيل الشباب في مصر الذي اكتمل في الآونة الأخيرة (انظر الإطار 1-2) ومشروع تعزيز الدخل والتشغيل في المناطق الريفية بأوغندا. وقد مكّن المشروع الأول من إيجاد 257 20 فرصة عمل للشباب حتى الآن. ومكّن المشروع الثاني من إمداد 956 458 شخصاً من سكان المناطق الريفية بالتمويل، ومن منح 782 1182 شخصاً في عموم البلاد فرصة عمل. وفي إطار تعزيز التمويل الأصغر الإسلاميّ، نُفّذت أنشطة تعرّف بهذا النوع من التمويل. فنُظّمت، مثلاً، ورشةٌ عن "تمويل سلسلة القيمة في طَلب التمويل الأصغر: كيف يحدُث وكيف يقاس تأثيره". وإضافة إلى ذلك، أصدر "تقرير ودليل بشأن التمويل الأصغر الإسلاميّ المخصَّص للمرأة" من أجل توفير آليات تمكّن من شمولها الماليّ عن طريق التمويل الأصغر الإسلاميّ.

8.4.1 تنفيذ مشاريع الأوقاف من أجل تحقيق التنمية المستدامة

في الوقت الذي تواصل فيه مبادئ المالية الإسلامية نموَّها على الصعيد العالميّ بصفتها مجالاً جديداً لتحقيق التنمية المستدامة، أثبتت مشاريع الأوقاف فعاليتها في تحقيق حصائل إنمائية ملموسة. ويستثمر "البنك" منذ عدة سنين في ممتلكات الأوقاف في إطار "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"، الذي يمول مشاريع الأوقاف السيادية وغير السيادية. وفي سنة 2019، وافق "الصندوق"- مع خط تمويل "البنك"- على أن يموّل مع شركاء آخرين سبعة مشاريع تبلغ تكلفتها الإجماليّة 77,8 مليون دولار أمريكيّ في أربعة بلدان أعضاء وغير أعضاء في "البنك"، ساهم فيها "الصندوق" بمبلغ 38,53 مليون دولار أمريكي.

واعتمد "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف"- منذ إنشائه- 57 مشروعاً في 19 بلداً في العالم بقيمة إجماليّة قدرها 459,1 مليار دولار أمريكيّ. أمّا في الوقت الحاليّ، فيُقدَّر إجماليّ أصول "الصندوق" بمبلغ 94,85 مليون دولار أمريكيّ، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0,74 مليون دولار أمريكيّ على 94,11 مليون دولار أمريكيّ سنة 2018. وحقق هذا "الصندوق" أيضاً نتائج مالية مُرضية تمثلت في دخل صاف بلغ 3,10 مليون دولار أمريكيّ خلال السنة نفسها.

وتعزَّزت أنشطة "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" المتعلقة بالتواصل والشراكة سنة 2019، وذلك بأن تواصل مع "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، و"مجموعة التنسيق العربية"، و"جمعية العون المباشر" بالكويت، و"المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي"، و"صندوق الاستثمار الفلسطيني"، و"مؤسسة بيل وميليندا غيتس"، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". وأسفرت هذه الجهود عن تعبئة مبلغ إضافي قدره 5 ملايين دولار أمريكيّ لرأسمال "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" من "جمعية العون المباشر".

تعزَّزت أنشطة "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" المتعلقة بالتواصل والشراكة سنة 2019

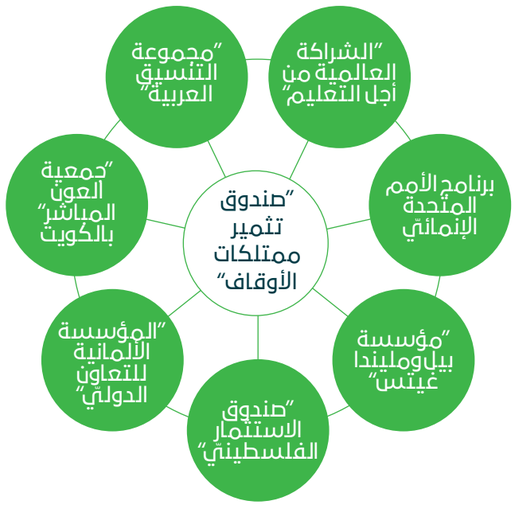

2
تعزيز التنمية في البلدان الأعضاء

يعرض هذا الفصل ما اضطلع به "البنك الإسلامي للتنمية" ("البنك") سنة 2019 من أنشطة لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. وتتمثل هذه الأنشطة فيما حقَّقه من إنجازات خلال هذه السنة، ولاسيَّما الاعتمادات التي خصَّصها لتنفيذ المشاريع الإنمائية، إضافةً إلى إنجازات أخرى.

ارتفعت قيمة تدخلات "البنك" المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ إلى

4,25

مليار دولار أمريكي

منذ سنة 2004

يجري وضع إطار شراكات جديد يمكّن من صبّ الاهتمام على الرغبة المتجددة في تسخير الشراكات لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء الفتان الرئيستان هما

الشركاء الماليون الرسميون والشركاء الماليون التجاريون

في سنة 2019، قدَّم "البنك"

1201

منحة للدراسة في جامعات العالم المرموقة من أجل دعم تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" الموجَّهة لسدّ احتياجات كل من البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم

يبلغ العدد الإجماليّ للمنح الدراسية خلال ثلاثة عقود

17 107

مكّن برنامج "البنك" المتعلق بالمنح الدراسية من تخرُّج

87

طبيباً ومهندساً وعالِماً:

60	17	10
باحثاً في المرحلة الجامعية الأولى	في مرحلة الماجستير	في مرحلة الدكتوراه

1.2 اعتمادات "البنك الإسلامي للتنمية" وإنجازاته الإنمائية سنة 2019

في سنة 2019، واصل "البنك" التزامه بمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة، فاعتمد مبلغاً إجمالياً من الموارد الرأسمالية العادية قدره 1,63 مليار دولار أمريكي لتنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية، وهو مبلغ خصص منه 49,9% (814,3 مليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة أفريقيا وأمريكا اللاّتينية، و30,3% (494,5 مليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و19,5% (318,7 مليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء في منطقة آسيا، و0,3% (5 ملايين دولار أمريكي) لمشاريع إقليمية ولجاليات إسلامية في البلدان غير الأعضاء.

وتتناول الأقسام التالية بالوصف اعتمادات المشاريع والإنجازات (التنفيذ) في مجال التنمية سنة 2019 بحسب المجموعات الإقليمية الثلاث.

1.1.2 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

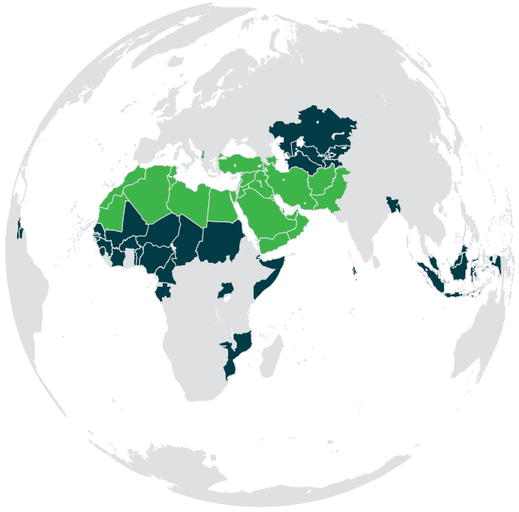

الاعتمادات سنة 2019

دعم تنويع أسواق الصادرات في تركيا، وذلك بمنح "البنك التركي للتصدير والاستيراد" تمويلاً قدره 100 مليون دولار أمريكي من أجل زيادة الصادرات التركية ذات القيمة المضافة. وسيمكّن هذا المشروع من تعزيز إنتاجية الشركات المستفيدة النهائية وقدرتها التصديرية ونموّها الاقتصاديّ ومشاركتِها في سلاسل القيمة العالمية. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدفين 8 (العمل اللاّئق والنموّ الاقتصاديّ) و9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين السكك الحديدية الحضرية في تركيا، وذلك بمشروع قيصري وغازي راي للقطارات الخفيفة، الذي تبلغ تكلفته 43 مليون دولار أمريكيّ، يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" 33,01 مليون دولار أمريكيّ، وبلدية قيصري الكبرى 9,92 مليون دولار أمريكي. والهدف من هذا المشروع هو تحسين قدرة وكفاءة الشبكة السككية، وتعزيز النقل في المناطق الحضرية، والمساهمة في تلبية طلب أكثر من 30 مليون مسافر على النقل قبل سنة 2030، ودعم جهود التصدّي لتغير المناخ بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وإنشاء نظام نقل عامّ حضريّ متعدّد الوسائط متوازن. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدفين 11 (مدن ومستوطنات مستدامة) و13 (إجراءات التصدي لتغير المناخ) من "أهداف التنمية المستدامة".

تعزيز دور البرلمان الأردنيّ في تحقيق "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وذلك بمشروع مساعدة فنية موجَّهٍ لتعزيز قدرات مجلس النواب على سنّ التشريعات بكفاءة وشفافية، واعتماد الموازنات، ورصد التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة. ويبلغ إجمالي تكلفة المشروع 000 217 دولار أمريكيّ يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" 000 131 دولار أمريكي في شكل منحة مساعدة فنية. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسّسات الفعالة) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين معالجة مياه الفضلات وخدمات الصرف الصحّي في لبنان، وذلك بمشروع حوض نهر الغدير الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 183,1 مليون دولار أمريكيّ، يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" 87,5 مليون دولار أمريكيّ. والهدف من هذا المشروع هو تحسين معالجة مياه الفضلات وخدمات الصرف الصحّي لأجل سكان منطقة حوض نهر الغدير (أي بيروت الكبرى)، وذلك بتطوير وزيادة قدرات محطة الغدير على معالجة مياه الفضلات، وبناء شبكات صرف جديدة، وربط الشبكات القائمة بمحطة الغدير لمعالجة مياه الفضلات. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحّي) من "أهداف التنمية المستدامة".

التوفير الفعال لمياه صالحة للشرب ومستدامة في العراق، وذلك بمنحة مساعدة فنية. والهدف من هذا المشروع هو إصلاح محطة معالجة المياه الحالية في يثرب لتوفير المياه في ناحية الإسحاقي الخارجة من دائرة النزاع بجمهورية العراق. وسيساهم ذلك في إمداد 000 35 شخص إمداداً فعالاً بمياه صالحة للشرب ومستدامة. وتبلغ تكلفة المشروع الإجماليّة 1,39 مليون دولار أمريكيّ، ويموّل بمنحة مساعدة فنية قدرها 000 200 دولار أمريكيّ من "البنك الإسلامي للتنمية"، و1,05 مليون دولار أمريكيّ من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، و000 140 دولار أمريكيّ من الحكومة العراقية. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحّي) من "أهداف التنمية المستدامة".

دعم استئصال شلل الأطفال في باكستان، وذلك بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكيّ في إطار "برنامج استئصال شلل الأطفال في باكستان (المرحلة 3)". وهو مشروع يرمي إلى وقف انتشار فيروس شلل الأطفال البرّي في باكستان وإبقاؤها خالية من شلل الأطفال خلال السنوات الثلاث التالية. ويتألف هذا المشروع من حملات التلقيح الضخمة التي تستهدف جميع الأطفال دون سنّ الخامسة لتحصينهم من شلل الأطفال، والتوعية والتعبئة الواسعة للسكان، وأنشطة الترصُّد الصارمة. ويساهم "البنك الإسلامي للتنمية" بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكيّ، منها 10 ملايين دولار أمريكيّ في شكل منحة من "صندوق العيش والمعيشة" و90 مليون دولار أمريكيّ من "الموارد الرأسمالية العادية". وهذا المشروع شراكة مع "مؤسسة بيل وميليندا غيتس" تستخدم آلية التمويل "الثلاثية الترابر" المبتكرة. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) من "أهداف التنمية المستدامة".

إمداد باكستان وأفغانستان إمداداً فعّالاً بكهرباء ميسورة التكلفة، عن طريق المشروع الإقليميّ للربط الكهربائي بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا [1000-Casa]، وذلك بالتعاون مع "مجموعة البنك الدولي"، و"الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية"، و"بنك الاستثمار الأوروبي". وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المشروع 1,2 مليار دولار أمريكيّ، يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" 35 مليون دولار أمريكي. وسيمكّن هذا المشروع باكستان من الحصول على 000 1 ميغاوات من الطاقة الكهرمائية الاقتصاديّة، المركّبة في طاجيكستان وجمهورية قرقيزستان، عبر أفغانستان، بواسطة خط نقل التيار الكهربائي العالي الجهد المستمرّ. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 7 (طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة) من "أهداف التنمية المستدامة".

دعم مشروع تطوير توليد الكهرباء في باكستان، ممثّلاً في مشروع "محطة جامشورو لتوليد الكهرباء" الرائد، وذلك بالتعاون مع "بنك التنمية الآسيوي" و"الصندوق السعوديّ للتنمية" و"صندوق الأوبك للتنمية الدولية" و"الصندوق الكويتيّ للتنمية الاقتصاديّة العربية". ويساهم "البنك الإسلامي للتنمية" بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكيّ لإنشاء وحدة ثانية لتوليد الطاقة بجهد 600 ميغاوات، تبلغ تكلفتها الإجماليّة 313 مليون دولار أمريكيّ. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 7 (طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة) من "أهداف التنمية المستدامة".

تعزيز الإنتاجية الزراعية في باكستان، وذلك بمنحة مساعدة فنية. والهدف من هذا المشروع هو استعمال أنظمة ريّ فعالة من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية بتجربة تقنيات مبتكرة واقتصادية لتدبير المياه والمزارع. وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية 000 378 دولار أمريكيّ، يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" 000 280 دولار أمريكيّ. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية في أفغانستان، وذلك بإنشاء مركز لأمراض القلب وأربعة مراكز صحية شاملة في مناطق نائية من أفغانستان. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المشروع 000 300 دولار أمريكيّ، يدفعها "البنك الإسلامي للتنمية" في شكل منحة مساعدة فنية. والهدف من هذا المشروع هو زيادة عدد المراكز الصحية الشاملة في مناطقها النائية تنعدم فيها- أو تكاد- خدمات الرعاية الصحية الضرورية الأولية. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) من "أهداف التنمية المستدامة".

2.1.2 منطقة آسيا

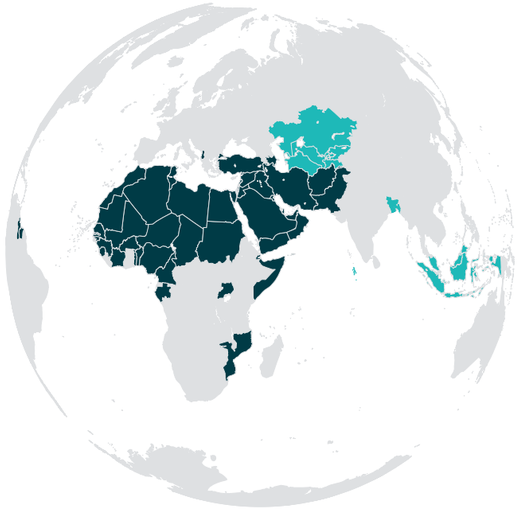

الاعتمادات سنة 2019

المساهمة في تطوير نظام للزراعة المتكاملة في إندونيسيا، وذلك بالشراكة مع "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية". ويرمي هذا المشروع إلى تحسين حياة صغار المزارعين في سبع مقاطعات بالبلد باعتماد خطة متكاملة تمكّن من تطوير كل جانب من جوانب سلسلة قيمة المنتجات الأساسية الخاصة بكل من تلك المقاطعات. وتتألف حصة "البنك" من تمويل مختلط من "صندوق العيش والمعيشة" و"الموارد الرأسمالية العادية" قدره 66 مليون دولار أمريكي، وقرض قدره 4 ملايين دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، ومنحة لتبادل المعارف والخبرات قدرها 0,5 مليون دولار أمريكي، في حين يساهم "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية" بمبلغ قدره 50 مليون دولار أمريكي. ويُتوقع أن يستفيد من المشروع مباشرة نحو 000 250 شخص، منهم 000 30 أسرة من أسر صغار المزارعين. وسيكون من بين السكان المستفيدين ما لا يقلّ عن 000 15 امرأة و000 10 شابّ. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 10 (الحدّ من عدم المساواة) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين إدارة الزكاة للحدّ من الفقر حداً فعّالاً في إندونيسيا، وذلك بمنحة مساعدة فنية قدرها 0,52 مليون دولار أمريكي من أجل دمج الزكاة في التنمية المجتمعية ومساعدة "المجلس الوطني لجمع الزكاة" على استحداث منصة إلكترونية تمكّن من حشد واستخدام أموال الزكاة استخداماً شفّافاً ومسؤولاً. ويُتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى زيادة كبيرة في الأموال الاجتماعية الإسلامية الموجَّهة للبرامج المحلية المتعلقة بالحد من الفقر بنسبة 25%، وجمع 0,4 مليون دولار أمريكي إضافية من الزكوات لتمويل المشاريع. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 4 (التعليم الجيّد) والهدف 10 (الحدّ من عدم المساواة) من "أهداف التنمية المستدامة".

دعم التحوُّل الزراعي في موريتانيا، وذلك بمشروع يرمي إلى إقامة أنظمة ريّ مستدامة؛ وتوفير بنى تحتية ريفية كافية؛ وبناء القدرات الفنية لوكالة الإنجاز. ويسعى هذا المشروع لزيادة إنتاجية صغار المزارعين وتسويق منتجاتهم على وفق مبدإ سلسلة القيمة، وذلك بتعزيز حصولهم على وسائل الإنتاج وفرص ولوجهم للأسواق. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 58,34 مليون دولار أمريكي، يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" 37,28 مليون دولار أمريكي. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 8 (إيجاد فرص العمل والنموّ الاقتصادي) والهدف 9 (الابتكار وتطوير البنى التحتية) والهدف 17 من "أهداف التنمية المستدامة" (الشراكة من أجل تحقيق هذه الأهداف).

دعم التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة الشرقية من المغرب، وذلك بمشروع يوسع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة ليشمل فقراء المناطق الريفية. وتتمثل الأهداف الأساسية المتوخاة من هذا المشروع في زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة من 70 إلى 100%، ورفع عدد الأطفال الذين يكملون تعليماً عادلاً وجيّداً من 52 إلى 100%. وتبلغ تكلفة المشروع 75 مليون دولار أمريكي، يدفع منها البنك 67,51 مليون دولار أمريكي. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 4 (التعليم الجيد) من "أهداف التنمية المستدامة".

دعم التنمية البشرية في المغرب، بالمساهمة في المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين الأحوال الاجتماعية للسكان المستهدَفين بتطوير رأس المال البشري، والنهوض بأحوال الأجيال المقبلة، ودعم الفئات المستضعفة. ويقدم "البنك" منحة مساعدة فنية قدرها 1,08 مليون دينار إسلامي (1,5 مليون دولار أمريكي) من أجل مساعدة الحكومة المغربية على وضع وتنفيذ خطة شاملة تمكّن من تحسين أهلية الأجيال الشابة للعمل وتعزيز روح المبادرة لديهم. وتتمثل النتائج المتوخاة في تحسين أهلية 200 شابّ للعمل، واستحداث 80 منشأة صغيرة ومتوسّطة تستفيد من سلاسل القيمة في ثلاثة قطاعات مختارة، واتخاذ تدابير لتعزيز قدرة الأطراف المعنيّة. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) من "أهداف التنمية المستدامة".

دعم تعميم التعليم الأساسي في طاجيكستان، وذلك بالتعاون مع "الشراكة العالمية من أجل التعليم" على دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتطوير التعليم في جمهورية طاجيكستان. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المشروع 46 مليون دولار أمريكي، يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" 30 مليون دولار أمريكي، و"الشراكة العالمية من أجل التعليم" منحة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي، وحكومة طاجيكستان 6 ملايين دولار أمريكي. والهدف من ذلك هو تحسين فرص الحصول على تعليم يسدّ احتياجات التلاميذ ببناء 68 مدرسة تتألف من 752 فصلاً دراسيّاً لفائدة 000 18 تلميذ و5 مبانٍ إدارية في 18 مقاطعة ومدينة في منطقة خاتلون ودوشنبه. وينطوي هذا المشروع أيضاً على تجديد المناهج الدراسية، وإصلاحات تقييم برامج التعلم، وتدريب المعلمين والموجّهين والمختصّين، وإعداد وطباعة 000 250 مجموعة جديدة من المواد التعليميّة والتعلُّمية، وحصر الأنشطة التعليمية القائمة على الكفايات. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين سبل العيش في المناطق الريفية من جمهورية قرغيزستان، وذلك بمشروع للريّ الريفيّ يمكّن من زيادة الإنتاجية الزراعية في منطقتي "إيسيك كول" و"نارين". ويرمي هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته 20 مليون دولار أمريكيّ إلى تحسين سبل العيش في المناطق الريفية بتطوير زراعة مستدامة، وتدبير الموارد المائية، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. وسيمكّن من زيادة العائدات الاقتصادية في سلسلة قيمة سكان المناطق الريفية بفضل زيادة القدرات المتعلقة بما بعد الحصاد وتعزيز الاندماج والصلة بالسوق. ويبلغ عدد المستفيدين نحو 200 13 مزارع صغير. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحّي) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية)، والهدف 10 (الحدّ من عدم المساواة) والهدف 13 (إجراءات التصدّي لتغيّر المناخ) من "أهداف التنمية المستدامة".

تمكين المرأة في طاجيكستان بتحسين عمل الرعاية في المناطق الريفية، وذلك بمنحة مساعدة فنية قدرها 000 135 دولار أمريكيّ ترمي إلى إمداد النساء في منطقة خاتلون بوسائل توفّر عليهنّ الوقت. والهدف من هذا المشروع هو تحسين المعايير الاجتماعية وزيادة وقت مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية. وسيدعم هذا المشروع: (أ) توفير مواقد الطبخ وتركيب صنابير المياه في قريتين؛ (ب) إعداد مواد تعريفية والقيام بحملات توعية من أجل تغيير تصوُّرات المجتمع والحكومة لعمل الرعاية؛ (ج) بناء القدرة المحلية على جمع بيانات عن عمل الرعاية بفضل منهجية تحليل سريع للرعاية؛ (د) تقديم الدعم لإدارة المشروع ووضع استراتيجية للرصد والتقييم تمكّن من توليد المعارف واستخلاص الدروس من المشروع. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) من "أهداف التنمية المستدامة".

المنجزات في مجال تحقيق التنمية

تمكين المرأة بالمهارات اللازمة لكسب العيش وحقوق الإنسان في بنغلاديش، وذلك بمنحة مساعدة فنية. وقد حقق "برنامج تمكين المرأة بتدريبها على المهارات اللازمة لكسب العيش وبتعريفها بحقوقها التي هي جزء من حقوق الإنسان" في بنغلاديش نتائج مهمّة سنة 2019. فقد مكّن هذا المشروع من تدريب 400 امرأة محرومة وفقيرة في المناطق الريفية على صنع ملابس الموضة وعلى استخدام الحاسوب. وبعد انتهاء التدريب، عمل معظم هؤلاء النساء لأنفسهنّ أو حصلن على فرص عمل جديدة. وإضافة إلى التدريب، تلقى نحو 000 11 شخص تدريباً في قضايا حقوق الإنسان من أجل التعريف بحقوق المرأة والقضاء على العنف الذي تتعرّض له النساء. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين بيئة التعليم في المدارس القرآنية في بنغلاديش، وذلك ببناء 93 مدرسة في مختلف مناطق البلاد، تغطي المناطق النائية أساساً، وتستهدف الفئات الفقيرة من السكان. وقد جُهّز كل مبنى بمرافق لذوي العوق البدنيّ، وثلاث حجرات دراسية، ودرج، ودورة مياه مزوَّدة بالكهرباء والمياه، وحواسيب مكتبية، وحاسوب محمول، وجهاز عرض وسائط متعددة. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لكل مدرسة 150 طالباً، ما يعني أن العدد الإجمالي للطلاب المستفيدين من هذا المشروع قد يبلغ 000 14 طالب. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 4 (التعليم الجيد) من "أهداف التنمية المستدامة"؛ والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، ما دامت فرص الفتيات في الالتحاق بالمدارس مساوية لفرص الأولاد؛ والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحّي)، ما دامت كل مدرسة مجهَّزة بمرافق الصرف الصحّي القياسية.

بناء مدارس وعيادات في المناطق الريفية ببنغلاديش. في إطار برنامج "فاعل خير"، تحققت نتائج مهمّة سنة 2019 ببناء 19 مدرسة ومرافق مقاومة للأعاصير وتسليمها لحكومة بنغلاديش في أغسطس 2019. وقد بلغ العدد الإجماليّ لما بُنِيَ من مدارس 172 مدرسة، وما زال 14 مركزاً إضافياً وافق عليها "البنك الإسلامي للتنمية" قيد البناء أو التخطيط. وإضافة إلى ذلك، اكتمل بناء وتجهيز وحدتين طبيتين متنقلتين على قوارب، وتوجد ثلاث وحدات أخرى قيد الإنشاء في إطار "شراء وتشغيل عيادات متنقلة في المناطق الريفية ببنغلاديش". وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 4 (التعليم الجيد) من "أهداف التنمية المستدامة".

3.1.2 منطقة أفريقيا وأمريكا اللاّتينية

الاعتمادات سنة 2019

المساهمة في إمداد سورينام إمداداً فعّالاً بكهرباء ميسورة التكلفة، وذلك بالتعاون مع "بنك التنمية الكاريبي" و"الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية" و"صندوق الأوبك للتنمية الدولية" من أجل تنفيذ مشروع أنظمة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء. وقد ساهم فيه "البنك الإسلامي للتنمية" بمبلغ قدره 41,32 مليون دولار أمريكي. والهدف من هذا المشروع هو التوفير الفعال لكهرباء كافية وغير مكلّفة لتحسين أحوال شعب سورينام وظروفه المعيشية. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 7 (طاقة نظيفة وميسورة التكلفة) من "أهداف التنمية المستدامة".

دعم إعداد دراسة جدوى وتصميم هندسي تفصيلي في سورينام، وذلك بقرض مساعدة فنية قدره 2,20 مليون دولار أمريكي. والهدف من هذا القرض هو تيسير بناء مستشفى في مقرّ "مستشفى باراماريبو الجامعيّ" الحالي وتوفير الخدمات الصحية لشريحة كبيرة من السكان في سورينام. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) من "أهداف التنمية المستدامة".

توفير الكهرباء في غُيانا، وذلك بإقامة محطات كهرمائية في موكو موكو، وكومو، وإيكوريبيسي بمبلغ قدره 14,63 مليون دولار أمريكي. ويُتوقّع أن يمكّن هذا المشروع من توليد طاقة إضافية وتوفير الكهرباء. وسيؤدّي إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحسين سبل العيش. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 7 (طاقة نظيفة وميسورة التكلفة) من "أهداف التنمية المستدامة".

االمساهمة في جهود القضاء على الملاريا في نيجيريا، وذلك بالمشاركة بمبلغ قدره 100 مليون دولار أمريكي في تمويل مشروع القضاء على الملاريا، الذي هو جزءٌ من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا (2014 - 2020). ويتضمن هذا المشروع شراء وتوزيع اللوازم لمكافحة الملاريا، كالناموسيات ذات المبيدات الطويلة الأمد، ووسائل التشخيص السريع، والعقاقير المضادة للملاريا. والهدف من هذا المشروع هو خفض عبء الملاريا إلى مستويات ما قبل القضاء عليها وتصفير معدّل الوفيات منها في 13 ولاية في نيجيريا، وخفض العبء الإجمالي للملاريا في نيجيريا من المستوى الحالي البالغ 27% إلى أقل من 15%. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) من "أهداف التنمية المستدامة".

توفير البنى التحتية للطُّرُق من أجل تعزيز الأنشطة الاقتصادية في نيجيريا، وذلك بإعادة بناء طريق ألباكاليكي الدائري في ولاية إيبونيي (نيجيريا) بمبلغ قدره 80 مليون دولار أمريكي. والهدف من هذا المشروع هو دعم تحديث البنى التحتية للطُّرُق، ومن ثم تحسين الأنشطة التجارية بتوفير طريق جيد يضمن سلاسة حركة السلع والخدمات والأشخاص. وستؤدي زيادة الأنشطة الاقتصادية إلى تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الولاية والمنطقة. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية) والهدف 15 (الحياة في البرّ) من "أهداف التنمية المستدامة".

دعم السكن الاجتماعيّ في بنين، وذلك بتنفيذ مشروع بقيمة 68,5 مليون دولار أمريكي يتوخى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية هي: بناء مساكن في أهمّ مدن بنين، وتقديم دعم طوعيّ يمكّن المستفيدين من دفع ما عليهم من أقساط بحسب استطاعتهم، واعتماد معايير مهنية مواتية لتوفير فرص عمل في شراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ. وسيساهم هذا المشروع في إنشاء "مدن جديدة" في أبومي كالافي، وبورتو نوفو، وسيمي كبودجي، وباراكو، وأبومي، وبوهيكون، وأحياء جديدة في ناتيتينغو، وجوجو، وكاندي، ومالانفيل، وداسا زوما، ولوكوسا، وأبلاهووي، وأزوفي، وبوبيه، وأووييدا، وباهو، وألاّدا. وستُستخدم المواد الخام المحلية في تنفيذ هذا المشروع، وذلك من أجل حفز الطلب وتعزيز الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم تحسين معايش السكان. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 8 (العمل اللاّئق والنموّ الاقتصاديّ) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) والهدف 11 (مدن ومستوطنات مستدامة) والهدف 15 (الحياة في البرّ) من "أهداف التنمية المستدامة".

زيادة الإنتاجية الزراعية من أجل الحدّ من الفقر في المناطق الريفية في بوركينافاسو، وذلك بمشروع التنمية المائية الزراعية في منطقة دانغومانا بتكلفة قدرها 15 مليون دولار أمريكيّ. والهدف العامّ من هذا المشروع هو الحدّ من فقر الأسر الريفية وانعدام الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين والتسويق في منطقة دانغومانا. وتشمل مكوّنات المشروع تطوير البنى التحتية المائية الزراعية، واستغلال الأراضي، ودعم القيمة المضافة. وسينصبّ الاهتمام، عند التنفيذ، على ريّ نحو 2000 هكتار من الأراضي الزراعية وإنشاء محطة ضخ ونظام للريّ يديرهما السكان. وسيتيح هذا المشروع لرواد الأعمال الزراعية فرصاً تجارية لتعزيز ولوجهم إلى الأسواق. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين البنى التحتية للطُّرُق في أوغندا بتحديث طريق مويمبي ناكاييريبيريت الذي يمتد من المنطقة الشرقية إلى المنطقة الشمالية من أوغندا، وذلك بتكلفة قدرها 110 ملايين دولار أمريكيّ. ويتمثل التأثير المتوقّع من هذا المشروع في اختصار وقت السفر، وخفض التكلفة التشغيلية للأعمال، وتحسين الراحة والأمان والفعالية خلال السفر. وكما سيساهم هذا المشروع في تلبية الطلبات الحالية والمستقبلية للنقل في المنطقة، فكذلك سيُحفّز الأنشطة الاقتصادية نتيجة تحسين فرص الاستفادة من المرافق الاجتماعية، والأسواق، والأعمال، ومن ثم توفير فرص العمل. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 8 (العمل اللاّئق ونموّ الاقتصاد) والهدف 10 (الحدّ من عدم المساواة) من "أهداف التنمية المستدامة".

تطوير البنى التحتية للطاقة المستدامة في موزمبيق، وذلك بمشروع خط "تيمان" لنقل الكهرباء الذي تبلغ تكلفته 99,7 مليون دولار أمريكي. وسيجتذب هذا المشروع نحو 700 مليون دولار أمريكي من استثمارات القطاع الخاص في محطة غازية أنظف لتوليد الكهرباء بقدرة 400 ميغاوات. وسيمكّن من تطوير البنى التحتية وتحديث التكنولوجيا لتوفير خدمات كهربائية حديثة ومستدامة. وهو يرمي إلى توفير إمدادات كهربائية إضافية مستمرة، ومن ثم رفع إجمالي معدل الحصول على الكهرباء من 27% سنة 2018 إلى 100% سنة 2030 طبقاً للهدف المنصوص عليه في "خطة التنمية الوطنية"، وهو الاندماج في الشبكة الوطنية للكهرباء وزيادة قدرة نقل الكهرباء بمقدار 900 ميغاوات عن طريق حشد نحو 700 مليون دولار أمريكي من استثمارات القطاع الخاص قبل سنة 2025. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 7 (طاقة نظيفة وميسورة التكلفة) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين فرص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي، وذلك بالمشروع الإقليمي للكابلات المغمورة الذي تبلغ تكلفته 38,83 مليون دولار أمريكي لجلب المزيد من حركة المرور إلى مشروع الكابلات المغمورة الرابطة بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا الغربية الذي اكتمل سنة 2017. وقد شارك "البنك" في تمويل الجزء الأساسي والجزء الخاص بكل من بنغلاديش وجيبوتي من هذه الكابلات. والهدف من هذا المشروع هو تحسين فرص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة وتمكين البلدان الأقل نمواً من تعميم استخدام الإنترنت بتكلفة ميسورة قبل سنة 2020. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية) من "أهداف التنمية المستدامة".

تحسين الصرف الصحّي للمدن في كوت ديفوار، وذلك بمشروع تبلغ تكلفته 48 مليون دولار أمريكي من أجل المساهمة في التحسين المستدام لخدمات الصرف الصحّي في أبيدجان و11 مدينة ثانوية. وسيمكن هذا المشروع من بناء 14 محطة لمعالجة الحمأة البرازية بطاقة إجمالية قدرها 500 839م3 في السنة. والهدف هو خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 96 لكل ألفٍ سنة 2016 إلى 90 لكل ألفٍ سنة 2025، وخفض معدل الإصابة بالإسهال من 15,2 سنة 2016 إلى 7% سنة 2025. وإضافةً إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن هذا المشروع سيوفر نحو 363 فرصة عمل دائمة ومؤقتة للشباب والنساء، منها 27% للنساء خلال مرحلتي التنفيذ والتشغيل. وأنشئت 14 جهة تشغيلية من القطاع الخاص لجمع الحمأة ونقلها. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحّي) من "أهداف التنمية المستدامة".

توفير الطاقة النظيفة المتجددة من أجل كهربة المناطق الريفية في غامبيا، وذلك بمشروع للطاقة الشمسية بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي ومنحة قدرها 5 ملايين دولار أمريكي. ويرمي هذا المشروع إلى تطوير كهربة المناطق الريفية بالاستفادة من خبرة المغرب في إطار "تبادل المعارف والخبرات". ويدعم هذا المشروع رغبة الحكومة في اعتماد الطاقة المتجددة لتطوير اقتصاد أخضر بالتوفير الفعال لكهرباء غير مكلّفة في المناطق الريفية، التي تستخدم مصادر الطاقة المحلية في الوقت الحالي، والحدّ من استخدام الوقود الأحفوريّ وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتوليد الكهرباء. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة) من "أهداف التنمية المستدامة".

الحصيلة الأساسية المتوخّاة [من مشروع للتحوّل الزراعي، يُدعى "القُطب الزراعي الجنوبي"] هي ظهور إنتاج زراعي صناعي ذي قيمة مضافة عالية يعزز الإنتاجية المستدامة الرفيعة المستوى، ولاسيما في المانغو وجوز الكاجو. ويُتوقع أن يمكّن هذا المشروع من توفير

10 000

فرصة عمل مباشرة

توفير بنى تحتية للطُّرق في غينيا، وذلك بإنشاء مقطع رابط بين بوكيه وداييس طوله 45 كلم في إطار الطريق الرابط بين بوكيه وكوييو بتكلفة قدرها 46,3 مليون دولار أمريكي. ويتضمن هذا المشروع بناء طريق إسفلتية خرسانية طولها 45 كلم وأرصفة عرضها 7 أمتار وكتفي طريق عرضهما 1,5 متر، طبقاً لمعايير "المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا". وإضافة إلى ذلك، سيجري إصلاح 30 كلم من الطرق الفرعية، وحفر 10 آبار، وبناء حظائر قبل سنة 2024. ويرمي المشروع إلى تحسين مستوى الخدمة والبنى التحتية الطُّرقيّة، وتعزيز الوصول إلى المناطق الريفية، وإقامة الأسواق في جميع الأحوال الجوية طوال السنة، والنهوض بسلسلة القيمة الزراعية الرفيعة المستوى، وتحقيق التكامل الوطني والإقليمي. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنى التحتية) من "أهداف التنمية المستدامة".

تعزيز الإنتاج الزراعي في السنغال، وذلك بمشروع للتحوُّل الزراعي يُدعى "القُطب الزراعي الجنوبي" [South Agropole]، وتبلغ تكلفته 31 مليون دولار أمريكي. والقصد من هذا المشروع تهيئة الظروف المواتية للاستثمار الخاص في تحويل المنتجات الزراعية وتوفير وسائل الإنتاج وتقديم الخدمات. وسيمكّن من تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة على زيادة الإنتاجية الزراعية زيادة مستدامة، وتحسين إمكانات الوصول إلى الأسواق، والحصول على المعارف، ووسائل الإنتاج، والخدمات. والحصيلة الأساسية المتوخّاة هي ظهور إنتاج زراعي صناعي ذي قيمة مضافة عالية يعزز الإنتاجية المستدامة الرفيعة المستوى، ولاسيما في المانغو وجوز الكاجو. ويُتوقع أن يمكّن هذا المشروع من توفير 10 000 فرصة عمل مباشرة. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 8 (العمل اللائق ونموّ الاقتصاد) والهدف 10 (الحدّ من عدم المساواة) من "أهداف التنمية المستدامة".

الحدّ من وفيات الأمهات والرُّضَّع والأطفال في سيراليون، وذلك بمشروع تبلغ تكلفته 20,5 مليون دولار أمريكي ويرمي إلى تجويد واستعمال خدمات التغذية والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق في أربع مناطق ودعم بناء وإصلاح النظام الصحي من أجل تذليل الصعوبات الصحية المستقبلية. ويشمل هذا المشروع بناء قدرات القوى العاملة الصحية وتعزيز الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية والتغذية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق. ومن النتائج المتوخاة تحويل 12 مركزاً للرعاية الصحية الأولية إلى مراكز لتقديم الرعاية الأساسية للحوامل في الحالات الطارئة، وبناء وتجهيز ثلاثة مستشفيات في مقاطعات بوجهون وموبامبا وكارين، وإصلاح مركز ناسور الولادة في مستشفى مقاطعة "بو". والهدف المنشود هو زيادة النسبة المئوية من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة وأنجبن مولوداً حيّاً وتلقّين، أربع مرات أو أكثر، رعاية صحية قبل الولادة من 55 إلى 91%، وزيادة النسبة المئوية للولادات الحية التي يشرف عليها مختصّون مؤهّلون من 46% إلى 78%. وهذا المشروع ملائم لبلوغ الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاهية) من "أهداف التنمية المستدامة".

2.2 تعزيز الشراكات وتعبئة الموارد من أجل التنمية

1.2.2 الشراكات والتمويلات المشتركة

في سياق "البرنامج الخماسي للرئيس"، تسعى الشراكات المتعلقة بحشد الموارد لتنفيذ المزيد من المشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء. وقد واصل "البنك" جهوده المخصّصة لتعزيز أنشطته الإنمائية، بتوطيد شراكاته القائمة وعقد شراكات جديدة. ويجري وضع إطار شراكات جديد لحفز المزيد من التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء. ويتعامل "البنك" مع مختلف فئات الشركاء كلٌّ بحسب طريقة عمله. والفئتان الرئيستان هما الشركاء الماليون الرسميون (المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية للتمويل الإنمائي، إلخ.) والشركاء الماليون التجاريون (المؤسسات المالية الخاصة، وصناديق الاستثمار، والصناديق السيادية، وغيرها من الجهات الاستثمارية التي تبحث عن عائد تجاري). وإضافةً إلى ذلك، يعزّز "البنك" تعاونه مع منظمات حكومية دولية (منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ومنظمات دولية وإقليمية غير ربحيّة، ومؤسسات خاصة وخيريّة.

ويعمل "البنك" على الانخراط انخراطاً أكثر أهميةً وتنظيماً مع الجهات الشريكة والجهات المموِّلة الإنمائية، وذلك سعياً منه لتعزيز حجم مشاركته في التمويل وللاضطلاع بدوره الحفزي الأوسع نطاقاً. وهو ما يستتبع إبرام اتفاقيات وصياغة أُطر تعاون جديدة مع الجهات الشريكة الرسمية لوضع أهداف تمويل مشترك متعددة السنوات للمشاريع في البلدان الأعضاء وتعزيز اتفاقيات التعاون الحالية بوضع خطط عمل متعددة السنوات. ويعمل "البنك" أيضاً على تعزيز تعامله مع المنظمات والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف لزيادة برامج التمويل الميسَّر التي ترمي إلى التخفيف من وطأة الفقر، والتمكين الاقتصادي للشباب والنساء، وتحقيق التنمية البشرية والتنمية الريفية، ومكافحة الهشاشة، وتعزيز القدرة على الصمود.

"يجري وضع إطار شراكات جديد يمكّن من صبّ الاهتمام على الرغبة المتجددة في تسخير الشراكات لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء."

الرسم البياني 1.2 أهم الجهات المشاركة في تمويلات "البنك" سنة 2019 (بمليارات الدولارات الأمريكية)

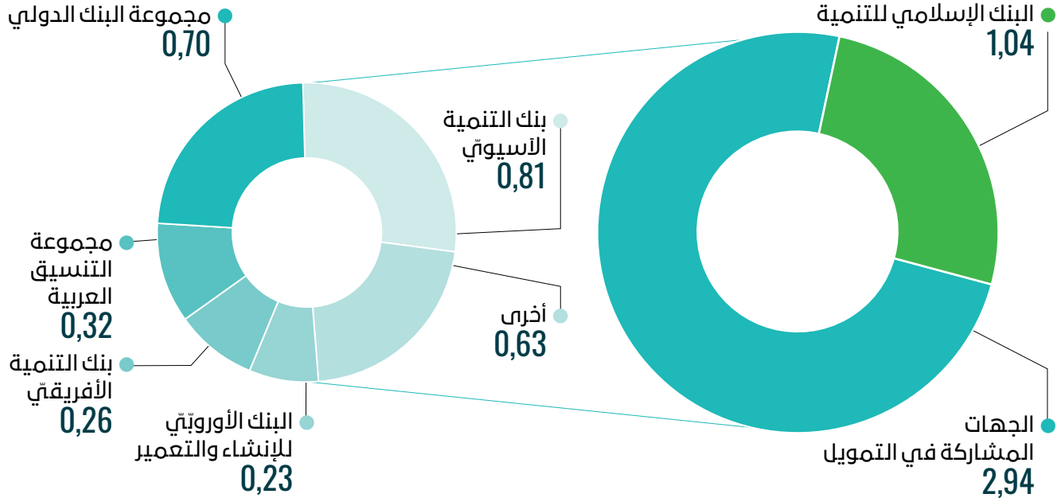

وفي سنة 2019، اعتمد "البنك" مبلغاً إجماليّاً قدره مليار دولار أمريكيّ واحد في إطار تمويل مشترك مع غيره من الجهات الإنمائية الشريكة التي ساهمت بمبلغ قدره 2,9 مليار دولار أمريكي. ويتضمّن الرسم البياني 2-1 أهم الجهات المشاركة في التمويل، والرسم البياني 2-2 التوزيع القطاعي للتمويل المشترك سنة 2019

الرسم البياني 2.2 التوزيع القطاعي للتمويل المشترك (بملايين الدولارات الأمريكية والنسب المئوية) سنة 2019

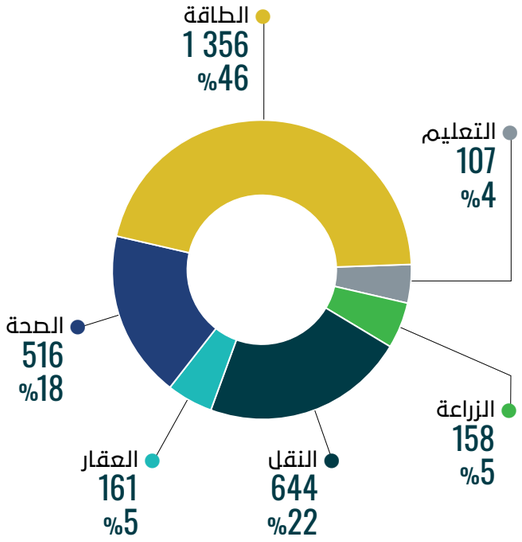

وتمثلت أنشطة الشراكة سنة 2019 فيما يلي

وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة): تعهَّدت بمساهمة قدرها 20 مليون جنيه إسترليني لـ"صندوق العيش والمعيشة"، وهو آلية للتمويل المختلط يديرها "البنك الإسلاميّ للتنمية".

مؤسسة الغرير (الإمارات العربية المتحدة): تساهم بمبلغ قدره 10 ملايين دولار أمريكي في "الصندوق الخيري الإسلامي العالمي للطفولة" الذي يديره "البنك الإسلاميّ للتنمية"، والذي استحدثه "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" معاً.

البنك الأوروبيّ للاستثمار: أبرم مع "البنك الإسلامي للتنمية" اتفاقية شراكة لتقديم تمويل مشترك بقيمة مليارَي دولار أمريكي (يدفع كلٌّ منهما مليار دولار أمريكيّ واحد) خلال السنوات الخمس 2020 - 2024 للمشاريع الإنمائية في البلدان الأعضاء.

البنك الأوروبيّ للإنشاء والتعمير: يتعاون مع "البنك الإسلامي للتنمية" على إنشاء وظيفة تشغيلية للتمويل الجماعيّ تمكّن من تيسير حشد الاستثمارات الخاصة لأجل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يمولها "البنك" في إطار هياكل تمويل الشريحتين "أ" و"ب". وانضمّ "البنك الإسلامي للتنمية" رسميّاً- بمساعدةٍ من "البنك الأوروبيّ للإنشاء والتعمير"- إلى ملتقى التمويل الجماعيّ المتعدّد الأطراف، وهو آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات ترمي إلى توحيد ممارسات ومعايير التمويل الجماعيّ بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

البنك الدوليّ: تجري مراجعة الشراكة بينه وبين "البنك الإسلامي للتنمية" في سبيل زيادة التمويل المشترك، مع إيلاء اهتمام أكبر لمكافحة الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود، ولاسيما في مواجهة تغيُّر المناخ، من أجل اجتذاب تمويلات القطاع الخاص، وتعزيز الحوار القُطري في مجال التشخيص والسياسات، الذي يدمج خيار سلسلة القيمة العالمية والحلول المستمدّة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

بنك اليابان للتعاون الدوليّ: يتعاون مع "البنك الإسلامي للتنمية" على استكشاف آليات مبتكرة للتمويل من خارج الميزانية لفائدة البلدان الأفريقية الأعضاء.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: تتعاون مع "البنك الإسلامي للتنمية" على تفعيل آلية التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل تنمية فلسطين، وهي آلية تمكّن من تيسير التعاون الثلاثيّ الذي يقوده "البنك" من أجل مساعدة فلسطين.

وكالة "نيبون" لتأمين الصادرات والاستثمار: تعمل هذه الوكالة الرسمية لائتمان الصادرات اليابانية مع "البنك الإسلامي للتنمية" على تعزيز وزيادة الاستثمار الأجنبيّ المباشر الياباني في البلدان الأعضاء، ولاسيما في أفريقيا.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة: تعاون مع "البنك الإسلامي للتنمية" على إطلاق "الصندوق الخيري الإسلامي العالمي للطفولة"، وهو صندوق استئمانيّ متعدّد الجهات المانحة يديره "البنك" من أجل حشد 250 مليون دولار أمريكي من المنح خلال ثلاث سنوات (2020 - 2022).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وضع هو و"البنك الإسلامي للتنمية" خطة عمل مشتركة بشأن تصميم وتنفيذ المشاريع، والتمويل الإسلاميّ، ومواءمة الشراكات القُطرية مع "أهداف التنمية المستدامة".

الصندوق الدوليّ للتنمية الزراعية: تعاون مع "البنك الإسلاميّ للتنمية" على جمع تمويل مشترك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2020 - 2024 (250 مليون دولار أمريكيّ من كلٍّ من المؤسستين).

بنك التنمية للبلدان الأمريكية: وضع هو و"البنك الإسلاميّ للتنمية" خطة عمل مشتركةً سنة 2019 تكلّلت بتحديد مشروع للمياه والصرف الصحّي في غُيانا، يشارك في تمويله "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"بنك التنمية للبلدان الأمريكية" و"الاتحاد الأوروبّي" سنة 2020.

المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي: نفّذت مع "البنك الإسلاميّ للتنمية"، حتى سنة 2019، اثنتي عشرة دورة تدريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا بشأن الخيارات والحلول المتعلقة بوضع وتمويل مشاريع النقل الحضريّ المستدام، ومشروع يدعم معايش الفئات الضعيفة في الأردن، ومنها اللاّجئون السوريون، سنة 2019.

وكالة إدارة صناديق الحج الإندونيسية: أقامت مع "البنك الإسلاميّ للتنمية" علاقة استراتيجية سنة 2018، تكلّلت باستثمار هذه الوكالة خلال سنة 2019 في شركة للتمويل التجاريّ أطلقت لتمويل عمليات تمويل التجارة في البلدان الأعضاء في "البنك" عن طريق "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة"، أحد كيانات "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية".

الوكالة الدولية للطاقة الذرية: وقّعت مع "البنك الإسلاميّ للتنمية" مذكرة تفاهم في سبتمبر 2019 تمكّنهما معاً من جمع الأموال لمشاريع تساعد البلدان على مكافحة السرطانات التي تصيب ملايين النساء كل سنة. وتستهدف هذه المبادرة 17 بلداً عضواً مشتركاً بين "الوكالة" و"البنك".

الشراكة العالمية من أجل التعليم: تعاونت مع "البنك الإسلاميّ للتنمية" على تنظيم اجتماع خلال اجتماعات البنك الدوليّ الخريفية سنة 2019 من أجل تحسين فرص حصول البلدان النامية على التمويل اللاّزم لتعزيز أنظمتها التعليمية. وقد ضمّ هذا الاجتماع وزراء المالية من الدول الأعضاء المشتركة وممثلي الصناديق السيادية العربية. وحصل مشروع مشترك في طاجيكستان على منحة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي من "الشراكة العالمية من أجل التعليم"، وعلى مساهمات من "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" وحكومة طاجيكستان. وتُقدِّم "منظمة الأمم المتحدة للطفولة" مساعدة فنية لهذا المشروع.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: دعم "البنك الإسلاميّ للتنمية" سنة 2019 في جهوده الرامية إلى تحقيق اللاّمركزية التشغيلية، وذلك بتقديم مساعدة فنية له في مختلف المجالات، ولاسيما وضع إطار متكامل لضمان الجودة، وإجراءات تشغيلية وتوجيهات تتعلق بإدارة المشاريع، إلخ. وسيقدّم هذا المكتب أيضاً خدمات التوريد لدعم مشروع القضاء على الملاريا في نيجيريا.

2.2.2 تعبئة الموارد

إطار إدارة الصناديق

في سياق "البرنامج الخماسيّ للرئيس" و"نموذج العمل الجديد"، يبذل "البنك" جهوداً مضاعفة من أجل تعبئة الموارد من خارج الميزانية لتمويل المشاريع تمويلاً ميسَّراً يساعد البلدان الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة. ويتمثل أحد أهمّ تجليات هذه الجهود في إنشاء صناديق استئمانية وأشكال أخرى من الصناديق الخاصة. ويتطلب نجاحُ تلك الجهود ثقةَ الجهات الشريكة المحتملة وغيرها من الأطراف المعنيّة في قدرة "البنك" على إدارة هذه الصناديق. ولذلك لا بدّ للبنك من بناء قدرته في مجال إدارة الصناديق الخارجية.

وتنفيذاً لهذه المهمَّة الشاقة، أجرى "البنك" مراجعة للصناديق الاستئمانية والصناديق الخاصَّة الحالية، ودرس الممارسات الفضلى الدولية، وصاغ إطاراً لإدارة صناديقه طبقاً لتلك الممارسات الفضلى، واتخذ تدابير حوكمية وتشغيلية فعالة وشفافة. وقد اكتملت مرحلة وضع ذلك الإطار واعتمدته هيئة الإدارة في ديسمبر 2019.

"في سياق "البرنامج الخماسيّ للرئيس" و"نموذج العمل الجديد"، يبذل "البنك" جهوداً مضاعَفة من أجل تعبئة الموارد من خارج الميزانية لتمويل المشاريع تمويلاً ميسَّراً يساعد البلدان الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة."

وبوضع "البنك" لهذا الإطار، فإنه يعزز التزاماته مع الشركاء الإنمائيين الدوليين لحشد المزيد من الموارد من خارج الميزانية، ومن ثمّ تمويل مشاريع أكثر في البلدان الأعضاء. ويضمن هذا الإطار أن تعمل جميع الصناديق الاستئمانية والصناديق الخاصة الحالية والمستقبلية وفق أسس ثابتة وبدعم مستمر من الجهات المانحة.

أمّا المرحلة اللاّحقة، ومنها حلّ معلوماتيّ يضمن إدارةً تشغيليةً وحوكميةً فعالةً وكفؤةً للأموال، فتتمثّل في تنفيذ إطار إدارة الصناديق الجديد. ويُتوقَّع الانتهاء من تنفيذ مكوّناته الكبرى سنة 2020 وإجراء أيّ تعديلات عند الاقتضاء سنة 2021.

وكما وُضع إطار إدارة الصناديق، فكذلك نُفِّذت الأنشطة التالية المتعلّقة بتعبئة الموارد سنة 2019

صكوك الوقف النقدية: هي أداة جديدة صُمّمت لدعم جهود "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" الرامي إلى تعبئة الموارد اللاّزمة لجمع مليار دولار أمريكي. والمبدأ هو أن تُخصَّص متحصّلات الصكوك المصدرة لاستثمارات موافقة للشريعة، وأن يتنازل حملَة الصكوك عن صافي عائدات هذه الاستثمارات لأجل مشاريع "البنك". وقد نُفِّذ الإصدار الأول بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، بعد أن وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين في فبراير 2019، ويجري في الوقت الحاليّ استكمال الوثائق القانونية وإطلاق البرنامج.

صندوق إحسان لتثمير الأوقاف: هو أداة مبتكرة أخرى لتعبئة الموارد استناداً إلى مفهوم "الوقف النقديّ المؤقّت". وهي ترمي إلى جمع موارد رأس المال من المحسنين بواسطة صندوق يُدار خارجيّاً ويُستخدَم مدّةً محدّدة سَلَفاً على جهة الوقف المؤقّت. وتُستخدَم المتحصّلات من رأس المال المستثمَر لدعم برامج "البنك". وعند حلول أجل الاستحقاق، يعاد رأس المال إلى أصحابه أو يُحتفَظ به إلى الأبد بناءً على قرار كل محسن فيما يخص الجزء الذي يمثله استثماره الأوّليّ. وقد أُنشئ الصندوق الأول ("صندوق إحسان لتثمير الأوقاف") من أجل تمكين القدس بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي (منها 20 مليون دولار أمريكي من "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية") بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين في سبتمبر 2019. ويُرتقَب التوقيع على اتفاقية الصندوق الثاني ("صندوق إحسان لتثمير الأوقاف") مع "إنفستكورب" بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي في يناير 2020.

رأسمال الأوقاف: هو مبادرة لتعبئة وإدارة وتثمير موارد الأوقاف. والغرض من ذلك هو إنشاء شبكة عالمية للجهات المانحة للأوقاف النقدية والمؤسسات الخيرية والجهات الاستثمارية. وتُستثمر هذه التبرعات وتُدار لتحقيق دخل يخصص للقضايا الاجتماعية في البلدان الأعضاء وفي صفوف الجاليات الإسلامية بالبلدان غير الأعضاء. وهذه المبادرة، إضافةً إلى تأثيرها الإنمائي، تكمل جهود "البنك" الرامية إلى تنمية أصول الأوقاف التي تكون فيها الإمكانات هائلة (تتراوح التقديرات المتحفظة بين 3 و4 تريليونات دولار أمريكي). وقد اكتملت دراسة الجدوى سنة 2019. ويُتوقَّع إنشاء تلك الشبكة سنة 2020.

> "في سنة 2019، واصل البنك- طبقاً لفلسفة البرنامج الخماسي للرئيس- إقامة وتوطيد علاقاته مع القطاع الخاص، ولا سيما مع المؤسسات المالية والاستثمارية التجارية، وذلك من أجل التعريف بأهمية الرفع من مستوى عملياته غير السيادية (الشراكة بين القطاعين العام والخاص)."

ترين [TRINE]: هي منصة تمويل جماهيريّ تقع في السويد وتتعاون مع "البنك" على استحداث منصات للتمويل الجماهيري الإسلاميّ المهيكَل وتوفير التمويل لحلول للطاقة النظيفة والمستدامة غير الموصولة بالشبكة في بلدان "البنك". وقد اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين هذا المقترح في يوليو 2019، ويُتوقع أن يبدأ تنفيذه سنة 2020. ويتسق هذا المشروع مع المبدإ الأساسيّ للبرنامج الخماسيّ للرئيس و"نموذج العمل الجديد"، هذا المبدأ الذي يتمثل في زيادة التمويل من خارج الميزانية. وكما أن هذا المشروع يضاعف مساهمة "البنك" البالغة مليون دولار أمريكي ثلاث مرات، فإنه يتيح كذلك فرصة لتعزيز التأثير الإنمائيّ بتوفير الطاقة المتجددة للبلدان الأعضاء وبالتمكين من نقل معارف قيّمة في مجال التمويل الجماهيريّ والطاقة المتجددة إلى "البنك" وإلى بلدانه الأعضاء على حدّ سواء.

وفضلاً على ذلك، عُزِّزت آليات تعبئة الموارد المبتكرة خلال سنة 2019. فقد أطلق "البنك" بالتعاون مع "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" مبادرة جديدة هي صندوق "توفير المياه والصرف الصحيّ والنظافة العامة" [One WASH] لمكافحة الكوليرا وأمراض إسهال أخرى في 29 بلداً عضواً. وسيسعى الصندوق لخفض الوفيات الناجمة عن الكوليرا بنسبة 90% وتحسين حياة 5 ملايين نسمة. وهذا الصندوق نموذج صناديق متزايد الحصائل يستخدم آلية تمويل مبتكرة مصممة لاجتذاب رساميل محسنين ومستثمرين خواصّ، وذلك بالجمع بين التمويل الاجتماعيّ الإسلاميّ وتمويل المانحين الإنسانيّ التقليديّ.

وفي سنة 2019، واصل "البنك"- طبقاً لفلسفة "البرنامج الخماسي للرئيس"- إقامة وتوطيد علاقاته مع القطاع الخاص، ولا سيما مع المؤسسات المالية والاستثمارية التجارية، وذلك من أجل التعريف بأهمية الرفع من مستوى عملياته غير السيادية (الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

برامج "البنك" المتعلقة بالمنح الدراسية
ارتفعت نسبة المرشحات من 28% سنة 2018 إلى

36%

درجة الماجستير سنة 2019

52%

وهذه الزيادة في مشاركة الإناث مشجّعة في مجال تحقيق الهدف 5 (المساواة بين الجنسين) من "أهداف التنمية المستدامة".

وقد استفادت الجاليات الإسلامية في فنلندا، وتايوان، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة من هذه البرامج لأول مرة.

3.2 الخدمات الإنمائية الخاصة في مجالي التعليم والصحة

1.3.2 برامج "البنك" المتعلقة بالمنح الدراسية

نُقّحت برامج "البنك الإسلامي للتنمية" المتعلقة بالمنح الدراسية في إطار الاستراتيجية الجديدة للمنح الدراسية الرامية إلى استقطاب الطلاّب الموهوبين، ذكوراً وإناثاً، وإلى تطوير الكفاءات اللاّزمة لتمكين المجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص لـ"علوم الاستدامة" من أجل دعم تحقيق "البرنامج الخماسّي للرئيس" و"أهداف التنمية المستدامة".

وفي سنة 2019، أطلق "البنك" بوابة جديدة للمنح الدراسية في إطار الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى زيادة حضور برامج المنح وشفافيتها ووضوحها، وتسريع التواصل وتيسيره، وتعزيز عملية منح المنح في العالم أجمع. وقد تلقى "البنك"، بفضل تحسين بياناته وتعزيز تواصله عن طريق البوابة، 187 000 طلب من 192 بلداً في العالم سنة 2019 مقابل 2 000 طلب من 79بلداً سنة 2018. ومن بين العدد الإجماليّ لتلك الطلبات، كانت 41% تتعلق بالمرحلة الجامعية الأولى، و26% تتعلق بالماجستير، و53% تتعلق بالدكتوراه. وارتفعت نسبة المرشحات من 28% سنة 2018 إلى 36% في حالة درجة الماجستير سنة 2019 وإلى 52% في حالة درجة الدكتوراه. وهذه الزيادة في مشاركة الإناث مشجّعة في مجال تحقيق الهدف 5 (المساواة بين الجنسين) من "أهداف التنمية المستدامة". وقد استفادت الجاليات الإسلامية في فنلندا، وتايوان، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة من هذه البرامج لأول مرة.

وفي سنة 2019، عيَّن "البنك" لأوّل مرة لجنة اختيار دولية مكلَّفة بتقديم المشورة له في وضع وتنفيذ برامج المنح الدراسية. ولجنة الاختيار الدولية فريق متعدد الاختصاصات يتألف من أشخاص ذوي خبرة في مجالات واسعة من العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، والتعليم عموماً تشجيعاً لمشاركة مجتمعية أكثر تنوعاً، وضماناً لعملية اختيار أكثر شفافية، وتحديداً لمرشحين ذوي قدرات عالية تمكّن من تحقيق تأثير إنمائي أكبر في مجالات تركّز على **علوم الاستدامة** ومن دعم تحقيق "البرنامج الخماسّي للرئيس" و"أهداف التنمية المستدامة".

وفي سنة 2019، قدَّم "البنك" 201 1 منحة دراسية لأكثر الطلاب والباحثين أهليةً لمتابعة تعليمهم العالي في المجالات الأكثر أهمية وتقدّماً في إطار "علوم الاستدامة" في جامعات العالم المرموقة. والغرض من ذلك هو دعم تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" وسدّ الاحتياجات الإنمائية لكل من البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في العالم. وبذلك يبلغ العدد التراكميّ للمنح الدراسية خلال العقود الثلاثة الماضية 107 17 منحة. وهكذا مكّن "البنك" من تخرُّج 87 طبيباً ومهندساً وعالماً (60 باحثاً في المرحلة الجامعية الأولى، و17 في مرحلة الماجستير، و10 في مرحلة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه)، وهو رقم يرفع مجموع عدد خريجي "البنك" منذ إنشائه إلى 715 12 مختصاً وباحثاً إنمائياً جيّد التدريب يساهمون في تحويل بلدانهم وفي إحداث تأثير إيجابيّ على أجيال المستقبل. وهذه شهادة على نجاح برنامج "البنك" المتعلق بالمنح الدراسية في تطوير الكفاءات اللاّزمة لتذليل الصعوبات الإنمائية التي تواجه البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية في العالم أجمع.

"نُقّحت برامج المنح الدراسية في إطار الاستراتيجية الجديدة للمنح الدراسية الرامية إلى استقطاب الطلاّب الموهوبين، ذكوراً وإناثاً، وإلى تطوير الكفاءات اللاّزمة لتمكين المجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص لـ"علوم الاستدامة" من أجل دعم تحقيق "البرنامج الخماسّي للرئيس" و"أهداف التنمية المستدامة"."

وفي الوقت الحالي، يتابع 354 2 طالباً دراساتهم في جامعات مرموقة في مختلف أنحاء العالم.

برنامج المنح الدراسية المشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"

في سنة 2019، أُطلق برنامجٌ جديدٌ للمِنَح الدراسية يموّله "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" لفائدة البلدان الأعضاء الأقل نموّاً، وذلك في سبيل هدف خاص هو الحد من الفقر. ووافق "الصندوق" على دعم هذا البرنامج بتمويل قدره مليون دولار أمريكيّ في السنة مدَّة 10 سنوات. والهدف من هذا البرنامج هي تقديم 75 منحة دراسية في السنة لطلاب محتاجين ماليّاً ومتفوّقين دراسيّاً من أجل تلقي التعليم والتدريب المهنيّين ومتابعة برنامج الباكالوريوس حتى يمكنهم الإفلات من الفقر والمساهمة في تنمية بلدانهم. وتمكّن "البنك"، باستخدام الموازنة نفسها المخصصة لهذا البرنامج، من تقديم 135 بدلاً من 75 منحة دراسية في السنة كما هو مقرَّر. وتعزى هذه الزيادة في عدد المنح الدراسية المخصَّصة للبرنامج إلى الجهود الرامية إلى زيادة عدد المنح الدراسية بالتعاون مع بلدان أعضاء، كماليزيا والمغرب وتركيا.

برنامج المنح الدراسية المشترك بين "البنك الإسلامي للتنمية" و"الأكاديمية العالمية للعلوم"

في إطار جهود "البنك" الرامية إلى زيادة الدعم المقدَّم للبلدان الأعضاء الأقل نموّاً، أطلق برنامجٌ مشترك مع "الأكاديمية العالمية للعلوم" في تريست (إيطاليا) سنة 2019، وذلك من أجل بناء القدرات والموارد البشرية في مجالات مهمّة من مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد ساهم هذا التعاون في تحقيق النتائج التالية:

1. مَنح 20 عالماً من البلدان الأعضاء الأقل نموّاً مِنحاً دراسية لإجراء بحوث ما بعد الدكتوراه؛
2. مشروع مشترك للبحث ونقل التكنولوجيا عن مواضيع تتعلق بمشاكل الاستدامة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة؛
3. دعم تسعة علماء لاجئين من مناطق متأثرة بالنزاعات في البلدان الأعضاء؛
4. عقد ورشة رفيعة المستوى، هي الأولى من نوعها في العالم الإسلاميّ، عن العلاقة بين العلم والسياسة والدبلوماسية فيما بين 16 و18 ديسمبر 2019 بجدّة.

تعزيز البرامج المشتركة المتعلقة بالمنح الدراسية

في سنة 2019، قام "البنك"- في سياق إستراتيجيته الرامية إلى تعزيز ميزته التنافسية ودوره الريادي في إطار إنمائيّ مشترك، وإلى الاستفادة من تمويل إضافيّ لتوسيع نطاق برامج تمكين المجتمعات المحلية- بتوقيع ثلاث اتفاقيات لتقاسم التكاليف مع ثلاث مؤسسات تعليمية مرموقة هي "جامعة كمبريدج" و"جامعة أوكسفورد" بالمملكة المتحدة و"الوكالة المغربية للتعاون الدولي"، مما يرفع مجموع عدد هذه الاتفاقيات إلى 14 اتفاقية.

وكان الغرض من تلك الاتفاقيات هو تقاسم التكاليف، الأمر الذي ساهم في تحقيق وفورات قدرها 27 مليون دولار أمريكي، ومكّن من زيادة مهمّة في عدد المستفيدين من المنح الدراسية من 380 مستفيداً سنة 2018 إلى 1 201 مستفيد سنة 2019. وفضلاً على ذلك، مُنحت 286 منحة دراسية إضافية نتيجة استراتيجية الإدارة الفعالة الجديدة لصناديق "البنك" الاستئمانية المخصَّصة للتعليم في الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء، مما حسّن من تسديد خريجي البرنامج للقروض.

قدماء الممنوحين: تحويل مخرجات وحصائل المنح الدراسية إلى تأثير طويل الأمد

في سنة 2019، استُحدثت منصة جديدة لقدماء الممنوحين، طبقاً لإطار العمل المذكور، وذلك من أجل جمعهم في شبكة وتمكينهم من التواصل وتطوير القدرات المهنية وتبادل الأفكار والإنجازات والممارسات الفضلى. ومن شأن هذه المنصة أن تساهم فيما يلي:

1. زيادة الاهتمام بالعمل التطوعيّ لقدماء الممنوحين بتجميع خبراتهم ومواهبهم لتشجيع اقتصاد المعرفة في البلدان الأعضاء وفي الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء؛
2. عرض مشاريع وأفكار قدماء الممنوحين وربط أعمالهم البحثية بالصناعة وبالمستثمرين عن طريق "صندوق التحوُّل" و"منصّة الإشراك"
3. الاستفادة من خبرة قدماء الممنوحين في بناء القدرات من أجل إيجاد فرص العمل في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

2.3.2 توفير التعليم للأطفال غير الملتحقين بالمدارس

يتعاون "البنك الإسلامي للتنمية" مع "الشراكة العالمية من أجل التعليم" على تحسين الاستثمارات في مجال التعليم، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والتأثير. وهو ما أدى إلى اختيار "البنك الإسلامي للتنمية" كي يكون وكيلاً لإدارة منحة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي يخصصها "صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم" لطاجيكستان، وهو أول مشروع يموَّل بموجب إطار التعاون هذا تمويلاً مختلطاً قدره 30 مليون دولار أمريكي من "البنك الإسلامي للتنمية" لإطلاق مخصَّص "الشراكة العالمية من أجل التعليم". ويتمثل الهدف الأساسيّ من هذا التعاون في توفير التعليم للأطفال غير الملتحقين بالمدارس تحت شعار "**عدم ترك أيّ طفل خارج المدرسة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قبل سنة 2030**". وفي إطار التحضيرات لتنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً فعالاً، استضاف "البنك الإسلامي للتنمية" ملتقىً للأطراف المعنية خلال اجتماعه السنوي في 4 أبريل 2019 بمراكش. وكانت الحصيلة الأساسية لهذه الفعالية إعلاناً صادراً عن "البنك الإسلامي للتنمية" والجهات الإنمائية الشريكة يدعو إلى التعاون على تعبئة الموارد وإعادة 28 مليون طفل إلى المدرسة لتحقيق الهدف 4 (التعليم الجيّد) من "أهداف التنمية المستدامة" في إطار تحالف عالميّ للتعليم.

والهدف من "الإطار المرجعيّ العربيّ المشترك للغات" هو تنسيق وتوحيد محتويات المناهج الدراسية، والممارسات التعليمية، وطرق التقييم، وإجراءات الاعتماد أو التصديق المتعلقين بتعليم وتعلُّم اللغة العربية في العالم. وقد عقد الاجتماع الاستشاري للأطراف المعنية الذي عقدته "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" في نوفمبر 2019 في مقرها بتونس. ووافق هذا الاجتماع بالإجماع على اختيار هذه المنظمة منسّقاً لإعداد مقترَح مشروع مفصَّل للمبادرة، يُعرَض على "البنك الإسلامي للتنمية" للنظر فيه وتمويله في شكل منحة مساعدة فنية.

3.3.2 تحسين الخدمات الصحية

لما كان "البنك" يدرك أهمية مضاعفة الخدمات الصحية، فإنه وضع سياسة جديدة لقطاع الصحة تقوم على ست ركائز أساسية هي:

1. استهداف "المناطق الهامشية"، ولاسيما الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً وصعوبة وصولٍ وفقراً من أجل تقديم الخدمات الصحية لها "مِن منطلق الحقوق"؛
2. دعم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية، في المجتمعات والمؤسَّسات، بالوسائل التقليدية والجديدة والمبتكرة لضمان حصول الجميع على الحد الأدنى من الخدمات؛
3. دعم برامج التمويل الكافي والمستدام لتعميم الرعاية الصحية الأولية الفعالة والجيدة وغير المكلِّفة؛
4. دمج جهود التنمية الاجتماعية بتنفيذ الاستثمارات المؤثِّرة؛
5. استكشاف وتجريب التمويل الإسلامي المتنامي في مجال الصحة، والبحث عن أدوات وآليات جديدة ومبتكرة تعتمد على البيانات لضمان أقصى تأثير للاستثمارات؛
6. دعم تحسين الحوكمة وبناء القدرات في مجال الصحة سواء داخل "البنك" أو في بلدانه الأعضاء.

مبادرة الشراكة من أجل مكافحة سرطانات النساء

تكتّلت الشراكة بين "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" بإطلاق مبادرة الشراكة لمكافحة سرطانات النساء في 17 سبتمبر 2019 في فيينا (النمسا). وتقوم هذه المبادرة على مقترح تمويل مشترك بين "الوكالة" و"البنك" بعنوان "تحسين تشخيص ومعالجة سرطانات النساء في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط". وأجري حصر لاحتياجات البلدان الأعضاء من التمويل حتى يمكن تحديد التدخل المناسب. وترمي هذه الشراكة إلى تحسين الصحة النفاسية والإنجابية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بتطوير القدرات من أجل تقديم خدمات مكافحة مرض السرطان تقديماً فعالاً وآمناً ومستداماً في 17بلداً عضواً (هي ألبانيا، وأذربيجان، وبنغلاديش، وبنين، وبوركينافاسو، وجيبوتي، والعراق، وكوت ديفوار، وقرقيزستان، وليبيا، وماليزيا، والمغرب، والنيجر، وسيراليون، والسنغال، وطاجيكستان، وأوزبكستان).

مشروع الصحة الإنجابية في سيراليون

هذا المشروعُ مشروعٌ مشتركٌ بين "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"البنك الدولي" و"آلية التمويل العالمي" مع حكومة سيراليون بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق. ويبلغ معدل الوفيات النفاسية في سيراليون 1 360 وفاة في كل 000 100 ولادة حية، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 120 وفاة في كل 1 000 ولادة حية. ويرمي هذا المشروع إلى توفير خدمات فعالة واقتصادية في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق بتكلفة إجمالية قدرها 72,48 مليون دولار أمريكي، يدفع منها "البنك الإسلامي للتنمية" 27,50 مليون دولار أمريكي، وحكومة سيراليون 1,98 مليون دولار أمريكي، و"البنك الدولي" 40 مليون دولار أمريكي، و"آلية التمويل العالمي" 10 ملايين دولار أمريكي. ويغطي تمويل "البنك الدولي" و"آلية التمويل العالميّ" مكوّنات المشروع نفسها في سبع مقاطعات منفصلة.

4.2 حشد الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تعتمد استراتيجية "البنك" في مجال الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ على إشراك القطاع الخاص في البلدان الأعضاء، وترمي إلى دعم تطوير البنى التحتية. ونموذج الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ آلية لاجتذاب موارد السوق من أجل دعم الاستثمارات في البنى التحتية المجدية من الناحية الاقتصادية والمالية، ومن ثم حفز الأنشطة الإنمائية الشاملة والمستدامة. وقد ارتفعت قيمة تدخلات "البنك" المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ إلى 4,25 مليار دولار أمريكي من التمويل المباشر في 20 بلداً عضواً منذ سنة 2004، وذلك لتنفيذ تسعٍ وخمسين معاملة في قطاعات، كالنقل (المطارات والطرق المؤدّى عنها) والطاقة (الكهرباء، والبتروكيماويات، ومعامل التكرير)، والرعاية الصحية، والتعدين والصناعة، وتحلية المياه. وتتضمن هذه التدخلات أربع عمليات تمويل بمبلغ قدره 630 مليون دولار أمريكي قُدّمت لمؤسسات مالية من أجل الصيرفة الإسلامية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء. ويوضح الرسم البياني 2-3 توزيع محفظة الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ بحسب المناطق والقطاعات.

وكما نفّذ "البنك" تلك المشاريع، استحدث أيضاً خدمات استشارية فنية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على بناء قدراتها وتوفير بيئة مواتية مناسبة لاجتذاب تمويل القطاع الخاص لمشاريع البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ مهمتين استشاريتين في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما يلي:

وزارة الصحة- المملكة العربية السعودية

عهدت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية إلى "البنك" بأول مهمة استشارية له من هذا القبيل، وهي أن يساعدها على برنامجها المتعلق بمشاركة القطاع الخاصّ، ولاسيما على تصميم وتقديم عطاءات لمشاركة القطاع الخاص في خدمات المختبرات بالمملكة. وستُخصَّص المرحلة الأولى من هذه المهمة لمنطقتي الرياض وجدّة. وهذه المبادرة جزء من إصلاح أوسع قيد الحدوث، لتحويل قطاع الصحة في إطار "رؤية المملكة العربية السعودية 2030". وتستند الخدمات الاستشارية التي يمكن أن يقدمها "البنك" إلى خبرته الراسخة في تمويل قطاع الصحة عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وستمهّد السبيل لتدخلات مماثلة في البلدان الأعضاء.

وزارة النقل- إندونيسيا

يقدّم "البنك" تمويلاً في شكل مساعدة فنية من أجل دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل بإندونيسيا. وهو يتواءم مع "استراتيجية الشراكة القُطرية" مع إندونيسيا (2016 - 2020) التي تستهدف الحد من الفوارق الإقليمية بتقديم دعم مستدام للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك، يدعم الخطط الاستراتيجية للحكومة الإندونيسية، التي تعطي الأولوية لتنمية المناطق الحدودية من أجل الحد من عدم المساواة وتحسين البنى التحتية، ومن ثم دعم النموّ الاقتصادي. وتتسق هذه المساعدة الفنية مع "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" عن طريق ركيزتي "تطوير القطاع الخاص" و"تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية" والركيزة الناظمة المتمثلة في "بناء القدرات".

الرسم البياني 3.2 توزيع محفظة الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ بحسب المناطق والقطاعات.

التصنيف القطاعيّ (الموارد الرأسمالية العادية)

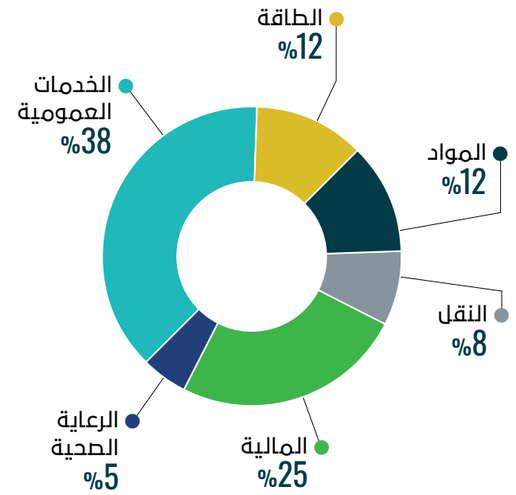

التصنيف الإقليميّ

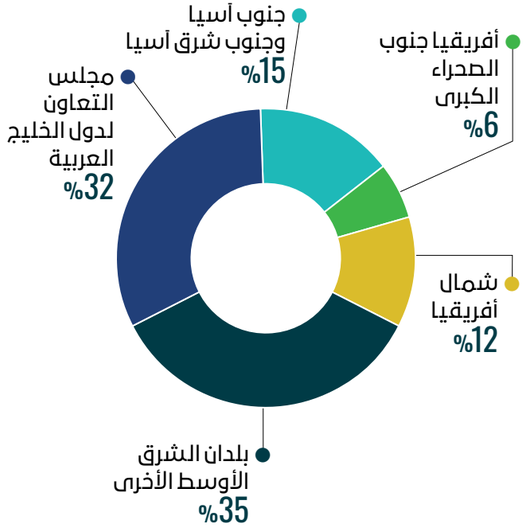

الإطار 1.2 مشاريع 6 محطات مستقلة للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغاوات تنفّذها شركة "سكاتيك" في أسوان (جمهورية مصر العربية) بمبلغ قدره 446 مليون دولار أمريكيّ

الغرض من هذه المشاريع هو دعم جهود مصر الرامية إلى زيادة قدرة توليد الكهرباء وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج البلد من الطاقة. وهذه المشاريع جزء من حديقة بنبان الشمسية التي تبلغ قدرتها 1,8 غيغاوات، وهي إحدى أكبر الحدائق الشمسية في العالم.

ففي أبريل 2017، أبرمت شركة "سكاتيك سولار" وشريكتاها (شركة "كي إل بي نورفند"، وشركة "أفريقيا 50") اتفاقية شراء للكهرباء مدتها 25 سنة مع الحكومة المصرية من أجل تزويد الحكومة بالكهرباء من ست محطات للطاقة الشمسية تقع على مقربة من أسوان في صعيد مصر وتبلغ قدرة توليدها الإجمالية 300 ميغاوات. وهي أكبر محطة شمسية في العالم تستخدم وحدات شمسية ثنائية تمتص أشعة الشمس من جانبي الألواح الشمسية لزيادة توليد الطاقة النظيفة. ويبلغ إنتاجها السنوي التقديري من الكهرباء 870 غيغاوات ساعة تكفي لتوفير الكهرباء لأكثر من 000 420 أسرة في مصر. وستساهم هذه المحطات الشمسية في خفض نحو 000 350 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنة.

وقد اعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" مبلغاً إجماليّاً قدره 80 مليون دولار أمريكي لتمويل 6 مشاريع محطات مستقلة للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغاوات. وهذه المشاريع نسبتها 13% من برنامج تعريفة الإمداد بالطاقة الشمسية في مصر.

وربطت هذه المشاريع بالشبكة الكهربائية، وبدأت أربعة منها تحمّل فاتورة الكهرباء التي تنتجها للجهة المشترية، أي للشركة المصرية لنقل الكهرباء. ويدخل مشروع "سكاتيك" في إطار التزام "البنك" بدعم الهدف 7 (طاقة نظيفة وميسورة التكلفة) من "أهداف التنمية المستدامة" في البلدان الأعضاء. وتتسق مشاريع "سكاتيك" مع استراتيجية الحكومة المصرية الرامية إلى تحقيق 20% من إنتاجها للكهرباء من الطاقة المتجددة قبل سنة 2020، وستساعد الحكومة المصرية على توفير مواردها من الهيدروكربونات وتخصيصها لاستخدامات إنتاجية أخرى أو خفض وارداتها منها.

الإطار 2.2 مشروع مستشفى مانيسا للتدريب والبحث- الجمهورية التركية

أطلقت الحكومة التركية برنامجاً شاملاً لتحويل وإعادة هيكلة نظامها الصحّي سنة 2003، وذلك لسدّ احتياجات السكان الذين يشهدون توسعاً حضرياً متسارعاً. والهدف الرئيس من ذلك هو تعبئة استثمارات من القطاع الخاص لتوفير خدمات رعاية صحية شاملة وجيدة لمواطنيها. ويتمثّل أحد العناصر المهمة في رؤية تركيا البعيدة الأمد في تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الحديثة. وقد موّل "البنك" "مشروع مستشفى مانيسا للتدريب والبحث" وأدار التمويل، بصفته مدير التمويل الرئيس المفوَّض لأوّل مرة في تركيا، في سبيل دعم تطلع الحكومة إلى تحسين فرص الحصول على خدمات صحية أعلى جودة. وفي هذا الصدد، كان مصدر نحو 80% من التمويل المدار هو المؤسسات المالية الإسلامية، وهو ما ضمن موافقة هذه المعاملة للشريعة الإسلامية. وقد اعتمد "البنك" مشاركة قدرها 95 مليون يورو، وفّر منها "صندوق الأوبك للتنمية الدولية" 35 مليون يورو في إطار الشريحة "ب" من تمويل "البنك" تُسدَّد خلال مدة إجمالية من 18 سنة.

وفي أكتوبر 2018، أي قبل ثلاثة أشهر من الموعد المقرَّر أصلاً، بدأ "مشروع مستشفى مانيسا للتدريب والبحث" أنشطته بسعة 558 سريراً. وبلغ متوسط معدل شغل الأسرَّة 76% خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2019. وفي شهر واحد، بلغ عدد المرضى الخارجيين المعالجين في المستشفى أكثر من 000 100 مريض، والداخليين أكثر من 000 13 مريض، وأجري نحو 000 2 عملية جراحية في هذه المدة القصيرة. وحصل المستشفى على 96 نقطة من أصل 100 نقطة في تدقيق معايير الجودة الصحية الذي أجرته وزارة الصحة في يوليو 2019.

ويقدّم المستشفى خدماته لسكّان مانيسا والمدن المجاورة والقرى المحيطة الذين يبلغ عددهم 1,4 مليون نسمة. وهو مجهَّز تجهيزاً كاملاً يمكّنه، في الوقت الحالي، من تقديم خدماته لنحو مليوني شخص. ويتسق تدخُّل "البنك" مع التزامه بدعم "أهداف التنمية المستدامة".

5.2 دعم التنمية الاجتماعية الشاملة والقدرة على الصمود

1.5.2 تمكين النساء والشباب لتحقيق التنمية الشاملة

اعتمد "البنك الإسلامي للتنمية" أوّل سياسة له في مجال تمكين المرأة في فبراير 2019. وهي تقوم على أربع ركائز، هي: تحسين فرص الحصول على الموارد والخدمات، ومراعاة احتياجات المرأة، وتعزيز عمل ومشاركة المرأة، وتعزيز التعلم وتطوير القدرات. كذلك، اعتمد "البنك" استراتيجية تطوير قدرات الشباب في ديسمبر 2019 كي تكون إطاراً متماسكاً لبرامج ومشاريع وأنشطة تطوير قدرات الشباب التي سيضطلع بها "البنك"، مع إيلاء اهتمام خاصّ لثلاث ركائز هي التعليم، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة. وسيساهم تنفيذ "استراتيجية تطوير قدرات الشباب" في تحقيق الهدف 8 (العمل اللاّئق ونموّ الاقتصاد) والهدف 4 (التعليم الجيد) من "أهداف التنمية المستدامة".

وقد أعدّت بيانات قُطريّة عن النساء والشباب لفهم المشاكل الخاصة بالبلدان الأعضاء. وفي سنة 2019، أعِدَّت هذه البيانات عن ستة بلدان (هي أفغانستان، وبنين، وبوركينافاسو، والأردن، ومالي، وباكستان)، وهو رقم رفع مجموع هذه البيانات إلى 17 بياناً حتى الآن. وهذا المجهود يساعد على تحديد وتصميم التدخلات الإنمائية المناسبة. وفي سنة 2019 كذلك، أعدَّ "تقرير ودليل بشأن التمويل الأصغر الإسلاميّ المخصَّص للمرأة" للاسترشاد بهما في تنفيذ مشاريع التمويل الأصغر المخصَّصة للتمكين الاقتصادي للمرأة. وفضلاً على ذلك، أطلقت منصة تأهيل الشباب للشغل سنة 2019 (**https://yep.isdb.org**) لغايات، منها تحسين المهارات التي تؤهل الشباب للعمل في القطاعات الخمسة التي يدافع عنها "البنك"، وهي: (1) الأغذية والصناعة الزراعية؛ (2) المنسوجات والملابس والجلود والأحذية؛ (3) البترول والكيماويات؛ (4) البناء؛ (5) المالية الإسلاميّة.

وزاد دمج تمكين النساء والشباب في مشاريع "البنك" زيادة كبيرة سنة 2019 بواحد وعشرين (21) مشروعاً، وبدمج منظور "النساء والشباب" في الجيل الجديد من استراتيجيات الشراكة القُطرية. وإضافة إلى ذلك، نُظّمت دورات تدريبية عن تمكين النساء والشباب في المراكز الإقليمية بأنقرة والرباط ودكا وجاكرتا، زيادةً على ورشتين تدريبيتين عُقِدتا في جدة. وكان الهدف من تلك الورشات هو تعريف موظفي المراكز الإقليمية بـ"سياسة تمكين المرأة" و"استراتيجية تطوير قدرات الشباب".

وفي سنة 2019، اعتُمدت ستّ منح لمنظمات غير حكومية بقيمة مليون دولار أمريكي، وذلك لفائدة أنشطة النساء والشباب. واستفادت منظمتان غير حكوميتين تعملان على النهوض بتعليم الفتيات في باكستان وبوركينافاسو والسنغال وتوغو من هذه المنح بمبلغ إجمالي قدره 000 378 دولار أمريكي. واعتُمدت أيضاً ثلاثة مشاريع لمنظمات غير حكومية بمبلغ إجمالي قدره 000 472 دولار أمريكي لدعم ريادة الأعمال، والتمويل الأصغر، والشمول المالي للنساء والشباب في أذربيجان وإندونيسيا وطاجيكستان. وإضافة إلى ذلك، عزز التعاون والتآزر بين كيانات "مجموعة البنك" برنامج "رائداتالتجارة" [She Trades] بمساهمة من "البنك" قدرها 000 150 دولار أمريكيّ من أجل مساعدة سيدات الأعمال في قطاع تحويل المنتجات الغذائية في المغرب على مواصلة أنشطتهن التجارية وتطويرها والارتباط بسلاسل القيمة العالمية.

"برنامج تعزيز قدرة المنشآت النسائية ذات القيمة المضافة على الصمود" [BRAVE Women] هو منحة قدرها 32,2 مليون دولار أمريكي، تقدَّم خلال خمس سنوات في إطار "مبادرة تمويل رائدات الأعمال" [We-Fi] وتنفذ في ثلاثة بلدان. ويسعى هذا البرنامج لتعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تترأسها نساء في مناطق غير مستقرة، وذلك إقراراً بإمكاناتها الاقتصادية غير المستغَلّة. وسيزيد من فرص نموّ تجارة رائدات الأعمال بزيادة الاستثمار وبناء القدرات. وفي سنة 2019، حصل تقدُّم في مكوّنات بناء القدرات من البرنامج في محافظات صنعاء وعدن وإبّ وحضرموت وتعزّ باليمن. وقد حضرت 1220 امرأة 30 ورشة وتدربت 500 شركة حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، يعكف هذا البرنامج على توسيع أنشطته لتشمل نيجيريا؛ وقد اختار "بنك الصناعة" وكالة تنفيذٍ محليةً بعد عملية استقصاء وافية. ويسعى البرنامج لإمداد نحو 500 1 منشأة نسائية صغرى وصغيرة ومتوسطة بتدريب متخصص في مجال الأعمال، ومساعدة 200 1 منشأة صغرى وصغيرة ومتوسطة أخرى للتأهل للحصول على منحة تجمع بين الدعم المالي والمساعدة الفنية.

2.5.2 تعزيز القدرة على الصمود من أجل التنمية الاجتماعية الشاملة

في سنة 2019، قام "البنك"- في إطار حرصه المتجدّد على التصدّي لعدم الاستقرار ومقاومة الكوارث من أجل تعزيز القدرة على الصمود في البلدان الأعضاء المتضرّرة- باعتماد ثلاث سياسات هي: "السياسة المتعلقة بالهشاشة والقدرة على الصمود"، و"سياسة التعامل مع المجتمع المدنيّ"، و"سياسة إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود". وصُمّم واعتُمِد للتنفيذ برنامج عن التمكين المبتكر والتحويليّ للمنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقر، وذلك بالتعاون مع "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". ويرمي هذا البرنامج إلى تمكين منظمات المجتمع المدني الوطنية من تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي يصعب الوصول إليها بتعليم اللاجئين، وتوفير فرص العمل، وبناء القدرة على الصمود، وتطوير معايش الناس. وتبلغ تكلفة البرنامج الإجمالية 21 مليون دولار أمريكي يدفعها مختلف الجهات الإنمائية الشريكة، وهي "البنك الإسلاميّ للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ". وأُطلق هذا البرنامج في سبتمبر 2019 خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وبفضل اتفاقيات الشراكة، أطلِقت منصة دولية للتمويل الجماهيريّ باسم "تضامن" للتمكين من تبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة، إضافةً إلى منصات تمويل جماهيري لتعبئة الموارد لفائدة منظمات المجتمع المدني. وقد وقّع أكثر من 21 جهة إنمائية شريكة (منها "بنك التنمية الأفريقي"، و"مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، و"منظمة أنقذوا الأطفال الدولية"، و"الخطة الدولية"، و"سبارك") إعلانات لدعم هذا البرنامج بمساهمة إجمالية تقارب 11,5 مليون دولار أمريكي.

وفي سنة 2019، اعتمد "البنك" مشاريع للتصدي لحالات الطوارئ بقيمة مليون دولار أمريكي في أربعة بلدان أعضاء هي إيران (000 300 دولار أمريكي) وسيراليون (000 100 دولار أمريكي) وموزمبيق (000 300 دولار أمريكي) ومالي (000 300 دولار أمريكي). وتألفت هذه الاعتمادات أساساً من دعم استعجالي مباشر مساهمةً في إنقاذ أرواح السكان المحليين، ولا سيما النساء والأطفال المتضررين من الفيضانات في إيران، ومن إعصار إيداي في موزمبيق (مارس 2019 بمنطقة بيرا)، ومن السيول المفاجئة في باماكو (مايو 2019). وتلقى السكان المتضررون مواد غذائية (الأرز، والدخن، والحليب، والزيت) وغير غذائية (الناموسيات والبطانيات). وتتسق هذه الاعتمادات مع هدف السياسة المتمثل في تصميم مشاريع التصدي لحالات الطوارئ من أجل دعم السكان المتضررين بتوفير مواد الإغاثة، والتعريف بحوادث الكوارث، ورسائل النظافة العامة، والدعم النفسي، وبمنع أو خفض تأثير حوادث الفيضانات المحتملة على السكان المحليين.

وفيما يتعلق بالتعامل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، اعتمد "البنك" وجهَّز ثلاث عمليات بقيمة 383 420 دولار أمريكي لفائدة تشاد واليمن والصومال في إطار برنامج "البنك" المتعلق بالمنظمات غير الحكومية. وانصبت هذه العمليات أساساً على بناء قدرة المناطق التي يصعب الوصول إليها على الصمود بتطوير مهارات المزارعين المحليين، وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في المناطق المتضررة من الحروب، وتحسين أهلية الشباب النازحين داخلياً للعمل أملاً في إيجاد فرص النفاذ إلى سوق العمل.

ومن أجل مواكبة الممارسات الفضلى والحفاظ عليها، استُحدثت آليةٌ لنشر المعارف تمثلت في أول "تقرير للبنك الإسلامي للتنمية عن تعزيز القدرة على الصمود". ويزمع "البنك" أن يجعله نشرة منتظمة عن قدرة البلدان الأعضاء على الصمود. ومن شأن هذا التقرير أن يساعد الأطراف المعنية على فهم القدرة على الصمود فهماً أفضل، وعلى استثمار استثمارات ذكية في مشاريع مجدية، وعلى تنفيذ التدخلات تنفيذاً فعالاً.

وفي سنة 2019 أيضاً، طرح "البنك" آلية "تقييم الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود"، وهي وسيلة مهمة لتقييم مستويات الهشاشة والنزاع في البلدان الأعضاء ودوافعهما وأسبابهما الجذرية. وحصيلة وتوصيات هذا التقييم ضروريةٌ لعملية "استراتيجية الشراكات القُطرية". وأجرى "البنك"- بالتعاون مع "بنك التنمية الأفريقي"- مجموعةً من الفعاليات مع الجهات الإنمائية الشريكة ومنظمات المجتمع المدني من أجل المساهمة في دمج المجتمع المدني، وصياغة برامج بناء القدرات، والنهوض بالحوار والتوعية بشأن السياسات.

برنامج خدمة الجاليات

برنامج خدمة الجاليات برنامج خاص يقدم خدمات للجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء بتزويدها باحتياجاتها الأساسية ودعم إنجازاتها الإنمائية الشاملة. وقد اعتمد البرنامج- منذ إنشائه حتى الآن-مبلغاً إجمالياً قدره 883,09 مليون دولار أمريكي لتنفيذ 1800 عملية في مجال كل من التعليم، وتطوير القدرات، والخدمات الصحية. وصُرف 763,45 مليون دولار أمريكي، أي 86,5%، من إجمالي الاعتمادات التراكمية لتنفيذ مختلف المشاريع ذات الصلة، التي اكتمل معظمها. وتوجد هذه المشاريع في 84 بلداً بأربع مناطق جغرافية هي آسيا وأوقيانوسيا، وأفريقيا، وأمريكا، وأوروبا.

وفي سنة 2019، اعتمد هذا البرنامج 5,1 مليون دولار أمريكي لخدمة الجاليات، وهو ما يمثل 0,3% من إجمالي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية. وقد ساعد البرنامج الجاليات المعنيّة في البلدان غير الأعضاء على سدّ احتياجاتها الإنمائية الأساسية.

3.5.2 أخذ تغير المناخ في الحسبان من أجل القدرة على الصمود والاستدامة البيئية

لما كان "البنك" يعتبر تغير المناخ تهديداً خطيراً للتنمية المستدامة، فإنه اعتمد مبادرات استراتيجية من أجل التصدي لمخاطر تغير المناخ واستغلال الفرص في هذا الشأن. فاعتمد سياسته المتعلقة بتغير المناخ في فبراير 2019. وهي تقوم على أربع ركائز أو أربعة إجراءات استراتيجية هي: دمج خطط عمل البلدان الأعضاء المتعلقة بالمناخ في أنشطة "مجموعة البنك"، وتشجيع القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، ودعم الانتقال إلى اقتصاد أخضر، وتعبئة الموارد. وإضافةً إلى ذلك، اعتمد "البنك" إطار تنفيذ السياسة المتعلقة بتغير المناخ، الذي يحدد كيفية دمج الجوانب المناخية في مختلف آليات عمل "البنك" وأدواره ومهامّه في تنفيذ هذه السياسة. وأعدّ "البنك" كذلك خطة عمل خماسية لمواجهة تغيُّر المناخ (2020 - 2025)، تقرَّر نشرها في أوائل سنة 2020 من أجل تمويل مكافحة آثار تغير المناخ بنسبة 35% من إجمالي الالتزامات المالية قبل سنة 2025.

وفي إطار ما يبذله "البنك" من جهود لمراعاة تغير المناخ في مشاريعه، استفاد أكثر من 30 مشروعاً من المساهمات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ سنة 2019، وذلك في مختلف مراحل دورة تلك المشاريع في المراكز الإقليمية الأحد عشر (الجدول 2-1). وجرى تقييم هذه المشاريع في ضوء المخاطر المناخية وفي ضوء المساهمات والآراء التي قدمها خبراء المناخ والتي ترمي إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والاستفادة من المنافع المناخية المشتركة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. كذلك، أخذ "البنك" في الاعتبار المخاطر والفرص الملازمة لتغير المناخ عند صياغة أربع استراتيجيات شراكة قُطرية مع أربعة بلدان هي: الغابون، وجزر المالديف، والمغرب، وتركيا. ويوضح الرسم البياني 2-4 تقييم مساهمة مشاريع وبرامج "البنك" في مكافحة تغير المناخ.

الجدول 1.2 مراعاة تغير المناخ في مشاريع "البنك" (2019)

مستوى المشاركة	عدد المشاريع والبرامج
المستوى 1 (دون مساهمة)	صفر
المستوى 2 (التحقق من مخاطر المناخ + فحص وتدقيق وثائق المشاريع)	صفر
المستوى 3 (التحقق من مخاطر المناخ + المساهمة المباشرة في وثائق المشاريع)	22
المستوى 4 (التحقق من مخاطر المناخ + المشاركة في التقييم والمساهمة في وثائق المشاريع)	11
المجموع	**33**

الرسم البياني 4.2 تقييم مخاطر المناخ في إطار مشاريع البنك الإسلامي للتنمية بحسب القطاعات (2019)

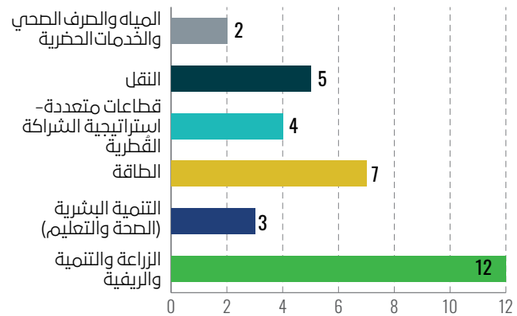

في إطار جهود "البنك" المتعلقة بالدمج، استفاد أكثر من

30

مشروعاً من مساهمات في مكافحة آثار تغير المناخ سنة 2019

وفي سنة 2019، بدأ "البنك" يطبّق أداة مراجعة المخاطر المناخية "Aware for Projects" على جميع مشاريعه. وتُقيّم هذه الأداة المخاطر المناخية والجيولوجية، وتتحقق من المشاريع في ضوء المخاطر المناخية حتى تستطيع فرق المشاريع الاستيثاق من أن المخاطر المناخية مأخوذة في الاعتبار بطريقة مناسبة في تصميم المشاريع. ونشر "البنك" أيضاً مذكرات توجيهية قطاعية عن تغير المناخ تخص أربعة قطاعات أساسية (هي الزراعة، والطاقة، والنقل، والمياه) لفائدة فرق المشاريع والجهات الإنمائية الشريكة والأطراف المعنية من البلدان الأعضاء.

ونظَّم "البنك" أيضاً أربعة برامج تدريبية عن تغير المناخ موجَّهة للبلدان الأعضاء وثلاثة برامج لبناء القدرات لفائدة موظفي "البنك" من أجل بناء قدراتهم وتوعيتهم وتعزيز مهاراتهم الفنية والعملية في مجال تغير المناخ. وفضلاً على ذلك، شارك "البنك" وانخرط بنشاط في مختلف الملتقيات الإقليمية والعالمية بشأن تغير المناخ، ومنها "قمة الكوكب الواحد" في الجمعية العامة للأمم المتحدة، و"مؤتمر الأطراف الخامس والعشرون في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" [UNFCCC COP25]، حيث كان جزءاً من الجناح المشترك بين البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وشارك في تنظيم 12 فعالية جانبية مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ومع مختلف الجهات الإنمائية الشريكة.

6.2 أنشطة إنمائية أخرى

1.6.2 تحسين الجودة منذ البدء من أجل تنمية زراعية وريفية فعالة

لما كانت الإنتاجية الزراعية ضرورية للحدّ الفعّال من الفقر، واصل "البنك" زيادة تمويل مشاريع التنمية الزراعية والريفية. ولما كان ضمان الجودة منذ البدء مهمّاً لتعظيم تأثير المشاريع، فقد اعتمد "البنك" الممارسات الفضلى لتعزيز تدخلاته في قطاعي الزراعة والتنمية الريفية. وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين تصميم المشاريع وجودتها منذ البدء، تعاونت "إدارة الممارسات العالمية"- خلال سنة

الرسم البياني 5.2 مشاريع الاستثمار في قطاعي الزراعة والتنمية الريفية (بملايين الدولارات الأمريكية)

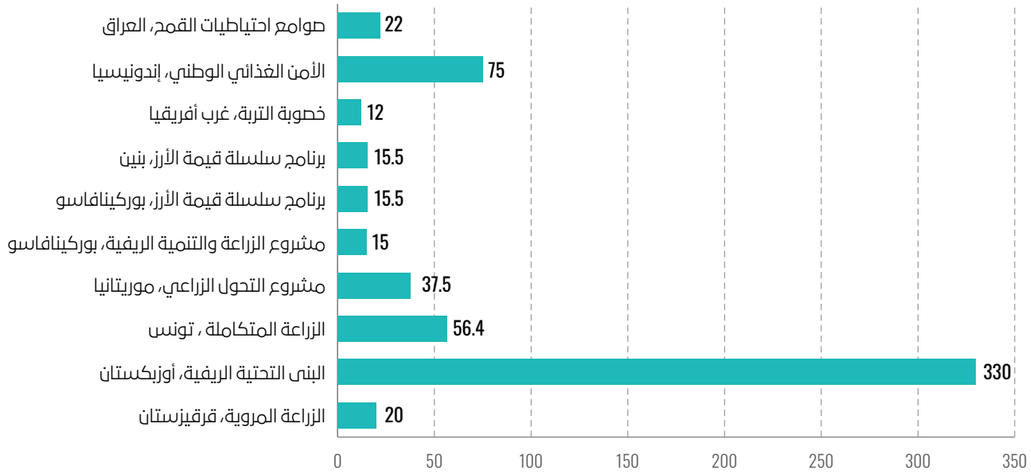

الرسم البياني 6.2 نتيجة أداء المشاريع المكتملة (%)

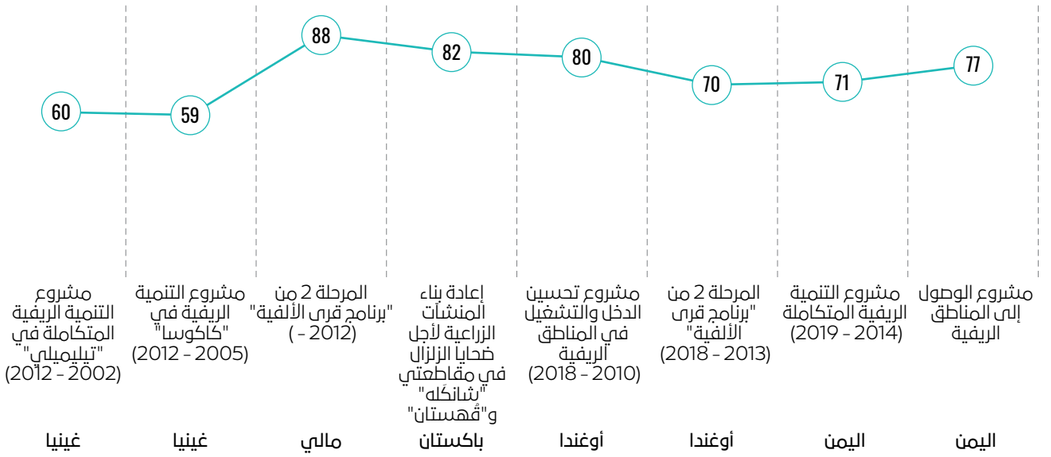

2.6.2 مشروع المملكة العربية السعودية للاستفادة من لحوم الهدي والأضاحي

عهدت حكومة المملكة العربية السعودية إلى "البنك" بإدارة لحوم الهدي والأضاحي، وذلك حرصاً على استيفائها للشروط الشرعية والصحية، وعلى فعالية استخدامها هي ومشتقاتها لغايات إنسانية. ويتضمّن هذا المشروع تدابير تساعد الحجاج على ذبح الذبائح- أي على أداء إحدى شعائر الحج-، ثم تجهيز لحومها وتوزيعها بواسطة المنظمات الخيرية على الفقراء والمحتاجين في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من البلدان.

2019 - تعاوناً وثيقاً مع المراكز الإقليمية على تصميم 10 مشاريع زراعية جديدة بتمويل إجماليّ قدره 596,9 مليون دولار أمريكي. وقد مكّن هذا التعاون من اعتماد ممارسات فضلى ومعارف فنية في مختلف الأقاليم.

وفضلاً على ذلك، فحص "البنك" بالتعاون مع الجهات المستفيدة ثمانية مشاريع مكتملة في خمسة بلدان. وقد حققت هذه المشاريع مستويات صرف تتراوح بين 65% و100% في نهاية السنة الخامسة من مدة التنفيذ، لأن اكتمال أي منها تقريباً تطلّب تمديداً يتراوح بين 3 أشهر و4 سنوات (انظر الرسم البيانيّ 2-6). وأنتجت عملية الفحص أيضاً معرفة عامّة قيّمة من شأنها أن تحسّن أداء المشاريع الأخرى تحسيناً كبيراً في المستقبل.

الجدول 2.2 توزيع لحوم الهدي والأضاحي خلال السنوات 1437 و1438 و1439، وخطة سنة 1440

ر.ت.	البلد	1437	1438	1439	1440
1	أذربيجان	5 000	5 000	5 000	5 000
2	بنغلاديش	60 000	60 000	50 000	40 000
3	بوركينافاسو	2 500	2 500	3 000	3 000
4	تشاد	5 000	5 000	5 000	5 000
5	الاتحاد القُمري	3 000	3 000	3 000	3 000
6	جيبوتي	7 000	7 000	7 000	7 000
7	فلسطين	-	15 000	25 000	30 000
8	غينيابيساو	5 000	5 000	5 000	5 000
9	غينيا	5 000	5 000	7 000	7 000
10	الأردن	20 000	20 000	20 000	20 000
11	لبنان	15 000	15 000	15 000	10 000
12	مالي	5 000	5 000	5 000	5 000
13	موريتانيا	10 000	10 000	10 000	10 000
14	موزمبيق	4 000	4 000	5 000	5 000
15	النيجر	2 500	2 500	3 000	3 000
16	باكستان	10 000	10 000	10 000	15 000
17	السنغال	10 000	10 000	10 000	10 000
18	سيراليون	5 000	5 000	5 000	5 000
19	السودان	10 000	10 000	10 000	15 000
20	تنزانيا	6 000	6 000	5 000	5 000
21	غامبيا	5 000	5 000	5 000	5 000
22	أفغانستان	-	-	5 000	5 000
23	مصر	-	60 000	20 000	25 000
24	اليمن		20 000	20 000	20 000
إجمالي التوزيع خارج المملكة		**195 000**	**275 000**	**233 000**	**233 000**
إجمالي التوزيع على فقراء الحرم والجمعيات الخيرية في المملكة		**517 842**	**652 480**	**675 000**	**674 137**
المجموع		**712 842**	**927 480**	**908 000**	**907 138**

ومع أن هذا المشروع خدمة خاصة وليس جزءاً من أنشطة "البنك" الإنمائية العامة، فإنه يتيح الفرصة لمساعدة المحتاجين والفقراء المعدَمين، ولا سيما منهم الذين تضرّروا من النزاعات ولجأوا إلى المخيمات.

توزيع لحوم الهدي والأضاحي

في سنة 1439، بلغ عدد الأضاحي 908 000 رأس غنم و328 بقرة. وقد وُزّع من هذا العدد 675 000 رأس غنم وكل الأبقار على الفقراء والمحتاجين في الحرم المكيّ وعلى الجمعيات الخيرية داخل المملكة العربية السعودية. أمّا رؤوس الغنم المتبقية (233 000)، فوُزّعت خارج المملكة. ويوضح الجدول 2-2 توزيع لحوم الهدي والأضاحي في مختلف البلدان من سنة 1437 حتى سنة 1439، وخطة توزيعها خلال سنة 1440.

مشروع الجيلاتين

انبثقت مبادرة أخرى من مشروع لحوم الهدي والأضاحي، ألا وهي تحويل جلود وعظام الأضاحي إلى جيلاتين. فهناك فرصة هائلة لتسويق الجيلاتين المستخلَص من المصادر الحلال في العالم، لأن جزءاً كبيراً من الجيلاتين الموجود في السوق العالمية والموجَّه للمكوّنات الصيدلانية والغذائية مستخلَص من بقايا الخنازير. ولذلك أسّست "الشركة السعودية للجيلاتين والكبسولات" بالتعاون مع مقاولين صينيين لإنتاج ما يقارب 500 طن من الجيلاتين الحلال (المستخلَص من جلود وعظام الأبقار والأغنام). وفي الآونة الأخيرة، قامت الشركة، التي يملكها "مشروع الهدي والأضاحي" ملكية تامة، بتزويد مصنع الكبسولات بأحدث الوسائل التكنولوجية، وهو ما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية زيادة كبيرة إلى ملياري كبسولة جيلاتينية صلبة في شكل مادة أولية تستخدمها الشركات الدوائية للتعبئة. وهذه المنتجات مختلفة الأحجام (00، 0، 1، 3)، ويُتوقع أن يرتفع عددها إلى 3 مليارات في الربع الأخير من سنة 2020.

وقد نجح مصنع الكبسولات في إجراء ثلاث تجارب. وهو الآن بصدد إعداد الإجراءات والمستندات اللازمة لاستصدار الموافقة النهائية على ترخيص تشغيل المصنع من "الهيئة السعودية للغذاء والدواء". ويُتوقَّع أن يبدأ تشغيله في الربع الثاني من سنة 2020 باستخدام نحو 400 طن من المواد الخام من مشروع الهدي والأضاحي.

أداء النسك عن الحجاج وغير الحجاج من المسلمين

استحدث "مشروع الهدي والأضاحي" منصة إلكترونية من أجل تيسير النُسك على الحجاج وغير الحجاج. ويمكن النفاذ إلى هذه المنصة واستخدامها من جميع أنحاء العالم. وتمكّن هذه المنصة الحجاج وغير الحجاج من دفع ثمن الذبيحة وطلب أداء النسك عنهم، هدياً كان أو فدياً أو أضحية أو صدقة أو عقيقة. فيؤدي عنهم المشروع النسك المطلوب.

وتمكّن هذه المنصة الإلكترونية "البنكَ" من إنشاء قاعدة بيانات مركزية تساعد على التخطيط للإفادة المثلى من لحوم الهدي والأضاحي، وعلى خدمة الحجاج باستيفاء جميع الشروط الشرعية والصحية، والحفاظ على النظافة وحماية البيئة حول المشاعر المقدَّسة. وفضلاً على ذلك، يدير "البنك" ويراقب توزيع لحوم الهدي والأضاحي على الفقراء والمستفيدين (في الداخل والخارج). وفي موسم الحج 1440 (2019)، بلغ العدد الإجماليّ للقسائم المبيعة نحو 731 938 قسيمة. وقد بيعت عبر عدة القنوات (منصة الأضاحي، والموقع الإلكتروني، والمسوّقين، إلخ).

3
تعزيز الفعالية المؤسَّسية والإنمائيّة

يعرض هذا الفصل أنشطة "البنك" في مجال الفعالية المؤسسية والإنمائية، فيهتمّ بجوانب، منها مجلس المحافظين؛ ومجلس المديرين التنفيذيين؛ ومراجعة الحسابات؛ وإدارة المخاطر؛ والتقييم؛ ونتائج الفعالية الإنمائية؛ وإدارة الموارد البشرية.

1.3 مجلس المحافظين

يتألّف مجلس المحافظين من ممثلي البلدان الأعضاء السبعة والخمسين، وهم وزراء في الغالب. ويمثل محافظٌ ومحافظٌ مناوبٌ كل بلد عضو في مجلس المحافظين. ولكلّ بلد عضو 500 صوت أساسيّ، إضافة إلى صوت واحد عن كل سهم يكتتب فيه. ويتخذ المجلس قراراته عموماً بأغلبية الأصوات الممثّلة في الاجتماع. ويجتمع مرّةً في السنة للنظر في أنشطة "البنك" المنفذة خلال السنة السابقة، ولبَحثِ استراتيجيّاته وسياساته المستقبَلة. ويعيّن مجلس المحافظين، خلال اجتماعه السنوي، رئيساً له يشغل المنصب إلى حين انتخاب خَلَفٍ له في اجتماع المجلس التالي.

ومجلس المحافظين هو أعلى هيئة لتقرير السياسات في "البنك"، ولكنه يفوّض إلى مجلس المديرين التنفيذيين صلاحيات اتخاذ القرار بشأن عمليات "البنك" العامّة باستثناء المسائل المتعلقة بالعضوية، وزيادة أو خفض رأسمال "البنك" المصرَّح به، وقبول عضوية البلدان أو وقفها، وتعديل رأس المال المصرَّح به، وانتخاب رئيس "البنك" والمديرين التنفيذيين وتحديد مدّة خدمتهم، والمصادقة على تقرير مراجع الحسابات والقوائم المالية، وتحديد الاحتياطيّات وتوزيع صافي الدخل. ويجوز لمجلس المحافظين أيضاً، بموجب اتفاقية تأسيس "البنك"، اعتماد الأنظمة واللوائح وإنشاء المؤسسات الفرعية اللاّزمة لإدارة أنشطة "البنك".

الاجتماع السنويّ الرابع والأربعون للبنك

عقد مجلس محافظي "البنك" اجتماعه السنويّ الرابع والأربعين بمراكش (المملكة المغربية) يومي 29 رجب و1 شعبان 1440 (5 و6 أبريل 2019)، وذلك تحت شعار "التحوّل في عالَم سريع التغيُّر: الطريق لأهداف التنمية المستدامة". وقد سبقته فعاليات استغرقت ثلاثة أيام وتناولت مواضيع بالغة الأهمية، منها "الدورة الرابعة عشرة للمنتدى العالميّ للمالية الإسلاميّة"، و"الندوة الأولى عن تطوير المالية الإسلامية: دور المؤسسات الإسلامية للبنى التحتية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة"، و"تعزيز دور البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات التعاون الفني في دعم التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لبلوغ أهداف التنمية المستدامة: حالة المغرب والبنك الإسلامي للتنمية نموذجاً"، و"منتدى مجموعة البنك المعني بالقطاع الخاص"، و"دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز العمل من أجل الجميع"، والمنتدى الثامن لتطوير قدرات الشباب (2019): "التحول عن طريق استدامة قابلية التشغيل للجميع: سدّ الفجوة".

- خلال هذا الاجتماع، أحاط مجلس المحافظين علماً بالتقرير السنويّ للبنك عن سنة 2018، وصادق على القوائم المالية وعلى تعيين المراجع الخارجيّ للحسابات.

يتألّف مجلس المحافظين من ممثلي

البلدان الأعضاء السبعة والخمسين

وهم وزراء في الغالب

ويمثل محافظٌ ومحافظٌ مناوبٌ كل بلد عضو في مجلس المحافظين. ولكلّ بلد عضو

500

صوت أساسيّ، زائداً صوتاً واحداً عن كل سهم يكتتب فيه

ومجلس المحافظين هو أعلى هيئة لتقرير السياسات، ولكنه يفوّض بعض الصلاحيات إلى مجلس المديرين التنفيذيين

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من

18 عضواً

9
أعضاء منتخبين
يمثّل كل منهم مجموعة تتراوح بين
4 و7
بلدان

9
أعضاء محددين
يمثّل كلٌّ منهم أحد أكبر البلدان التسعة مساهمة

يبلغ مجموع موظفي "البنك" (ومنهم موظفو "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" و"صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية")

918
موظفاً

يعمل

737

من مجموع الموظَّفين في المقرّ

يعمل

181

موظفاً في المراكز الإقليميَّة وفي مركز التميُّز بماليزيا

- أحاط المجلس علماً بالبنود التالية كذلك:
  - تقرير محدَّث عن تنفيذ "الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك" و"البرنامج الخماسيّ للرئيس"؛
  - تقرير عن المخصَّص المرصود من صافي دخل "البنك" لعمليات منح المساعدة الفنية خلال سنة 1441/1440 (2019)؛
  - تقرير عن استخدام الحصة الخاصة المرصودة لتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلاميّة خلال سنة 1441/1440 (2019)؛
  - تاريخ ومكان عقد الاجتماع السنوي الخامس والأربعين لمجلس محافظي "البنك"؛
  - انتخاب رئيس مجلس محافظي "البنك" ونائبيه عن دورة 1442/1441 20)؛
  - تعيين أعضاء لجنة الإجراءات الخاصة بالاجتماع السنوي الخامس والأربعين لمجلس محافظي "البنك".

وفضلاً على ذلك، عقد مجلس المحافظين مائدة مستديرة تباحث فيها مع رئيس "البنك" التوجّه الاستراتيجي المستقبلي للبنك في إطار "البرنامج الخماسي للرئيس". وأكد المجلس خلال هذا الاجتماع دور الحكومات الوطنية في توفير الظروف المواتية لأنشطة "البنك"، ولاسيما أن "البنك" أداة فعالة تستطيع تحقيق التحول المنشود في البلدان الأعضاء. وناقشت هذه المائدة المستديرة أيضاً موضوع "البحث عن التحول تحصيناً لمستقبل بلداننا في عالم سريع التغير"، فعرض أعضاء المجلس في عدة مداخلات تجاربهم والدروس المستفادة من عمليات التحوّل المعتمدة فيما مضى.

2.3 مجلس المديرين التنفيذيين

يتألف مجلس المديرين التنفيذيين من ثمانية عشر عضواً موزعين على النحو التالي: تسعة أعضاء معيَّنين يمثّل كلٌّ منهم البلدان المساهمة الكبرى التسعة، وتسعة أعضاء منتخبين يمثّل كل واحد منهم مجموعة تضم ما بين أربعة وسبعة بلدان. ويعقد مجلس المديرين التنفيذيين، الذي هو الآن في دورته الخامسة عشرة، خمسة اجتماعات في السنة عادةً. ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولية توجيه عمليات "البنك" العامّة، ويمارس جميع الصلاحيات التي يخوّله إياها مجلس المحافظين، ومنها اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة "البنك" وعملياته، واعتماد موازنة "البنك"، وعرض الحسابات المالية السنوية على مجلس المحافظين للمصادقة عليها في اجتماعه السنوي.

ويعمل أعضاء المجلس في اللجان الأربع التالية:

- لجنة الحوكمة والإدارة؛
- لجنة العمليات والفعالية الإنمائية؛
- لجنة المالية وإدارة المخاطر؛
- لجنة المراجعة.

وخلال سنة 2019، اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين 32 مشروعاً، واتخذ 97 قراراً بشأن مسائل التمويل والسياسات والإدارة. ويقدم الجدول 1.3 معلومات أوفى عن اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين التي عُقدت سنة 2019.

الجدول 1.3 بيانات عن اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين سنة 2019

تاريخ الاجتماع	رقم الاجتماع	المشاريع (*)	عمليات المعونة الخاصة	بنود الاستراتيجيات والسياسات	بنود أخرى	تقارير المتابعة	البنود المعتمدة من رئيس "البنك" والمعروضة على المجلس للعلم (**)	مجموع البنود المدرجة في جداول الأعمال	القرارات المعتمدة
الأحد 19 جمادى الآخرة 1440 (24 فبراير 2019)	329	2	-	12	19	2	5	40	15
الأحد 27 رجب 1440 (3 أبريل 2019)	330	3	-	-	8	2	2	15	20
الأحد 4 ذي القعدة 1440 (7 يوليو 2019)	331	6	-	9	15	2	1	33	15
الأحد 9 المحرم 1441 (8 سبتمبر 2019)	332	7	-	6	17	2	-	32	15
الأحد 18 ربيع الآخر 1441 (15 ديسمبر 2019)	333	14	-	4	23	2	-	43	32
المجموع	**5**	**32**	**-**	**31**	**82**	**10**	**8**	**163**	**97**

(*) المشاريع + المساعدات الفنية.
(**) يشمل هذا العمود كذلك مشاريع المساعدة الفنية التي اعتمدها رئيس "البنك".

ملاحظة: اتّخذ المجلس قرارات بشأن سبعة وتسعين (97) بنداً، من أصل البنود المائة والثلاثة والستين (163) التي نظر فيها، واعتمد الرئيس ثمانية (8) بنود، كما هو مبين آنفاً. أما الاثنان والثمانون (82) بنداً الباقية التي نظر فيها المجلس، فتتعلق بتقارير اللجان المنبثقة عنه، والجلسات المغلقة، والبنود الدائمة (كإقرار جدول الأعمال، واعتماد المحاضر، والتقرير الشفوي الموجز لرئيس "البنك"، وعمليات الاستثمار، والبنود الأخرى المعروضة للعلم).

"يحافظ "البنك" على بيان مخاطر سليم ومركز ماليّ قويّ وجدارة ائتمانيّة، وذلك بطريقة تمكّنه من الحفاظ على تصنيفه الائتمانيّ الممتاز "AAA" الذي منحته إياه وكالات التصنيف الدولية الكبرى الثلاث"

3.3 إدارة المخاطر

يتعرض "البنك"، عند اضطلاعه بمهامّه، لأنواع مختلفة من المخاطر، كالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. وتتحدّد درجة المخاطر التي يستطيع "البنك" تحمُّلها لتحقيق مهمته الإنمائية بمدى قدرته على تحمّل المخاطر والتزامه بالحفاظ على بيان مخاطر حصيف يتفق مع تصنيفه الائتماني الممتاز. ولا يستخدم "البنك" إلاّ الأدوات المالية المرخصة خِصّيصاً، ويتخذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر في إطار مُحكم.

ويدير "البنك" عملياته ضمن إطار إدارة المخاطر، وإطار كفاية رأس المال وإدارة الحد من التعرض، والسياسة والتوجيهات المتعلقة بالائتمان، وإطار حوكمة إدارة المخاطر، وإطار إدارة الأصول والخصوم، وإطار إدارة المخاطر التشغيلية، وعملية الائتمان من بدايتها إلى نهايتها. ويرصد "البنك" المخاطر الائتمانية التي تنطوي عليها المعاملات القائمة في محفظة العمليات، ويقيّم مخاطر العمليات الجديدة، ويرصد المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية في عمليات الخزانة.

وتُراعى، في إدارة المخاطر، القواعد الاحترازيّة المتأصلة في إطار "البنك" المتعلق بإدارة كفاية رأس المال والتعرضات. وتجري مراقبة المخاطر على مختلف المستويات، ويتولى مجلس المديرين التنفيذيين ولجنة المالية وإدارة المخاطر المنبثقة عنه اعتماد الاستراتيجية والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالمخاطر. وكما يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين جميع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر، فإنه يقوم كذلك بمراجعة منتظمة لتطورات بيان المخاطر في "البنك" وأداء "البنك" حرصاً على الامتثال للسياسات ذات الصلة. وتسهر هيئة إدارة "البنك" على تنفيذ الأنشطة وفقاً للإطار المعتمد في مجال حوكمة المخاطر، وذلك بدعم من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الأصول والخصوم.

ويحافظ "البنك" على بيان مخاطر سليم ومركز ماليّ قوي وجدارة ائتمانيّة، وذلك بطريقة تمكّنه من الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز "AAA" الذي منحته إياه وكالات التصنيف الدولية الكبرى الثلاث.

ويولي "البنك" أهميةً كبيرة لتعزيز قدرته الداخلية في مجال إدارة المخاطر وتعضيد الضوابط والضمانات الاستنمانية. وخلال السنوات القليلة الماضية، اتّخذ "البنك" مبادرات عدة تعزيزاً لإجراءاته المتعلقة بإدارة وحوكمة المخاطر. ومن هذه المبادرات صياغة إطار الاستعداد للمخاطرة، وتنفيذ مشروع إدارة المخاطر المؤسسية، وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية (بإنشاء منصات محللي المخاطر، ونمذجة الخسائر الناجمة عن التخلّف عن السداد، ونمذجة تقييم مخاطر الأسهم)، وتعزيز مراقبة المخاطر السوقية ومخاطر السيولة، وتنفيذ مشروع المعيار 9 من "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، وتحسين وظيفة فحص مخاطر المحفظة. ويواصل "البنك" جهوده أيضاً في مجال النهوض بثقافة المخاطر، وتنفيذ الإطار المتعلق بالمخاطر التشغيلية، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية.

4.3 أنشطة المراجعة الداخلية

تمثّل وظيفة المراجعة الداخلية خطّ الدفاع الثالث في إطار إدارة المخاطر. وتقدّم لهيئة الإدارة ولمجلس المديرين التنفيذيين، من طريق لجنة المراجعة، تأكيداً مستقلاً وموضوعيّاً ومشورةً بشأن الفعالية العامّة لأهمّ آليات ونُظُم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومنها الكيفية التي يحقّق بها خطّا الدفاع الأول والثاني أهدافهما في مجال الرقابة وإدارة المخاطر. وتتتبّع إدارة المراجعة الداخلية طريقة تأخذ المخاطر في الحسبان لوضع خطة مراجعتها السنوية التي تتسق مع أولويات "البنك" الاستراتيجيّة وأهمّ مخاطره. وكلّما أُبديَت ملاحظات، فإنّ آلية المراجعة الداخلية تقيّم مدى ملاءمة خطط العمل التي تتخذها هيئة الإدارة من أجل تسوية المشاكل المُثارة، ثم تتابعها متابعات دقيقة.

وفي سنة 2019، واصلت وظيفة المراجعة الداخلية تعزيز قدراتها بما يلي:

1. استحداث منصة للمراجعة المستمرة لمجالات مخاطر مختارة، ووضع لوحات لتتبُّع الأداء من أجل رصد تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة وجعلها رهن إشارة الأطراف المعنية؛
2. مواصلة إعادة النظر في ممارسات وإجراءات المراجعة الداخلية من أجل زيادة الكفاءة، وذلك في إطار برنامج إدارة المراجعة الداخلية المتعلق بتقييم وتحسين الجودة؛
3. مواصلة الاستثمار في أدوات استخراج البيانات وأدوات المراجعة بمساعدة الحاسوب؛
4. إقامة شراكة استراتيجية مع مكاتب دولية للمراجعة، وذلك بإبرام اتفاقيات عامة تتعلق بالاستعانة بمصادر داخلية وخارجية للاضطلاع بمهامّ المراجعة الداخلية؛
5. تحسين مهارات المراجعين بتنظيم الدورات التدريبية والورشات.

وتُعرض تقارير دورية على لجنة المراجعة وعلى رئيس "البنك"، رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، لإطلاعهما في الوقت المناسب على أنشطة المراجعة الداخلية وحالة تنفيذ خطط عمل هيئة الإدارة. وفي إطار الجهود المتواصلة لتعزيز الممارسات ذات الصلة بالمراجعة، شارك فريق المراجعة الداخلية في اجتماعات ومؤتمرات دولية، كاجتماع مجموعة مديري المراجعة في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، واجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومؤتمر معهد المراجعين الداخليين لمديري المراجعة الداخلية.

5.3 التصنيف الائتمانيّ

في سنة 2019، حافظ "البنك" على أعلى تصنيف ائتماني (وهو "AAA") من وكالات التصنيف الائتماني الدولية الرائدة الثلاث ("ستاندرد أند بورز" و"موديز" و"فيتش")، مع نظرة مستقبلية "مستقرة". وقد تأتّى ذلك بفضل السلامة المالية المتينة، والرسملة القوية، ودعم المساهمين، والأداء الجيد للأصول التشغيلية بمحفظة منوعة، واستقرار مستوى السيولة. و"البنك" أيضاً إحدى أعلى مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف تصنيفاً بحسب التصنيف الائتماني القائم بذاته. كذلك، عدّته كلٌّ من لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي واللجنة الأوروبية بنكاً إنمائيّاً متعدّد الأطراف "معدومَ المخاطر".

وتحافظ "المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" منذ سنة 2008 على تصنيف ائتماني بدرجة "Aa3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من "وكالة موديز". ويجسّد هذا التصنيف المتعلق بالقوة المالية لمؤسسات التأمين متانة الأسس القائمة بذاتها للمؤسسة والدعم التي تقدمه لها الجهات المساهمة. وإضافةً إلى ذلك، تستفيد "المؤسسة"- التي هي عضوٌ في "مجموعة البنك"- من مختلف أنواع التآزر والدعم الإداري من "البنك". وتعزّى الجودة الائتمانية للمؤسسة إلى كونها مؤسسة تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المتعدّدة الأطراف الرائدة في العالَم في مجال تقديم منتجات تأمين وإعادة تأمين موافقة للشريعة، وأيضاً إلى معرفتها العميقة بالمنطقة بفضل خبرتها التي اكتسبتها من العمل في البلدان الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي".

وخلال سنة 2019، حافظت "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ" على تصنيف ائتماني بدرجة "-AA" منحته إياها "وكالة فيتش" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". غير أن "وكالة ستاندرد أند بورز" خفضت تصنيف المؤسسة إلى درجة "A" مع نظرة مستقبلية "سلبية"، وخفضت "وكالة موديز" تصنيفها إياها إلى "A2" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وأكدته في أواخر السنة نفسها.

وحافظت "المؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة" على تصنيفها الائتمانيّ بدرجة "A1" الذي منحته إياها "وكالة موديز" مع نظرة مستقبلية "مستقرة". ويأخذ هذا التصنيف في الاعتبار احتياطي المؤسسة الرأسمالي الضخم، وممارساتها الحصيفة في استثمارات الخزانة، وسياساتها الملائمة في إدارة السيولة والائتمان، ومركزها الرأسماليّ المتين، والدّعم الضمنيّ القويّ لها من لدن الأعضاء.

"عدّت كلٌّ من لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفيّ واللجنة الأوروبية البنكَ الإسلاميَّ للتنمية بنكاً إنمائيّاً متعدِّدَ الأطراف معدومَ المخاطر."

6.3 دمج المعارف من أجل تعزيز الكفاءة

ما فتئ "البنك" يدمج المعارف- إدراكاً منه لأهميتها- في أنشطته لمواكبة واعتماد الممارسات الفضلى التي تمكّنه من تعزيز كفاءاته. ويعتبر "نموذجُ العمل الجديد" القائم على "البرنامج الخماسيّ للرئيس" دمجَ المعارف عاملاً حاسماً في تحقيق نتائج فعالة. وفي سنة 2019، قام "البنك" بمختلف الأنشطة المتعلقة بإنتاج المعارف ونشرها وتطبيقها. وقد استُحدثت- بالتعاون مع المؤسسات العالمية ذات الصلة- منصات لتبادل المعارف من أجل بناء القدرات وإدارة المعارف إدارة فعالة. ومن هذه الجهات الشريكة "مبادرة الإنجاز العالمية"، و"معهد التنمية الكوري"، و"الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر".

ونظّم "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" أول ورشة لمحو الأمية في مجال البيانات لفائدة موظفي "البنك"، وذلك لأن "البنك" يدرك أن للبيانات دوراً مهمّاً في توجيه التدخلات ورصد التقدم المحرز في إطار الخطة الإنمائية. وتُوّجت الشراكة مع "المبادرة العالمية للخدمات" بمنافسة عالمية لإجراء دراسات حالة إشراك الجماهير. ونفذ "البنك"- بالتعاون مع "معهد التنمية الكوري"-، في سيول (كوريا الجنوبية)، برنامجاً لتبادل المعارف على الصعيدين الإقليمي والقُطري بشأن إدارة النفايات الصلبة لفائدة الموظفين والأطراف المعنية من البلدان الأعضاء.

وفي إطار التدابير الرامية إلى تعزيز العملية الداخلية بدمج المعارف، أعاد "البنك" تنشيط "جماعات الممارسات المهنية"، وأنشأ منصة لنقل المعارف وتبادلها بفعالية، وأطلق برنامجاً إلكترونياً للتقارير عن المهامّ، واستحدثت منصة إلكترونية لتقديم دورات تدريبية في أنشطة "البنك" الأساسية، كنظام تبادل المعارف والخبرات، ونظام إدارة العمليات وتوريدات المشاريع. وفوق هذا وذاك، رُقّيت مكتبة "البنك" إلى مكتبة إلكترونية تستوفي معايير القرن الحادي والعشرين، وتضمّ منصات رقمية تيسّر التعلّم التشاركيّ.

7.3 تقييم العمليات

تتمثل وظيفة تقييم العمليات في إجراء تقييم مستقل للفعالية الإنمائية لتدخلات "البنك". وفي سنة 2019، خضع للتقييم 11 مشروعاً في 11 بلداً عضواً، هي الأردن وبنغلاديش وتركيا وتشاد وجيبوتي والسنغال والغابون وقازاقستان ولبنان والمغرب وموريتانيا (يقدّم الإطاران 3-1 و3-2 وصفاً مختصراً لمشروعين من المشاريع التي جرى تقييمها سنة 2019). وكانت القطاعات التي شملتها هذه المشاريع هي: الطاقة (3 مشاريع) والنقل (3 مشاريع) والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (مشروعان) والتعليم (مشروع واحد) والمالية (مشروع واحد) والمياه والصرف الصحي (مشروع واحد). وخضع أحد المشاريع المندرجة في قطاع النقل لتقييم مشترك مع "بنك التنمية الآسيوي" في قازاقستان. وبناء على توجيهات هيئة الإدارة، شمل التقييم كذلك مجموعة من 23 عملية للمعونة الخاصة موّلها "البنك" في المملكة المتحدة. وإضافةً إلى ذلك، جرى فحص وتدقيق 24 "تقريراً عن اكتمال المشاريع" أنجزت سنة 2018.

واكتمل التقييم الأعلى مستوى لأربع استراتيجيّات للشراكة القُطريّة مع كل من تشاد وسوريانم والمغرب وموريتانيا. وفضلاً

الإطار 1.3 برنامج محو الأمية المهنية من أجل الحدّ من الفقر" في السنغال

"برنامج محو الأمية المهنية من أجل الحد من الفقر" هو من البرامج الرائدة لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. والهدف الرئيس منه هو الحد من الفقر المتعدد الجوانب في البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويستتبع ذلك توفير التعليم الأساسي والتدريب المهني للشباب والنساء، والتعليم الأساسي البديل للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والتدريب على التمويل الإسلامي الأصغر للشباب والنساء. ولقد وفر هذا البرنامج تعليماً أساسياً بديلاً لما مجموعه 681 4 طفلاً من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ومكّن من بناء 190 مدرسة محلية أساسية و8 مراكز موارد للشباب والمتعلمين الكبار في السنغال. وشغّل 200 مدرس متطوّع و40 مشرفا دُرّبوا تدريباً يناسب تنفيذ البرنامج. ومكن أيضاً 880 2 شاباً من الحصول على تدريب مهني ودروس في محو الأمية، ومكّن 212 متعلّم حرفة من الحصول على تدريب في مجالات المهارة، كالمصنوعات الخشبية والمصنوعات المعدنية وصناعة البناء. وإضافة إلى ذلك، استفادت 996 9 امرأة أمية من دورات في محو الأمية الوظيفية ومن تدريب مهني في مجالات الخياطة، والنسيج، وصبغ المنسوجات، وصنع الصابون، وتصفيف الشعر، وتجهيز الأغذية على نطاق صغير، وهي استفادة غيّرت حياتهن ومعيشتهن. ووُزعت 123 آلة لتجهيز الأغذية على منشآت صغرى جديدة تملكها نساء، وجرى استحداث وتدريب 578 منشأة صغرى.

على ذلك، أجري تقييم مؤسسي لتآزر كيانات "مجموعة البنك"، وشُرع في إجراء تقييم مؤسسي لجهود "البنك" في مجال تعبئة الموارد من خارج الميزانية. وفي السياق نفسه، أجريت ثلاثة تقييمات محوريّة: أحدها لمساهمات "البنك" في رأسمال بنوك إسلامية، والثاني للبرامج المساهمة في التكامل الإقليميّ في البلدان الأعضاء، والثالث للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بأنشطة التمكين والتثقيف والتوعية، صدر 26 منتجاً معرفياً ضمن "سلسلة المعارف" و"المذكرات التعميمية". وصدرت كذلك أربع نشرات إخبارية فصلية. وشارك موظفو التقييم في عدة مناسبات تعليمية نظمتها هيئات التقييم، مثل "الجمعية الأفريقية للتقييم" و"شبكة مقيّمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وفضلاً على ذلك، يسّر "البنك" تنظيم ورشات لبناء القدرات، منها ورشة مع "وحدة تقييم التأثير الإنمائي للبنك الدولي" بشأن تقييم التأثير، وورشة أخرى في المغرب لفائدة "المجلس الأعلى للحسابات" بشأن نظرية التغيير والإطار المنطقي الاسترجاعي، وورشتان في البحرين وقازاقستان للمسؤولين الحكوميين بشأن رصد وتقييم المشاريع الإنمائية. وشارك "البنك" أيضاً في الاجتماع الثاني لرؤساء اللجان المعنية بالفعالية الإنمائية في المؤسسات المالية الدولية. واستضاف في مقره بجدة اجتماع الخريف لفريق التعاون في مجال التقييم.

8.3 الفعالية الإنمائية

لقد أحرزت الفعالية الإنمائية مزيداً من القوّة في ظل "نموذج العمل الجديد" الرامي إلى "تسخير الأسواق للتنمية". ومما يزيد الفعالية الإنمائية أهميةً شدةُ حاجة البلدان الأعضاء إلى تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". وكانت أول خطوة نحو إحداث أثر إنمائي إيجابي على أرض الواقع هي الاقتراب من البلدان الأعضاء وخدمتها من المراكز الإقليمية. ويرمي إنشاء مجمَّع للممارسات العالمية في مقر "البنك" إلى دمج المعارف المحوريّة في العمل الإنمائي الميداني خلال مختلف مراحل دورة المشروع. و"استراتيجية الشراكة القُطرية" القائمة على مبدإ سلسلة القيمة العالمية مظهر من مظاهر تطلُّع "البنك" إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية لبلدانه الأعضاء.

و"الفحص السنوي للفعالية الإنمائية" أداة لرصد التقدم الذي يحرزه "البنك" في تحقيق استراتيجيته العشرية و"البرنامج الخماسيّ للرئيس" ومواءمتهما مع "أهداف التنمية المستدامة" واحتياجات البلدان الأعضاء. ويسلط "الفحص" الضوء على مساهمات "البنك" في تحقيق النتائج الإنمائية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء. وهي مساهماتٌ تُقاس بمجموعة من المؤشرات القطاعية الأساسية المرتبطة بمختلف "أهداف التنمية المستدامة". ويسلط "الفحص" الضوء أيضاً على الكفاءة المعتمدة داخلياً على المستويين التشغيليّ والتنظيميّ من أجل التعجيل بتحقيق النتائج على أرض الواقع. وقد خلص "الفحص" إلى أن "البنك" يسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق النتائج الإنمائية المتوخاة في البلدان الأعضاء، ويساهم في بلوغ غايات "أهداف التنمية المستدامة" الأساسية. غير أنه لا بد من بذل المزيد من الجهد لتحديث إطار النتائج في ضوء نموذج التنفيذ الجديد للتدخلات القُطرية القائمة على سلسلة القيمة العالمية.

الاطار 2.3 برنامج الطاقة المتجددة في تركيا

استهدف برنامج الطاقة المتجددة تمكين الحكومة التركية من تحقيق أمن الطاقة والتحكم في انبعاث الغازات المسببة للانحباس الحراري في البلد بزيادة حصة الطاقة المتجددة في تركيا. وشمل نطاق البرنامج قدرة إنتاجية جديدة لتوليد الطاقة المتجددة تقدر بنحو 350 ميغاوات بدعم من جهات راعية خاصة للمشاريع في مجال إنتاج الطاقة المتجددة في محطات ريحية وشمسية ومائية واستخدامها في مصانع الصلب والإسمنت والطلاء في مناطق مختلفة من تركيا. ومكّن هذا البرنامج من تركيب قدرة إنتاجية قدرها 858,6 ميغاوات من الطاقات المتجددة، ونحو 1% من القدرة الإنتاجية لتوليد الطاقة في تركيا. وأضاف البرنامج أيضاً 276 3 غيغاوات ساعة في السنة إلى الشبكة الوطنية باستخدام موارد الطاقة المتجددة. ومن جهة أخرى، ساهم البرنامج في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 766 1 811 طنّاً. وأسفرت المشاريع العشرة المنفّذة في مجال الطاقة المتجددة عن وفورات في الطاقة السنوية الإجمالية قدرها 612 1 طناً من السعرات الحرارية في السنة.

9.3 التأثيرات الإنمائية لتمويل "البنك الإسلامي للتنمية"

لقد أحدث تمويل "البنك الإسلامي للتنمية" تأثيراً إيجابياً على حياة الناس في البلدان الأعضاء وفي أوساط الإسلامية في البلدان غير الأعضاء.

فقد ساهمت عمليات "البنك" التي اكتملت في الآونة الأخيرة في التخفيف من وطأة الفقر (الهدف 1 من "أهداف التنمية المستدامة") وفي القضاء على الجوع (الهدف 2 من "أهداف التنمية المستدامة"). ومن ذلك، مثلاً، أنه جرى بناء ما يقارب 11 000 منزل وملجأ، ورُبي 60 000 هكتار من الأراضي، وإنتاج أكثر من 1,4 مليون طن من المحاصيل.

وبالمثل، عادت تدخلات "البنك"، في قطاع الصحة (الهدف 3 من "أهداف التنمية المستدامة")، بالنفع على أكثر من 1,2 مليون مريض بناء أو إصلاح ما يقارب 4 000 مستشفى ومركز صحي.

وفي قطاع التعليم (الهدف 4 من "أهداف التنمية المستدامة")، تلقى ما يقارب 2,4 مليون طالب التعليم في مختلف المستويات بتمويل بناء ما يقارب 1 000 مؤسّسة تعليميّة.

ووفّر "البنك" المياه الصالحة للشرب لما يقارب 25 000 أسرة وأقام شبكة للصرف الصحي يتجاوز امتدادها 2 500 كلم، مما ساعد البلدان الأعضاء على تحقيق الهدف 6 من "أهداف التنمية المستدامة" المتعلق بالمياه والصرف الصحي.

وفيما يتعلق بالهدف 7 من "أهداف التنمية المستدامة" (الطاقة النظيفة)، ساهمت عمليات "البنك" في وصل أكثر من 240 000 بيت بالكهرباء بفضل مشاريع محطات توليد الكهرباء التي أنتجت مجتمعةً 3622 ميغاوات من الكهرباء، كانت 1700 ميغاوات منها من مصادر متجدّدة. فأسفرت هذه المشاريع مجتمعةً عن خفض 240 000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السنة، وهو ما ساهم في تحقيق الهدف 13 (إجراءات التصدي لتغيّر المناخ) والهدف 15 (الحياة في البرّ) من "أهداف التنمية المستدامة".

وفي قطاع النقل (الهدف 9 من "أهداف التنمية المستدامة")، مكّنت المشاريع التي اكتملت في الآونة الأخيرة من تمهيد ما يقارب 11 000 كلم من الطرق، منها 276 كلم من الطرق السريعة، ومدّ مسار سككيّ طوله 326 كلم. وفي الآونة الأخيرة أيضاً، أدى توسيع المطارات إلى زيادة في الطاقة الاستيعابية السنوية قدرها 3 ملايين مسافر، وتوسيع الموانئ البحرية إلى زيادة في الطاقة الاستيعابية قدرها 18 مليون طن من البضائع.

وساهمت مشاريع "البنك" كذلك في توفير العمل اللاّئق وتحقيق النموّ الاقتصادي في البلدان الأعضاء (الهدف 8 من "أهداف التنمية المستدامة"). ومن ذلك، مثلاً، أنه جرى تشغيل ما يقارب 40 000 شخص، وإمداد 50 000 آخرين بتدريب مهنيّ ورسميّ. وقُدّم لما مجموعه 145 000 شخص حلولٌ قائمة على التمويل الأصغر الإسلاميّ.

10.3 إدارة الموارد البشرية

خلال سنة 2019، اعتمد "البنك" هيكلاً جديداً للدرجات والتعويضات من أجل المواءمة وتعزيز التنافسية في اجتذاب الموهوبين المؤهَّلين. ويدمج الهيكل الجديد للتعويضات والمزايا الأبدال المضمونة في الراتب الأساسيّ. وإضافة إلى ذلك، تناول "البنك" مشاكل تأثير التضخم على القوة الشرائية وارتفاع تكاليف الخدمات الطبية، فاعتمد مؤشّر ربط المعاشات التقاعدية بغلاء المعيشة ونظام التأمين الطبي للمتقاعدين في المستقبل، وعزّز نظام التأمين الطبي للمتقاعدين الحاليين.

وفي سنة 2019، ضاعف "البنك" جهوده في سبيل تعزيز قدرات الموارد البشرية بتعيين موظّفين لملء المناصب الشاغرة، سواءً في المقر أو في المراكز الإقليمية. فقد أصدر "البنك" 121 إعلاناً عن مناصب شاغرة خلال هذه السنة، شُغل منها 100 منصب. وأخذت عمليات التعيين في الاعتبار التوزيع الجغرافي للبلدان الأعضاء والمناطق. ولا تزال عمليات التوظيف جارية في المركز الإقليمي بالقاهرة (مصر). وأطلق "البنك" دراسة لدمج المركزين الإقليميين بكوالالمبور (ماليزيا) وبجاكرتا (إندونيسيا) من أجل إنشاء مركز عالمي للتميّز. ولا تزال ثلاثة مراكز إقليمية افتراضية (أوغندا والإمارات العربية المتحدة وسورينام) تعمل مؤقّتاً من المقر بجدّة. وارتفع مجموع عدد الموظفين العاملين في المراكز الإقليمية من 111 موظفاً سنة 2018 إلى 162 موظفاً سنة 2019. ومن ثم صار هؤلاء الموظفون يمثلون 17% من مجموع موظفي "البنك"، وهو ما يدل على أن تمكين المراكز الإقليمية آخذ في التحقق.

وفي الوقت الحالي، يبلغ مجموع موظفي "البنك" (ومنهم موظفو "المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية") 918 موظفاً، منهم 800 موظف وموظفان بعقود دائمة، و116 موظفاً بعقود محدَّدة المدّة. وينقسم مجموع موظفي "البنك" الحاليين إلى 612 موظفاً مهنيّاً، موزعين على مختلف فئات المهنيين التي تشمل المهنيين الشباب، والمهنيين المبتدئين، والمهنيين، والمهنيين الأولين، والمهنيين الرواد؛ و88 مسؤولاً إدارياً يشغلون مناصب الرئيس ونواب الرئيس والمديرين العامّين ومديري الإدارات ومديري الشُعب. أما العدد المتبقي من الموظفين والبالغ 218 موظفاً، فيشمل موظفي الدعم من فئتي "الموظفين اليدويين" و"الموظفين شبه المهنيين". ويعمل 737 من مجموع الموظفين في المقرّ، و181 في المراكز الإقليمية وفي مركز التميُّز بماليزيا.

وفي إطار مواصلة بناء القوة العاملة التي يحتاج إليها "البنك"، نُقّح برنامج المهنيين الشباب طبقاً للممارسات الفضلى. وخضع المهنيُّون الشباب لبرنامج التناوب كي يحتكُّوا بالمشاكل والمصاعب الحقيقية التي تواجهها البلدان الأعضاء، ويكتسبوا معارف وخبرات عملية في كيفية حل تلك المشاكل وتذليل تلك المصاعب بمزيد من الفعالية والكفاءة. وفي هذا الصدد، خضع أربعة مهنيين شباب للتناوب في إطار برنامج تطوير قدراتهم الذي يستغرق 3 سنوات في المراكز الإقليمية بالمغرب وتركيا ونيجيريا.

11.3 الخدمات المعلوماتية

عمل "البنك" على تحسين الخدمات المعلوماتية لمواءمتها مع "البرنامج الخماسي للرئيس". وفي سنة 2019، انصبت خدمات "إدارة المعلومات والتكنولوجيا" على تحسين الحوكمة المعلوماتية ومواءمة حلولها وخدماتها مع أنشطة "البنك"، وتنفيذ "نموذج العمل الجديد"، وكفاءة تقديم الخدمات المعلوماتية، وتعزيز الأمن المعلوماتي. وتحدد "الاستراتيجية المتعلقة بالمعلوميات" رسالة، ورؤية، وأهدافاً، وهيكلاً لحلول رفيعة المستوى، وخارطة طريق للتنفيذ من أجل سدّ احتياجات "البنك" في المجال المعلوماتي. ومن جهة أخرى، يحدد النموذج التشغيلي للمعلوميات هيكل التنظيم وشروط التوظيف اللاّزمة لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالمعلوميات. ووُضع إطار أولي للحوكمة مدعوم بإحدى عشرة آليةً وإجراءً أساسيّاً لتحسين الحوكمة المعلوماتية.

ويعتمد "نموذج العمل الجديد"- الذي يعوّل على الأنشطة والشراكات اللاّمركزية- اعتماداً كبيراً على القدرة على الاتصال والتعاون بين مقر "البنك" والمراكز الإقليمية، وبين "البنك" وشركائه الخارجيين. وفي هذا الصدد، تزوّد "البنك" بمجموعة متكاملة من حلول "ميكروسوفت أوتلوك" (أوفيس 365) لتمكين موظفيه من التواصل والتعاون داخلياً وخارجياً من أيّ مكان وفي أي زمان، باستخدام أيّ جهاز في بيئة آمنة.

وقُدّمت حلول معلوماتية إضافية لدعم أنشطة "البنك" دعماً أكثر كفاءة بأتمتة آليات العمل، مثل تكامل البيانات مع أمين "صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار" لتمكين نموذج مدير الصندوق الخارجي. واستُحدثت عدة لوحات لتتبُّع الأداء، كحزمة مؤشرات لجنة الأصول والخصوم، دعماً للشفافية واتخاذ القرار. وأنشئ عدد من البوابات الإلكترونية، كبوّابتي "برنامج فاعل خير" و"الحوكمة المؤسسية"، من أجل دعم التواصل مع الأطراف المعنية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وقد عولجت المسألة الأساسية المتعلقة بجودة البيانات عن طريق توفير الدعم الفنّي لمسيّري الأعمال ومُصدري البيانات من أجل مراجعة المعلومات غير الدقيقة وتصحيحها. ونفذ "البنك" برنامجاً للتدريب والتوعية من أجل اعتماد الحلول والخدمات المعلوماتية بطريقة أفضل، والتعريف بأهمية الأمن الإلكتروني من أجل الحد من مخاطر الحوادث الإلكترونية وتشجيع الممارسات الجيدة في مجال الأمن الإلكتروني.

وعزز "البنك" أيضاً الخدمات المعلوماتية المقدَّمة، وحسّن استجابة مكتب الخدمات المعلوماتية، واستحدث خدمة الإنترنيت اللاّسلكيّ [Wi-Fi] الذاتية للخيوف والزوار. وفضلاً على ذلك، حسّن الكفاءة التشغيلية للخدمات المعلوماتية وجودتها بتوحيد عقود المورّدين. وقد ظل اهتمامه منصبّاً على الأمن المعلوماتي، فطبّق الضوابط الأمنية الإلزامية في نظام "سويفت" وحماية شبكة "البنك" من أيّ نفاذ غير مرخّص به بواسطة حلّ للتحكّم في النفاذ إلى الشبكة.

12.3 الخدمات الإدارية والصحية

خدمات الدعم الإداري: حسّن "البنك" هذه الخدمات طبقاً للبرنامج الخماسيّ للرئيس ولنموذج العمل الجديد. فأجرى عليها تعديلات لتيسير حصول المراكز الإقليمية على الخدمات والإجراءات الإدارية اللاّزمة. وأُدخلت تحسينات كبيرة، سواءً في المقر أو في المراكز الإقليمية، على الخدمات الإدارية الاعتيادية، كالعلاقات الحكومية، والتوريد، والسفر، والسجلات، والوثائق، من أجل زيادة كفاءتها.

مركز الخدمات الصحية: واصل هذا المركز تقديم خدمات الدعم الصحي بتغطية 282 8 مستفيداً، منهم موظفو "مجموعة البنك" وأفراد أسرهم والمديرون التنفيذيون. وهو يقدّم خدمات الدعم الصحّي أيضاً لموظّفي "ماني"- شركة تعهيد القوّة العاملة- ولزوّار "البنك" الرسميين. وفي سنة 2019، استقبلت عيادة المركز 800 19 زيارة (من أجل الفحص، ومتابعة الأمراض المزمنة، والاستشارة الطبية، إلخ.)، و867 2 زيارة لغرفة الطوارئ، ونقلت سيارة الإسعاف تسعة أشخاص في حالة خطيرة إلى المستشفى. وركّب جهاز جديد لتحليل الدم أُجري به 450 12 اختباراً.

وخلال سنة 2019، أجرى هذا المركز الفحص الطبّي الدوريّ الذي يخضع له موظفو "البنك" كل سنتين. وشمل أكثر من 900 موظف و24 اختباراً مختلفاً بحسب الجنس والسن. وإضافة إلى ذلك، نفّذ ثمانية برامج لتحسين رفاهية الموظفين، ومنها تنظيم حملة طبية بمناسبة اليوم العالميّ للصحة العقلية، وحملة للتبرع بالدم، ويوم للعناية بالعينين، ويوم للتوعية بشأن سرطان الثدي، واليوم العالمي للسكري، وحملة للتطعيم. وفضلاً على ذلك، أُنشئت قاعة رياضية في "البنك" لتشجيع الموظفين على ممارسة التمارين البدنية بانتظام.

الملاحق 1-5ب

الملحق 1: تقرير التدقيق الشرعيّ 80

الملحق 2: الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلاميّ للتنمية 82

الملحق 3: البنك الإسلاميّ للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص 92

الملحق 4: المديرون التنفيذيون والبلدان التي يمثلونها 96

الملحق 5أ: بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في "البنك الإسلامي للتنمية" 97

الملحق 5ب: بيان القوّة التصويتية للبنك الإسلاميّ للتنمية 98

الملحق 1
تقرير التدقيق الشرعيّ

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
تقرير التدقيق الشرعي لعام 1440هـ / 1441هـ

الحمدالله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

فإنه تبعاً لما طلبتموه منا من تقديم تقرير تدقيق شرعي عن نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1440هـ/ 1441هـ، فقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك الإسلامي للتنمية (الموارد المالية العادية)،وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف،والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019م، الموافق: 5 جمادى الأولى 1441هـ. ولقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء رأينا عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا[1].

تقع مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك تعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة. أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل عن مراقبتنا لعمليات مجموعة البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

[1] أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم أصحاب السعادة، والفضيلة، والسماحة، والمعالي، الدكتور حسين حامد حسان رئيسا، والدكتور عبدالستار أبو غدة نائبا للرئيس، والشيخ عبدالله بن سليمان المنيع عضوا، والشيخ محمد تقي العثماني عضوا، والدكتور محمد الروكي عضوا، والدكتور محمد الشافعي انطونيو عضوا، وآية الله الشيخ محمد علي تسخيري عضوا. Taskhiri.

في رأينا

1. أنّ مجموعة البنك اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
2. إنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرقٍ تحرّمها الشريعة الإسلامية يتم تجنيبها تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
4. إنّ مجموعة البنك لا تقوم بإخراج الزكاة: لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف أو من مؤسسات لم يصدر عنها ما يخول البنك إخراج الزكاة عنها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على المالكين.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسّداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فضيلة الدكتور حسين حامد حسان
رئيس الهيئة الشرعية

الأستاذ أبو بكر هالح كانتي
المراجع الشرعي الداخلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الملحق 2

الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلاميّ للتنمية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الإسلامي للتنميـــــة
جدة - الملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الإسلامي للتنمية ـ موارد رأس المال العادية ("البنك") والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019م، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2019م ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزم البنك أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر ضمن الفقرة الخاصة بـ "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية جنباً إلى جنب المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية السائدة في منطقة العمل المحلية، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

محاور المراجعة الرئيسية

محاور المراجعة الرئيسية هي الأمور ـ التي برأينا المهني ـ الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م. وهذه المحاور تم بحثها ضمن سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي سياق تكوين رأينا بهذا الخصوص، ولا نقدم رأياً مستقلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاور ضمن ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية " في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المحاور الرئيسية. وبناءً عليه تضمنت مراجعتنا أداء الإجراءات التي صُممت للاستجابة مع تقييمنا لمخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية. تُقدم نتائج إجراءات مراجعتنا ـ بما في ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها لمعالجة المحاور أدناه ـ أساساً لرأي المراجعة الخاص بنا حول القوائم المالية المرفقة.

محاور المراجعة الرئيسية	كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
الانخفاض في قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة كما في 31 ديسمبر 2019م، بلغ إجمالي موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة للبنك مبلغ 15,002 مليون دينار إسلامي (2018م: 13,918 مليون دينار إسلامي) ومبلغ 346 مليون دينار إسلامي (2018م: 336 مليون دينار إسلامي) على التوالي، مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 304 مليون دينار إسلامي (2018م: 277 مليون دينار إسلامي) ومبلغ 2 مليون دينار إسلامي (2018م: 32 مليون دينار إسلامي)، على التوالي، تم إدراجها في نهاية السنة. الرجاء الرجوع إلى الإيضاحات (7 - 14) لمزيد من التفاصيل حول موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة ومخصص الانخفاض في القيمة المقابل، والإيضاح (3) لمزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية التي يتبعها البنك لتحديد خسائر الائتمان ذات الصلة والاعتراف بها. يتم تطبيق الحكم لتحديد المعايير الملائمة والافتراضات والتقديرات المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض في القيمة. يستخدم البنك الخبرات السابقة لتقييم الخصائص بما في ذلك المؤشرات المستقبلية لمدى التعرضات السيادية وغير السيادية، وتقييم مدى ملاءمة الضمانات والتدفقات النقدية المستقبلية. يمثل مخصص انخفاض القيمة مجالاً هاماً نظراً للمستوى الجوهري لحكم الإدارة المستخدم في تحديد مخصصات الانخفاض في القيمة. ونظراً لجوهرية أرصدة موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة ومستوى الحكم والافتراضات والتقديرات المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لموجودات المشاريع وتمويلات المرابحة، يُعتبر هذا الامر محوراً رئيسياً من محاور المراجعة.	اشتملت إجراءات مراجعتنا للاستجابة للمخاطر الجوهرية المرتبطة بانخفاض قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة لدى البنك على تقييم مدى ملاءمة مخصصات الانخفاض في القيمة المقابلة. بناءً على فهمنا للإجراءات والضوابط الرئيسية، فقد ركزنا على تحديد أحداث الخسارة وضوابط الحوكمة لعملية انخفاض القيمة بما في ذلك إعادة التقييم المستمر بواسطة الإدارة. لقد نفذنا إجراءات فحص شمولية وفحصنا الضوابط الرئيسية ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة وتعمل بفعالية على مدار السنة. عند احتساب مخصصات انخفاض القيمة بصورة فردية (التعرضات السيادية وغير السيادية)، قمنا بتقييم المعايير لتحديد ما إذا كان قد حصل حدث للانخفاض في القيمة، وإذا كان هناك متطلباً لحساب مخصص الانخفاض في القيمة. لقد اختبرنا عينة من موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة لتحديد ما إذا كانت الإدارة قد حددت وحسبت بشكل ملائم جميع أحداث الانخفاض في القيمة وتقييم ما إذا كان الانخفاض قد تم تحديده في الوقت المناسب وتكوين حكمنا فيما إذا كان ذلك مناسباً أم لا. بالنسبة لموجودات المشاريع وتمويلات المرابحة التي تعرضت لانخفاض القيمة، فقد حصلنا على فهم لأساس قياس مخصصات انخفاض القيمة واعتبرنا فيما إذا كانت الأحكام والتوقعات والافتراضات والتقديرات الرئيسية للإدارة ملائمة على ضوء أحوال المستفيدين بما في ذلك تقييم المؤشرات المستقبلية وتقييم ما إذا كانت الخبرة السابقة ملائمة عند تقييم احتمالية الخسائر المتكبدة. كما قمنا بإعادة التحقق من احتساب مخصص الانخفاض في القيمة، على أساس العينة، وفحصنا أيضاً المعطيات الرئيسية لاحتساب مخصص الانخفاض في القيمة بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً وقمنا بعمل اختبارات لتقييم ما إذا كانت الاحتسابات حديثة وتفي بالغرض.

الملحق 2

الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م
(تتمة)

محاور المراجعة الرئيسية	كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
	وحيثما تم احتساب مخصص لانخفاض القيمة على أساس جماعي، قمنا بفحص - على أساس العينة - اكتمال ودقة المعطيات لنموذج احتساب الانخفاض في القيمة المستخدم من قبل الإدارة بما في ذلك المعلومات الضمنية والتقييم المالي للمستفيد والمعطيات الأخرى المتنوعة من خلال المطابقة بين التفاصيل مع الأنظمة المصدرية للبنك مع إعادة احتساب مخصص انخفاض القيمة. إضافةً لذلك، لقد قمنا بفحص عينة من التعرضات السيادية من حيث ملاءمة الافتراضات المستخدمة في نموذج احتساب انخفاض القيمة لتحديد احتمالية التعثر مقابل نظرة السوق المستقبلية الطويلة الأجل للدول المعنية، كما تم تقييمها بواسطة وكالات تصنيف مستقلة. كما قمنا بتقييم كفاية الإفصاحات في القوائم المالية فيما يتعلق بانخفاض قيمة موجودات المشاريع وتمويلات المرابحة.
الانخفاض في قيمة موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويلات المرابحة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) كما في 31 ديسمبر 2019م، بلغ إجمالي موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويلات المرابحة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) (والتي يشار إليها مجتمعة بـ "الاستثمارات") مبلغ 8,265 مليون دينار إسلامي (2018م: 7,880 مليون دينار إسلامي) مقابل مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ 65 مليون دينار إسلامي (2018م: 80 مليون دينار إسلامي) تم إدراجه في نهاية السنة. الرجاء الرجوع إلى الإيضاحات (4 و5 و6 و14 و15 و16) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاستثمارات ومخصص الانخفاض في القيمة المقابل، والإيضاح (3) لمزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية المتبعة في البنك لتحديد للانخفاض في القيمة ذات العلاقة والاعتراف بها. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن تعرض البنك للانخفاض في قيمة الاستثمارات غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل يتمثل في أدوات الدين وحقوق الملكية المصنفة بالتكلفة المطفأة والتكلفة والقيمة العادلة من خلال فئات حقوق الملكية. هذه الأدوات على التوالي معرضة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق.	اشتملت إجراءات مراجعتنا للاستجابة للمخاطر الجوهرية المرتبطة بانخفاض قيمة استثمارات البنك على ما يلي: - تقييم الاستمرارية في تطبيق منهجية البنك في تقييم واحتساب انخفاض القيمة. - فحص ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة لتحديد الأسباب الملائمة لانخفاض القيمة ووقوع أحداث الانخفاض في القيمة وتقدير مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة. - تقييم مدى ملاءمة وشمولية الافتراضات المقابلة لأدوات محددة. إضافةً إلى ذلك، فقد قمنا باحتساب خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة من البنك لعينة مختارة من الاستثمارات باستخدام طرق احتساب الخسارة بما في ذلك حساسية خسارة الانخفاض في القيمة لأي من الافتراضات الجوهرية المستخدمة. لقد قمنا أيضاً بتقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات في القوائم المالية بشأن الانخفاض في قيمة الاستثمارات.

محاور المراجعة الرئيسية	كيف عالجت مراجعتنا محاور المراجعة الرئيسية
إن تقدير خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بأدوات الدين للبنك يتطلب من البنك ممارسة الحكم في تحديد ومراقبة الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة، ويتمثل ذلك من خلال التالي: - تأسيس مؤشرات لانخفاض القيمة (بما في ذلك انخفاض التصنيفات الائتمانية والصعوبات المالية أو صعوبات السداد)، - تحديد أحداث الانخفاض في القيمة، - تقييم الخسائر المتكبدة في تاريخ التقرير المالي باستخدام طرق داخلية وافتراضات ذات علاقة (بما في ذلك الزمن المتوقع للتدفقات النقدية وعوامل التعثر الأخرى). فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية فإن معايير المحاسبة المالية تتطلب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند وجود دليل موضوعي على حدوث خسارة متكبدة نتيجة الانخفاض في القيمة. وهذا يتضمن تحديد الانخفاض الجوهري أو الممتد لأجل طويل في القيمة العادلة. يتم قياس مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة وقيمتها المتوقعة القابلة للاسترداد. وبالتالي، تقوم إدارة البنك بممارسة حكمها في تحديد الحدث المسبب للانخفاض في القيمة. ونظراً لجوهرية المبلغ المتضمن وأهمية الحكم الذي تمارسه الإدارة في عملية تحديد خسائر الانخفاض في القيمة لكل من موجودات واستثمارات الخزينة (يستثنى منها تمويل المرابحة والاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل) فقد اعتبرنا هذا الأمر محوراً رئيسياً من محاور المراجعة.	

الملحق 2
الموارد الرأسمالية العادية للبنك الإسلاميّ للتنمية
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م
(تتمة)

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك عن السنة 2019م

تتكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2019م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن الإدارة مسؤولةٌ عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للبنك لسنة 2019م متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وللقيام بذلك نأخذها في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مَحرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية FOR THE FINANCIAL STATEMENTS

إن هذه القوائم المالية وتعهد البنك للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة البنك والمكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولةٌ عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار بالعمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح - حسب مقتضى الحال - عن الأمور المرتبطة بالاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية البنك، أو إيقاف عملياته، أو ليس لدى الإدارة بديل حقيقي إلا القيام بذلك.

المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في البنك.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية - ككل - خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى لكنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية من شأنها أن تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية - منفردة أو مجتمعة - إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني طيلة المراجعة. وقمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على دليل مراجعة كافٍ وملائم كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكثر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث إن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي نفذتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا - إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفق مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - عن نطاق العمل المخطط له وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك مواطن الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددناها أثناء مراجعتنا.

سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة - حيثما اقتضى الأمر.

وبناءً على ما تم ابلاغه للمكلفين بالحوكمة، فإننا حددنا الأمور ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية وبالتالي تم تضمينها ضمن محاور المراجعة الرئيسية. إننا نبين في تقريرنا تلك المحاور ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الافصاح العلني عن أي منها، أو وفي حالات نادرة جداً - إذا قررنا أنه يجب عدم التصريح عن أمر ما في تقريرنا بسبب النتائج السلبية الناجمة والتي قد يؤثر الإفصاح عنها على المصالح العامة.

عن إرنست ويونغ

أحمد ابراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص 356

30 مارس 2020م
6 شعبان 1441هـ

جـــدة

شركة ارنست ويونغ وشركاهم محاسبون قانونيون
ترخيص مهني رقم ٤٥
PROFESSIONAL LICENCE No. 45
ERNST & YOUNG & Co. PUBLIC ACCOUNTANTS

الملحق 2
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019م
((جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يُذكر غير ذلك)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م
نقد وما في حكمه	4	854.174	815.525
ودائع سلع بالمرابحة	5	4.424.022	4.173.355
استثمارات في الصكوك	6	1.724.211	1.653.815
تمويل بالمرابحة	7	343.698	304.092
موجودات الخزينة		**7.346.105**	**6.946.787**
موجودات استصناع	9	7.378.187	6.667.470
مضاربة مقيدة	10	849.606	873.252
بيع أجل	11	1.906.569	1.602.775
موجودات إجارة	12	2.781.075	2.684.473
قروض	13	1.781.830	1.813.720
موجودات المشاريع		**14.697.267**	**13.641.690**
استثمارات في رأسمال الشركات	15	541.130	466.038
استثمار في الشركات الزميلة	16	756.875	755.816
استثمارات أخرى		55.161	49.596
موجودات الاستثمار		**1.353.166**	**1.271.450**
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		53.464	56.648
موجودات أخرى	17	123.887	130.871
مجموع الموجودات		**23.573.889**	**22.047.446**
المطلوبات			
الصكوك المُصدرة القائمة	18	12.181.904	11.683.136
مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة	19	1.613.652	789.133
وكالة مستحقة	20	361.763	388.661
مطلوبات أخرى	21	351.315	446.371
مجموع المطلوبات		**14.508.634**	**13.307.301**
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	23	5.785.122	5.595.416
إحتياطيات	24	3.139.738	3.060.826
صافي الدخل للسنة		140.395	83.903
مجموع حقوق الأعضاء		**9.065.255**	**8.740.145**
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**23.573.889**	**22.047.446**
حسابات استثمار مقيدة	29	80.921	79.107

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 36 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 2
قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م
(جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
الدخل / (الخسارة) من:			
ودائع سلع بالمرابحة		108.017	85.889
استثمارات في الصكوك	6	60.095	50.074
تمويل بالمرابحة		13.037	11.469
موجودات الخزينة		**181.149**	**147.432**
موجودات استصناع		244.784	237.175
مضاربة مقيدة		32.444	34.598
بيع أجل		63.687	59.187
موجودات إجارة		303.541	276.267
إستهلاك موجودات إجارة	12	(219.779)	(207.913)
قروض		11.836	13.653
موجودات المشاريع		**436.513**	**412.967**
استثمارات في رأسمال الشركات		18.078	65.172
خسارة من استثمار في الشركات الزميلة	16	(29.418)	(103.501)
دخل من استثمارات أخرى		864	812
موجودات الاستثمار		**(10.476)**	**(37.517)**
دخل آخر		6.684	6.487
خسائر تحويل عملات أجنبية		(2.452)	(3.939)
أرباح من تقييم عقود المقايضة	21	10.365	12.269
دخل آخر		**14.597**	**14.817**
مجموع الدخل		**621.783**	**537.699**
تكاليف تمويل	18و19و20و21	(296.195)	(244.067)
مخصص انخفاض القيمة	14	(28.739)	(49.354)
صافي الدخل قبل مصاريف العمليات		**296.849**	**244.278**
مصاريف إدارية	25	(148.271)	(152.101)
استهلاك / إطفاء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(8.183)	(8.274)
مجموع مصاريف العمليات		**(156.454)**	**(160.375)**
صافي الدخل للسنة		**140.395**	**83.903**

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 36 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 2

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

((جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاحات	رأس المال المدفوع	Reserves				صافي الدخل	مجموع الاحتياطيات	مجموع حقوق الأعضاء
			إحتياطي عام	إحتياطي القيمة العادلة	التزامات صندوق التقاعد والرعاية الطبية	احتياطات أخرى			
الرصيد في 1 يناير 2018م		**5.378.558**	**2.700.167**	**334.691**	**(58.309)**	**(37.239)**	**196.977**	**2.939.310**	**8.514.845**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	216.858	-	-	-	-	-	**-**	**216.858**
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات		-	-	(79.310)	-	-	-	**(79.310)**	**(79.310)**
أرباح إكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والمنافع الطبية	22	-	-	-	10.755	-	-	**10.755**	**10.755**
احتياطي محاسبة التحوُّط	21	-	-	-	-	2.256	-	**2.256**	**2.256**
حصة من استثمارات في حركة احتياطيات الشركات الزميلة	16	-	-	-	-	9.636	-	**9.636**	**9.636**
صافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م		-	-	-	-	-	83.903	**-**	**83.903**
محول إلى الاحتياطي العام			196.977	-	-	-	(196.977)	**196.977**	**-**
تخصيص للمنح	24	-	(18.798)	-	-	-	-	**(18.798)**	**(18.798)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018م		**5.595.416**	**2.878.346**	**255.381**	**(47.554)**	**(25.347)**	**83.903**	**3.060.826**	**8.740.145**
زيادة في رأس المال المدفوع	23	189.706	-	-	-	-	-	**-**	**189.706**
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات		-	-	70.281	-	-	-	**70.281**	**70.281**
خسائر إكتوارية متعلقة بخطط التقاعد والمنافع الطبية	22	-	-	-	(60.642)	-	-	**(60.642)**	**(60.642)**
احتياطي محاسبة التحوُّط	21	-	-	-	-	(541)	-	**(541)**	**(541)**
حصة من استثمارات في حركة احتياطيات الشركات الزميلة	16	-	-	-	-	(1.497)	-	**(1.497)**	**(1.497)**
صافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م		-	-	-	-	-	140.395	**-**	**140.395**
محول إلى الاحتياطي العام	24	-	83.903	-	-	-	(83.903)	**83.903**	**-**
تخصيص للمنح	24	-	(12.592)	-	-	-	-	**(12.592)**	**(12.592)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019م		**5.785.122**	**2.949.657**	**325.662**	**(108.196)**	**(27.385)**	**140.395**	**3.139.738**	**9.065.255**

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 36 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 2

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

((جميع المبالغ بآلاف الدنانير الإسلامية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م
التدفقات النقدية من العمليات			
صافي الدخل للسنة		**140.395**	**83.903**
تعديلات للبنود غير النقدية:			
إستهلاك / إطفاء		8.183	8.274
الخسارة من استثمار في الشركات الزميلة	16	29.418	103.501
مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية	14	28.739	49.354
أرباح / (خسائر) القيمة العادلة غير المحققة من الصكوك	6	(5.694)	3.604
أرباح من استبعاد صكوك		-	(380)
إطفاء دخل آخر		(567)	(4.959)
خسائر تحويل عملات أجنبية		2.452	3.939
أرباح من استبعاد استثمار في رأسمال الشركات		(902)	(47.068)
التغيرات في الإيرادات المستحقة		103.428	42.111
التغيرات في المصاريف المستحقة الدفع		346	40.500
الدخل من العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات		**305.798**	**282.779**
التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:			
موجودات استصناع		(817.346)	(924.904)
مضاربة مقيدة		4.881	(10.464)
بيع آجل		(310.890)	(71.623)
موجودات إجارة		(113.846)	(80.659)
قروض		23.836	1.110
موجودات أخرى		11.680	(23.739)
مطلوبات أخرى		(142.521)	131.968
ودائع سلع بالمرابحة		(221.647)	(1.134.519)
تمويل بالمرابحة		(38.793)	3.946
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات		**(1.298.848)**	**(1.826.105)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
استحواذ على استثمارات في الصكوك	6	(227.410)	(84.723)
حصيلة استبعاد / استرداد استثمارات في الصكوك	6	171.388	163.983
استحواذ على استثمارات في رأسمال الشركات	15	(8.349)	-
حصيلة استبعاد استثمارات في رأسمال الشركات واستثمارات أخرى		3.821	76.369
استحواذ على استثمارات أخرى		(5.348)	(4.679)
استحواذ / زيادة حصة في الشركات الزميلة	16	(66.744)	(79.538)
توزيعات أرباح من الشركات الزميلة	16	1.328	1.146
حصيلة سداد رأسمال / استبعاد استثمار في الشركات الزميلة	16	33.442	2.007
إضافات لممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		(4.999)	(5.806)
صافي النقد (المستخدم في) / من أنشطة الاستثمار		**(102.871)**	**68.759**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
زيادة في رأس المال المدفوع		189.706	216.858
تخصيص للمنح	24	(12.592)	(18.798)
حصيلة إصدار الصكوك		3.382.016	2.741.129
استرداد الصكوك		(2.899.552)	(966.084)
مطلوبات ودائع سلع مشتراة بالمرابحة		811.489	1.047
استرداد وكالة مستحقة		(28.838)	-
صافي النقد من أنشطة التمويل		**1.442.229**	**1.974.152**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		40.510	216.806
فروقات تحويل عملة من النقد وما في حكمه		(1.861)	769
النقد وما في حكمه في بداية السنة		815.525	597.950
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**4**	**854.174**	**815.525**

تعتبر الإيضاحات من 1 إلى 36 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
البنك الاسلامي للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية

تقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة لصندوق وقف موارد الحساب الخاص ـ البنك الاسلامي للتنمية ("الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2019م والقوائم ذات الصلة للأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية وتعهد الصندوق للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة الصندوق. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً لأعمال المراجعة التي قمنا بها.

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. تتطلب تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من تحريف جوهري. تشتمل المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة، المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية. نعتقد أن مراجعتنا توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2019م، ونتائج عملياته، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تم تحديدها من قبل الهيئة الشرعية للبنك الاسلامي للتنمية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
ـارقم الترخيص 356

30 مارس 2020 م
6 شعبان 1441هـ

جدة

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية ـ صندوق وقف موارد الحساب الخاص
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019م
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2019م	31 ديسمبر 2018م (معدلة) (إيضاح 25)
الموجودات			
موجودات الخزينة			
نقد وما في حكمه	5	**62.631**	175.311
ودائع سلع بالمرابحة	6	**237.526**	175.806
المرابحة المجمّعة	7	**4.471**	4.489
استثمارات في الصكوك	8	**100.945**	110.931
موجودات استثمارات			
رأسمال الشركات	9	**31.259**	28.312
شركات زميلة	10	**157.609**	157.731
الصناديق	11	**93.519**	93.327
مشاريع بيع بالتقسيط	12	**5.261**	4.355
الإجارة المجمّعة	13	**2.890**	18.616
قروض	14	**180.585**	191.999
موجودات أخرى		**19.961**	11.727
موجودات ثابتة		**25.889**	27.621
مجموع الموجودات		**922.546**	1.000.225
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	15	**57.463**	61.368
مجموع المطلوبات		**57.463**	61.368
صافي الموجودات		**865.083**	938.857
ممثلة في:			
أصل مبلغ صندوق الوقف		**1.071.460**	1.073.861
المعونة الخاصة		**(386.962)**	(351.828)
الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً		**180.585**	216.824
مجموع الأموال		**865.083**	938.857

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص
قائمة الأنشطة والتغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	2019م				2018م
		أصل مبلغ صندوق الوقف	عمولة خاصة	الحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً	المجموع	المجموع
قائمة الأنشطة						(معدلة) (إيضاح 25)
الدخل / (الخسارة) من:						
موجودات الخزينة						
ودائع سلع بالمرابحة					3.158	12.547
المرابحة المجمّعة					-	110
استثمارات في الصكوك	8				5.584	5.212
موجودات الاستثمار:						
شركات زميلة	10				9.546	1.072
الصناديق					1.048	1.106
الإجارة المجمّعة					906	587
أخرى					4.295	3.599
					24.537	**24.233**
تكاليف تمويل					-	(6.612)
أرباح تحويل عملات أجنبية					437	1.324
الدخل قبل مخصص الانخفاض في القيمة					**24.974**	**18.945**
مخصص الانخفاض في القيمة	17				(6.456)	(10.964)
صافي الدخل العائد		**-**	**-**	**-**	**18.518**	**7.981**
توزيع صافي الدخل العائد		3.704	14.814	-	-	-
تبرعات للمعونة الخاصة		-	7.066	-	7.066	912
معونة فنية مالية إسلامية من البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية		-	362	-	362	665
إيرادات غير متفقة مع الشريعة محولة من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية		87	348	-	435	477
مساهمات من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية في منح مساعدات فنية وبرنامج المنح الدراسية	18	-	17.466	-	17.466	21.198
الدخل قبل المنح ومصاريف البرامج		**3.791**	**40.056**	**-**	**43.847**	**31.233**
منح القضايا	19	-	(28.465)	-	(28.465)	(27.173)
مصروفات البرامج	19	-	(25.653)	-	(25.653)	(27.028)
صافي العجز للسنة		**3.791**	**(14.062)**	**-**	**(10.271)**	**(22.968)**
قائمة التغيرات في صافي الموجودات:						
صافي الموجودات في 1 يناير		1.073.861	(351.828)	216.824	938.857	1.045.964
صافي الفائض / (العجز) للسنة		3.791	(14.062)	-	(10.271)	(22.968)
التزام برنامج التقاعد	16	-	(7.947)	-	(7.947)	5.863
احتياطي القيمة العادلة وإحتياطيات أخرى		94	377	-	471	(10.257)
مساهمة من الحساب الخاص في برنامج الدول الأعضاء الأقل نمواً إلى صندوق برامج المعونة الخاصة		-	35.003	(35.003)	-	-
مساهمة في صندوق وقف العلم والتقنية والإبتكار	20	-	(50.000)	-	(50.000)	(50.000)
تحويل عملات أجنبية		(6.286)	1.495	(1.236)	(6.027)	(29.745)
صافي الموجودات في 31 ديسمبر 2019م		**1.071.460**	**(386.962)**	**180.585**	**865.083**	**938.857**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 3

البنك الإسلامي للتنمية - صندوق وقف موارد الحساب الخاص
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	2019	2018
التدفقات النقدية من العمليات			(معدلة) (إيضاح 25)
صافي العجز للسنة		**(10.271)**	**(27.416)**
تعديلات لتسوية صافي العجز مع صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات			
استهلاك		-	1.657
مخصص انخفاض القيمة		6.456	11.144
حصة من خسائر شركات زميلة، صافي		(5.983)	(1.432)
ربح من استبعاد جزافي لشركات زميلة		(134)	334
الصكوك المستحقة من محفظة موجودات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(382)	-
خسائر القيمة العادلة للاستثمار		-	76
الحركة في عجز التقاعد		(7.947)	-
أرباح تحويل عملات اجنبية		(6.419)	860
التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات			
المرابحة المجمّعة		18	14.652
مشاريع بيع بالتقسيط		(906)	(4.355)
الإجارة المجمّعة		15.726	1.722
قروض		11.414	11.139
موجودات أخرى		(8.234)	6.270
تغيرات في الإيرادات المستحقة		-	214
مستحقات ومطلوبات أخرى		(3.905)	7.759
صافي النقد (المستخدم في) / من العمليات		**(10.567)**	**22.624**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:			
صافي الحركة في ودائع سلع		(61.720)	125.900
إضافات لاستثمارات في الصكوك	8	(12.000)	-
استرداد استثمارات في الصكوك	8	21.235	17.831
إضافات لاستثمارات في الصناديق	11	(11.405)	(15.098)
استبعاد استثمارات في الصناديق	11	8.567	5.204
توزيعات أرباح من شركات زميلة		1.478	1.713
استبعاد موجودات ثابتة		1.732	(28)
صافي النقد (المستخدم في) / من أنشطة الاستثمار		**(52.113)**	**135.522**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
مساهمة في صندوق وقف العلم والتقنية والإبتكار	20	(50.000)	(50.000)
النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(50.000)**	**(50.000)**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(112.680)	108.146
النقد وما في حكمه في 1 يناير 2019م		175.311	67.165
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر 2019م	5	**62.631**	**175.311**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الملحق 4

المديرون التنفيذيون والبلدان التي يمثلونها

الاسم	الدول الممثلة
سعادة الدكتور عبد الناصر أبو زقية	ليبيا
سعادة الأستاذ بُلند أقسو	تركيا
سعادة الدكتور عباس معمار نجاد	إيران
سعادة الأستاذ عبد الغفار العوضي	الكويت
معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي	المملكة العربية السعودية
سعادة الدكتور شهاب الدين مرزبان	مصر
سعادة الأستاذ علي حمدان أحمد	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الأستاذ بدر أحمد العمادي	قطر
سعادة الأستاذ محمد غامبو شعيبو	نيجيريا
سعادة الأستاذ فردريك توبسيمي	أوغندا وتشاد والغابون وجيبوتي والاتحاد القمري وموزمبيق والصومال
سعادة الأستاذ عبد الله جالو	السنغال وبوركينافاسو والنيجر ومالي وغامبيا وتوغو
سعادة الأستاذ دياو بالدي	بنين وغينيا وغينيا بيساو وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار
سعادة الأستاذة فوزية زعبول	الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس
سعادة الأستاذة زينة طوقان	الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان
سعادة الأستاذ سامي محمد حميد	اليمن والسودان وسلطنة عمان والبحرين
سعادة الأستاذ إسماعيل علي مانيك	أفغانستان وباكستان وبنغلاديش والمالديف
سعادة الأستاذ أحمد جفري عبد الرحمن	إندونيسيا وماليزيا وبروناي دار السلام وسورينام وغيانا
سعادة الأستاذ باخودير علي خانوف	أذربيجان وألبانيا وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقازاقستان قرقيزستان

الملحق 5أ

بيان الاكتتاب في رأس المال المساهَم به في البنك الإسلاميّ للتنمية في 31 ديسمبر 2019

ر.ت.	البلد	المركز الموحَّد للاكتتاب في رأس المال المساهم به						
		"عدد الأسهم (الحصص)"	المبلغ بملايين الدنانير الإسلامية				"تفصيل رأس المال المستدعى (بملايين الدنانير الإسلامية)"	
			المستدعى	القابل للاستدعاء	النسبة المئوية من الإجمالي	النسبة المئوية من الإجمالي	المدفوع	المستحق غير المدفوع	غير المستحق بعد
1	المملكة العربية السعودية	1.189.680	2.135,9	9.761,0	11.896,8	%23.50	1.414,1	0,0	721,8
2	ليبيا	477.166	856,7	3.915,0	4.771,7	%9.43	462,6	100,3	293,7
3	إيران	417.463	749,5	3.425,2	4.174,6	%8.25	496,2	0,0	253,3
4	نيجيريا	387.452	695,6	3.178,9	3.874,5	%7.66	253,8	22,5	419,2
5	الإمارات العربية المتحدة	379.949	682,1	3.117,4	3.79,5	%7.51	449,2	0,0	232,9
6	قطر	363.236	653,0	2.979,3	3.632,4	%7.18	421,8	0,0	231,3
7	مصر	357.965	641,9	2.937,7	3.579,7	%7.07	405,2	0,0	236,7
8	الكويت	350.000	880,9	2.619,1	3.500,0	%6.92	596,4	0,0	284,5
9	تركيا	326.384	585,3	2.678,6	3.263,8	%6.45	369,4	0,0	215,8
10	الجزائر	128.559	230,5	1.055,1	1.285,6	%2.54	147,6	0,0	83,0
11	باكستان	128.559	230,5	1.055,1	1.285,6	%2.54	142,0	3,5	85,0
12	إندونيسيا	113.795	204,2	933,8	1.138,0	%2.25	140,3	0,0	63,9
13	ماليزيا	82.308	147,6	675,5	823,1	%1.63	93,2	0,0	54,4
14	بنغلاديش	50.996	91,4	418,5	510,0	%1.01	56,7	1,1	33,7
15	المغرب	25.862	46,2	212,4	258,6	%0.51	24,8	4,3	17,1
16	اليمن	25.669	46,0	210,7	256,7	%0.51	29,1	0,0	17,0
17	السودان	23.295	41,8	191,1	233,0	%0.46	13,9	13,8	14,1
18	الأردن	21.976	39,5	180,3	219,8	%0.43	26,1	0,0	13,3
19	سلطنة عمان	14.781	26,5	121,3	147,8	%0.29	9,4	8,2	9,0
20	السنغال	14.255	25,6	117,0	142,6	%0.28	16,1	0,0	9,4
21	العراق	13.505	24,2	110,8	135,1	%0.27	15,3	0,0	8,9
22	بروناي	12.836	23,0	105,3	128,4	%0.25	14,8	0,0	8,2
23	الكاميرون	12.836	23,0	105,3	128,4	%0.25	12,0	2,5	8,5
24	بوركينافاسو	9.017	23,0	67,2	90,2	%0.18	14,5	0,0	8,5
25	النيجر	9.017	23,0	67,2	90,2	%0.18	7,3	7,3	8,5
26	أوغندا	7.245	13,0	59,5	72,5	%0.14	8,3	0,0	4,6
27	البحرين	6.895	12,4	56,5	69,0	%0.14	11,8	0,6	(0,0)
28	قازاقستان	5.823	10,5	47,8	58,2	%0.12	6,7	0,2	3,5
29	أذربيجان	5.458	27,4	27,2	54,6	%0.11	15,1	2,2	10,1
30	مالي	5.400	9,8	44,2	54,0	%0.11	6,2	0,0	3,6
31	الغابون	5.092	9,1	41,8	50,9	%0.10	5,9	0,0	3,3
32	غينيا	5.092	9,1	41,8	50,9	%0.10	5,9	0,0	3,3
33	لبنان	4.585	23,0	22,8	45,9	%0.09	9,1	5,5	8,5
34	موريتانيا	3.640	18,3	18,1	36,4	%0.07	11,5	0,0	6,7
35	تونس	3.577	9,1	26,6	35,8	%0.07	5,8	0,0	3,4
36	قرقيزستان	3.577	9,1	26,6	35,8	%0.07	5,6	0,2	3,4
37	موزمبيق	2.584	4,6	21,2	25,8	%0.05	2,9	0,0	1,7
38	المالديف	2.584	4,6	21,2	25,8	%0.05	2,9	0,1	1,7
39	غامبيا	2.584	4,6	21,2	25,8	%0.05	2,9	0,0	1,7
40	طاجيكستان	2.584	4,6	21,2	25,8	%0.05	2,6	0,3	1,7
41	بنين	1.955	9,9	9,7	19,6	%0.04	5,7	4,1	0,0
42	توغو	1.849	9,3	9,2	18,5	%0.04	5,0	0,9	3,4
43	سيراليون	1.816	4,6	13,5	18,2	%0.04	2,9	0,0	1,7
44	فلسطين	1.816	4,6	13,5	18,2	%0.04	2,6	0,3	1,7
45	سوريا	1.816	4,6	13,5	18,2	%0.04	2,1	0,8	1,7
46	أوزبكستان	1.344	3,7	9,7	13,4	%0.03	2,9	0,0	0,9
47	كوت ديفوار	1.302	3,6	9,5	13,0	%0.03	3,6	0,0	0,0
48	الاتحاد القمري	1.302	3,6	9,5	13,0	%0.03	0,6	2,2	0,9
49	تشاد	993	5,0	4,9	9,9	%0.02	5,0	0,0	0,0
50	أفغانستان	977	4,9	4,9	9,8	%0.02	4,7	0,3	0,0
51	سورينام	923	4,6	4,6	9,2	%0.02	2,8	0,1	1,7
52	ألبانيا	923	4,6	4,6	9,2	%0.02	2,8	0,1	1,7
53	الصومال	496	2,5	2,5	5,0	%0.01	2,5	0,0	0,0
54	تركمانستان	496	2,5	2,5	5,0	%0.01	2,5	0,0	0,0
55	غينيابيساو	496	2,5	2,5	5,0	%0.01	2,2	0,3	0,0
56	جيبوتي	496	2,5	2,5	5,0	%0.01	1,6	0,9	0,0
57	غيانا	250	2,5	0,0	2,5	%0.005	0,5	0,0	2,0
	صافي العجز	*	*	*	*	%0.00	0,2	0,0	(0,2)
	المجموع الجزئي	**5.022.531**	**9.371,9**	**40.853,4**	**50.225,3**	**%99,23**	**5.785,1**	**182.4**	**3.404,4**
	غير الملتزم به	38.875	0,0	388,8	388,8	%0,77	*	*	*
	المجموع العام	**5.061.406**	**9.371,9**	**41.242,2**	**50.614,1**	**%100,00**	**5.785,1**	**182.4**	**3.404,4**

ملحوظة: قد لا تكون نتيجة مجموع الأعداد النسبية صحيحة، لأنها في نهاية المطاف قيمة تقريبية.

الملحق 5ب

بيان القوة التصويتية في "البنك الإسلاميّ للتنمية" في 31 ديسمبر 2019

ر.ت.	البلد	القوة التصويتية	
		عدد الأصوات	التصويت (%)
1	المملكة العربية السعودية	1.118.005	%23,83
2	ليبيا	438.258	%9,34
3	إيران	392.637	%8,37
4	الإمارات العربية المتحدة	357.155	%7,61
5	نيجيريا	343.778	%7,33
6	قطر	340.608	%7,26
7	مصر	334.792	%7,13
8	الكويت	322.051	%6,86
9	تركيا	305.299	%6,51
10	الجزائر	120.763	%2,57
11	باكستان	120.210	%2,56
12	اندونيسيا	107.906	%2,30
13	ماليزيا	77.365	%1,65
14	بنغلاديش	48.018	%1,02
15	المغرب	24.471	%0,52
16	اليمن	24.219	%0,52
17	الأردن	21.143	%0,45
18	السودان	20.999	%0,45
19	سلطنة عمان	13.813	%0,29
20	السنغال	13.564	%0,29
21	العراق	13.112	%0,28
22	بروناي	12.514	%0,27
23	الكاميرون	12.237	%0,26
24	بوركينافاسو	8.669	%0,18
25	النيجر	7.942	%0,17
26	أوغندا	7.334	%0,16
27	البحرين	7.281	%0,16
28	بنين	5.951	%0,13
29	قازاقستان	5.542	%0,12
30	أذربيجان	5.266	%0,11
31	مالي	5.266	%0,11
32	الغابون	4.731	%0,10
33	لبنان	3.740	%0,08
34	موريتانيا	3.719	%0,08
35	غينيا	3.690	%0,08
36	تونس	3.467	%0,07
37	قرقيزستان	2.914	%0,06
38	جزر المالديف	2.914	%0,06
39	موزمبيق	2.908	%0,06
40	غامبيا	2.882	%0,06
41	طاجيكستان	2.145	%0,05
42	طوغو	2.117	%0,05
43	سيراليون	2.066	%0,04
44	فلسطين	2.042	%0,04
45	سوريا	1.921	%0,04
46	كوت ديفوار	1.802	%0,04
47	أوزبكستان	1.758	%0,04
48	الاتحاد القمري	1.501	%0,03
49	أفغانستان	1.493	%0,03
50	تشاد	1.452	%0,03
51	سورينام	1.242	%0,03
52	ألبانيا	1.241	%0,03
53	الصومال	996	%0,02
54	تركمانستان	996	%0,02
55	غينيابيساو	967	%0,02
56	جيبوتي	909	%0,02
57	غيانا	550	%0,01
	صافي العجز	*	*
	المجموع الجزئي	**4.692.331**	**%100,00**
	غير الملتزم به	*	*
	المجموع العام	**4.692.331**	**%100,00**

ملحوظة: قد لا تكون نتيجة مجموع الأعداد النسبية صحيحة، لأنها في نهاية المطاف قيمة تقريبية.

الملاحق أ6-ب9

الملحق أ6: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (بملايين الدنانير الإسلامية) 100

الملحق ب6: الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية) 101

الملحق أ7: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدنانير الإسلامية) 102

الملحق ب7: صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات (بملايين الدولارات الأمريكي) 103

الملحق 8: مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى 104

الملحق أ9: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2019 (بملايين الدولارات الأمريكية) 105

الملحق ب9: التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1396هـ- 2019م) (بملايين الدولارات الأمريكية) 106

الملحق 6أ

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1395هـ- 2019م)[1]

(بملايين الدنانير الإسلامية)

	2016	2017	2018	2019	المجموع العام[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	178,7	126,9	45,6	72,7	5.194,8
المساهمة في رأس المال	77,4	103,3	29,5	7,9	1.292,0
الإجارة	607,3	554,1	9,1	141,1	7.375,0
البيع الآجل	726,9	827,4	755,2	828,7	6.740,5
خطوط التمويل المختلطة	0,0	0,0	0,0	0,0	238,6
المشاركة	0,0	0,0	0,0	0,0	135,2
الاستصناع	1.943,5	354,2	68,2	131,9	14.550,0
المضاربة	0,0	0,0	0,0	0,0	739,9
المساعدة الفنية	0,2	0,0	0,0	0,0	0,8
المجموع الجزئي	**3.534,0**	**1.965,9**	**907,6**	**1.182,4**	**36.266,8**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	133,9	8,5	6,6	8,8	953,0
الإجارة	41,4	76,2	32,4	0,0	486,3
البيع الآجل	0,0	0,0	0,0	0,0	84,2
الاستصناع	18,4	20,6	0,0	47,0	91,1
المضاربة	0,0	0,0	0,0	10,8	10,8
التجارة (المرابحة)	352,5	530,8	308,5	35,0	2.108,2
المجموع الجزئي	**546,2**	**636,1**	**347,4**	**101,6**	**3.733,6**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**2.260,0**	**2.796,3**	**3.529,6**	**4.160,3**	**33.460,1**
د. أخرى					
صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	47,6	34,6	29,0	0,0	674,5
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	14,8	41,1	7,5	56,0	315,5
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0,0	0,0	0,0	2,3	2,3
عمليات المعونة الخاصة	4,9	6,5	4,9	3,6	628,9
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	46,5	7,2	73,0	28,6	490,8
الصناديق الاستئمانية	33,4	79,8	69,0	96,2	2,118,3
الوقف	8,7	6,5	18,6	8,7	549,5
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0,0	0,0	0,0	0,0	23,142,4
المجموع الجزئي	**155,8**	**175,8**	**202,0**	**195,4**	**27.922,3**
المجموع العام	**6.496,0**	**5.574,1**	**4.986,6**	**5.639,7**	**101.382,9**

ملاحظة: عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدنانير الإسلامية)

	2016	2017	2018	2019	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	3.608,7	2.509,8	3.477,7	3.445,9	31.879,0
الأعمال المؤمّنة	5.964,1	5.285,5	6.492,9	7.856,6	44.540,7

موارد "البنك" الرأسمالية العادية والتمويل (في نهاية السنة)

	2016+	2017	2018	2019
إجمالي الأصول	18.146,8	19.676,0	22.047,4	23.573,9
إجمالي الدخل (ناقصاً استهلاك الإجارة)[3]	688,2	575,5	537,7	621,8
صافي الدخل	307,2	197,0	83,9	140,4
الاحتياطيات العامة	2.456,8	2.700,2	2.878,3	2.949,7
احتياطيات القيمة العادلة	487,7	334,7	255,3	325,7
رأس المال المكتتب فيه	50.097,0	50.187,9	50.225,3	50.225,3
الموازنة الإدارية المعتمدة*	114,0	138,8	163,8	159,3
الموازنة الإدارية الفعلية*	115,8	133,6	145,2	139,3

* تشمل الصندوقين الاستئمانيين (أي "صندوق القدس" وصندوق الأقصى").

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2019 (05 جمادى الأولى 1441).

[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1395هـ.

[3] يُعدّل إجمالي الدخل بحسب الاستهلاك بحيث يمكن التوفيق بين الرقم المبلغ عنه بسهولة وبين البيانات المالية المراجعة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

أسعار التحويل في مختلف السنوات هي كما يلي:
2016م: 1 دينار إسلامي = 1.34433 دولار أمريكي
2017م: 1 دينار إسلامي = 1.42413 دولار أمريكي
2018م: 1 دينار إسلامي = 1.39079 دولار أمريكي
1395هـ- 2019م: 1 دينار إسلامي = 1.43089 دولار أمريكي (تقريبي فقط)

الملحق 6ب

الاعتمادات بحسب الكيانات وصيغ التمويل (1395هـ- 2019م)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	2016	2017	2018	2019	المجموع العام[2]
أ. موارد "البنك" الرأسمالية العادية					
القروض	246.5	176.3	64.0	100.4	7,301.5
المساهمة في رأس المال	104.1	147.1	41.0	10.9	1,886.4
الإجارة	841.3	770.4	12.6	195.7	10,754.2
البيع الآجل	1,006.9	1,158.6	1,059.0	1,143.9	9,601.8
خطوط التمويل المختلطة	0.0	0.0	0.0	0.0	344.3
المشاركة	0.0	0.0	0.0	0.0	201.0
الاستصناع	2,700.3	482.0	93.0	181.5	21,557.1
المضاربة	0.0	0.0	0.0	0.0	1,071.5
المساعدة الفنية	0.2	0.0	0.0	0.0	1.2
المجموع الجزئي	**4,899.4**	**2,734.4**	**1,269.6**	**1,632.5**	**52,719.2**
ب. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص					
المساهمة في رأس المال	180.0	12.1	9.2	12.1	1,412.5
الإجارة	55.6	108.5	45.0	0.0	709.0
البيع الآجل	0.0	0.0	0.0	0.0	125.2
الاستصناع	24.7	29.4	0.0	65.0	126.7
المضاربة	0.0	0.0	0.0	15.0	15.0
التجارة (المرابحة)	473.9	755.9	429.0	48.4	2,999.6
المجموع الجزئي	**734.3**	**905.9**	**483.2**	**140.5**	**5,388.1**
ج. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة					
المرابحة	**3,038.2**	**3,982.4**	**4,908.9**	**5,753.0**	**48,686.1**
د. أخرى					
صناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"	64.0	49.2	40.3	0.0	992.2
صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف	20.5	56.4	10.7	77.8	459.1
العلوم والتكنولوجيا والابتكار	0.0	0.0	0.0	3.2	3.2
عمليات المعونة الخاصة	6.9	9.1	6.8	5.1	844.6
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	64.0	10.2	101.4	39.6	722.4
الصناديق الاستئمانية	46.3	109.9	96.9	133.2	3,042.9
الوقف	12.1	9.1	26.2	12.2	796.4
التجارة قبل إنشاء "المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة" ("برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" و"عمليات تمويل الواردات")	0.0	0.0	0.0	0.0	31,413.4
المجموع الجزئي	**213.8**	**243.9**	**282.3**	**271.1**	**38,274.3**
المجموع العام	**8,885.7**	**7,866.5**	**6,944.0**	**7,797.1**	**145,067.6**

ملاحظة: عمليات "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" خلال السنوات الخمس الماضية، ومجموع عملياتها منذ إنشائها (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2016	2017	2018	2019	المجموع العام[2]
الاتفاقات التأمينية المبدئية الجديدة	4,851.3	3,574.3	4,836.7	4,765.1	46,295.6
الأعمال المؤمّنة	8,017.8	7,527.2	9,030.3	10,864.3	63,651.6

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2019 (05 جمادى الأولى 1441).

[2] الاعتمادات التراكمية منذ التأسيس سنة 1395.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

الملحق 7أ

صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات[1]

(بملايين الدنانير الإسلاميّة)

البلد	اعتمادات سنة 2019 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى	المجموع	
أفغانستان	13,2	0,0	0,0	0,4	13,6	0,1
ألبانيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4
الجزائر	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	2,2
أذربيجان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,7
البحرين	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	1,1
بنغلاديش	20,6	10,8	661,7	36,0	729,2	14,4
بنين	50,1	0,0	0,0	0,0	50,1	0,6
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بوركينافاسو	7,2	0,0	284,4	3,7	295,3	2,0
الكاميرون	0,0	0,0	130,8	0,0	130,8	1,2
تشاد	0,0	0,0	0,0	0,6	0,6	0,5
الاتحاد القمري	0,0	0,0	80,3	0,0	80,3	0,2
كوت ديفوار	34,7	6,9	62,9	0,0	104,5	1,3
جيبوتي	46,8	0,0	151,9	0,0	198,7	0,9
مصر	0,0	0,0	636,4	0,0	636,4	8,3
الغابون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4
غامبيا	7,2	0,0	39,8	0,4	47,4	0,6
غينيا	33,7	0,0	0,0	0,0	33,8	0,8
غينيابيساو	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
غيانا	10,6	0,0	0,0	0,1	10,6	0,0
إندونيسيا	47,9	0,0	68,7	3,4	119,9	3,7
إيران	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	4,2
العراق	0,0	0,0	0,0	0,8	0,8	0,4
الأردن	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	2,0
قازاقستان	72,3	0,0	0,0	0,1	72,4	1,0
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,6
جمهورية قرقيزستان	14,6	0,0	6,5	0,0	21,1	0,3
لبنان	63,0	0,0	0,0	4,1	67,0	1,1
ليبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,6
ماليزيا	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,7
المالديف	0,0	0,0	289,3	0,0	289,3	0,8
مالي	0,0	0,0	52,1	0,2	52,3	1,2
موريتانيا	27,2	0,0	75,9	0,2	103,4	1,1
المغرب	30,8	8,8	28,9	19,1	87,7	4,9
موزمبيق	72,0	0,0	0,0	0,2	72,3	0,4
النيجر	49,2	0,0	0,0	0,0	49,2	0,7
نيجيريا	130,8	0,0	16,6	9,8	157,3	1,0
عمان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,5
باكستان	144,2	36,2	800,4	0,3	981,1	8,8
فلسطين	0,0	0,0	0,0	61,3	61,3	0,2
قطر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3
المملكة العربية السعودية	6,2	0,0	0,0	6,4	12,6	3,7
السنغال	22,5	6,4	200,8	0,4	230,0	2,5
سيراليون	14,4	0,0	0,0	0,4	14,9	0,2
الصومال	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1
السودان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,2
سورينام	31,3	0,0	18,1	0,1	49,5	0,2
سوريا	0,0	0,0	0,0	1,7	1,7	0,4
طاجيكستان	7,2	0,0	14,5	0,1	21,8	0,4
طوغو	0,0	0,0	44,8	0,0	44,8	0,4
تونس	0,0	0,0	202,5	0,2	202,6	3,2
تركيا	72,2	0,0	166,7	4,0	242,9	8,2
تركمانستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,8
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	6,5	1,4	7,9	0,8
أوغندا	79,7	10,8	7,2	0,6	98,4	0,6
أوزبكستان	69,0	21,7	40,5	0,0	131,2	1,3
اليمن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,8
البلدان غير الأعضاء	0,0	0,0	33,1	0,0	33,1	0,6
المشاريع الإقليمية	3,6	0,0	72,3	5,2	81,1	3,2
صافي الاعتمادات	**1.182,4**	**101,6**	**4.160,3**	**195,4**	**5.639,7**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2019 (05 جمادى الأولى 1441).

[2] تشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلاميّة" وصناديق "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

الملحق 7ب

صافي اعتمادات "مجموعة البنك" بحسب البلدان والكيانات[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	اعتمادات سنة 2019 بحسب الكيانات					الحصة من صافي الاعتمادات منذ التأسيس (%)
	موارد "البنك" الرأسمالية العادية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	أخرى	المجموع	
أفغانستان	18,5	0,0	0,0	0,6	19,1	0,1
ألبانيا	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,4
الجزائر	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	2,0
أذربيجان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,8
البحرين	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	1,2
بنغلاديش	28,7	15,0	915,0	50,1	1.008,8	14,8
بنين	68,5	0,0	0,0	0,0	68,5	0,6
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بوركينافاسو	10,0	0,0	393,3	5,1	408,4	2,0
الكاميرون	0,0	0,0	180,8	0,0	180,8	1,2
تشاد	0,0	0,0	0,0	0,8	0,8	0,5
الاتحاد القمري	0,0	0,0	111,0	0,1	111,1	0,2
كوت ديفوار	47,5	9,6	86,9	0,0	144,0	1,3
جيبوتي	64,8	0,0	210,0	0,0	274,9	0,8
مصر	0,0	0,0	880,0	0,0	880,0	8,4
الغابون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4
غامبيا	10,0	0,0	55,0	0,5	65,5	0,6
غينيا	46,5	0,0	0,0	0,1	46,6	0,7
غينيابيساو	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0
غيانا	14,6	0,0	0,0	0,1	14,7	0,0
إندونيسيا	66,0	0,0	95,0	4,6	165,6	3,7
إيران	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	4,3
العراق	0,0	0,0	0,0	1,1	1,1	0,3
الأردن	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	1,9
قازاقستان	100,0	0,0	0,0	0,2	100,2	1,1
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,6
جمهورية قرقيزستان	20,0	0,0	9,0	0,0	29,0	0,3
لبنان	87,5	0,0	0,0	5,6	93,1	1,1
ليبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,5
ماليزيا	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	0,6
المالديف	0,0	0,0	400,0	0,0	400,0	0,8
مالي	0,0	0,0	72,0	0,3	72,3	1,2
موريتانيا	37,3	0,0	105,0	0,3	142,6	1,2
المغرب	42,7	12,1	40,0	26,5	121,3	4,9
موزمبيق	99,7	0,0	0,0	0,3	100,0	0,4
النيجر	68,1	0,0	0,0	0,1	68,1	0,7
نيجيريا	180,0	0,0	23,0	13,5	216,5	1,0
عمان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,4
باكستان	200,0	50,0	1.106,8	0,5	1.357,3	8,6
فلسطين	0,0	0,0	0,0	85,0	85,0	0,2
قطر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3
المملكة العربية السعودية	8,5	0,0	0,0	8,8	17,4	3,8
السنغال	31,0	8,8	277,6	0,5	317,9	2,5
سيراليون	20,0	0,0	0,0	0,6	20,6	0,2
الصومال	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1
السودان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1,2
سورينام	43,5	0,0	25,0	0,1	68,6	0,2
سوريا	0,0	0,0	0,0	2,4	2,4	0,4
طاجيكستان	10,0	0,0	20,0	0,1	30,1	0,4
طوغو	0,0	0,0	62,0	0,0	62,0	0,4
تونس	0,0	0,0	280,0	0,2	280,2	3,1
تركيا	100,0	0,0	230,5	5,5	336,0	8,1
تركمانستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,8
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	9,0	2,2	11,2	0,8
أوغندا	110,0	15,0	10,0	0,8	135,8	0,6
أوزبكستان	94,0	30,0	56,0	0,0	180,0	1,4
اليمن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,7
البلدان غير الأعضاء	0,0	0,0	0,0	46,0	46,0	0,6
المشاريع الإقليمية	5,0	0,0	100,0	7,2	112,2	3,3
صافي الاعتمادات	**1.632,5**	**140,5**	**5.753,0**	**271,1**	**7.797,1**	**100**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2019 (05 جمادى الأولى 1441).

[2] وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلاميّة" وصناديق "المؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

الملحق 8أ

مجموع عمليات "مجموعة البنك" بحسب صيغ التمويل الكبرى (1395هـ- 2019م)[1]

البلد	تمويل المشاريع			عمليات المساعدة الفنية			تمويل التجارة			عمليات المعونة الخاصة			المجموع العام[2]		
	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية	العدد	بملايين الدنانير الإسلامية	بملايين الدولارات الأمريكية
أفغانستان	9	97,1	140,7	15	3,6	5,3	0	0,0	0,0	17	9,1	12,5	41	109,9	158,6
ألبانيا	29	389,7	596,7	7	1,4	2,1	2	4,8	7,2	3	0,4	0,5	41	396,4	606,4
الجزائر	29	332,5	446,2	15	1,7	2,3	347	1.932,5	2.493,0	7	4,4	5,6	398	2.271,1	2.947,1
أذربيجان	34	664,7	1.012,4	17	2,7	3,9	17	85,6	130,8	3	1,4	2,0	71	754,4	1.49,0
البحرين	46	890,8	1.314,9	17	1,9	2,9	25	255,9	375,4	0	0,0	0,0	88	1.148,7	1.693,1
بنغلاديش	103	1.364,0	1.998,6	29	53,4	74,6	285	13.170,7	19.311,8	14	36,1	44,8	431	14.624,2	21.429,8
بنين	57	574,4	821,0	21	3,5	4,9	8	77,1	108,2	1	1,3	1,4	87	656,3	935,5
بروناي	2	7,2	9,9	1	0,0	0,0	0	0,0	0,0	0	0,0	0,0	3	7,2	9,9
بوركينافاسو	103	729,5	1.051,5	36	4,8	6,9	31	1.328,2	1.870,8	7	7,9	8,6	177	2.070,4	2.937,8
الكاميرون	61	696,9	1.002,2	15	1,5	2,2	13	495,8	687,3	3	1,3	1,7	92	1.195,6	1.693,5
تشاد	61	492,9	729,3	38	4,7	6,7	4	30,2	42,3	11	10,0	11,2	114	537,9	789,4
الاتحاد القمري	6	11,2	13,9	20	9,3	13,4	23	205,2	284,4	3	1,0	1,1	52	226,7	312,7
كوت ديفوار	45	985,2	1.423,3	10	1,0	1,4	10	287,3	407,7	5	0,9	1,2	70	1.274,5	1.833,6
جيبوتي	44	237,8	343,1	24	2,9	4,1	26	623,7	870,0	10	1,7	2,3	104	866,1	1.219,4
مصر	75	1.422,0	2.133,0	26	3,9	5,6	222	7.015,9	10.016,6	8	1,7	2,4	331	8.443,4	12.157,6
الغابون	20	338,8	501,8	3	0,2	0,3	1	18,8	25,2	0	0,0	0,0	24	357,8	527,4
غامبيا	57	226,7	334,0	30	3,3	4,7	51	405,7	585,6	3	1,5	1,6	141	637,3	925,9
غينيا	98	715,2	996,7	39	13,6	19,5	6	38,4	48,8	8	6,5	8,6	151	773,8	1.073,6
غينيابيساو	4	3,9	5,2	13	2,0	2,8	3	13,1	17,0	3	1,1	1,3	23	20,2	26,3
غيانا	2	24,8	34,6	11	0,5	0,8	0	0,0	0,0	4	0,5	0,7	17	25,9	36,1
إندونيسيا	119	2.370,2	3.439,0	25	3,3	4,9	157	1.385,0	1.987,9	5	3,6	5,4	306	3.762,1	5.437,2
إيران	65	2.136,7	3.188,9	24	2,0	2,9	327	2.136,8	3.057,7	10	10,9	15,1	426	4.286,4	6.264,6
العراق	5	40,3	50,9	12	1,2	1,7	59	319,3	369,1	14	4,6	6,4	90	365,4	428,2
الأردن	63	730,9	1.022,0	30	3,5	5,1	339	1.316,0	1.780,8	1	0,2	0,3	433	2.050,6	2.808,0
قازاقستان	21	462,9	645,1	19	2,1	2,9	22	575,3	869,0	5	1,3	1,9	67	1.041,7	1.546,6
الكويت	11	72,2	106,8	24	1,9	2,8	23	555,4	814,0	3	5,5	7,3	61	635,0	930,9
جمهورية قرقيزستان	37	249,0	361,8	22	4,0	6,0	7	28,7	41,0	7	1,7	2,4	73	283,5	411,1
لبنان	62	964,1	1.373,5	12	1,0	1,5	9	152,1	212,1	19	7,4	10,6	102	1.124,8	1.597,7
ليبيا	17	265,6	366,0	10	2,6	3,7	15	320,1	419,9	6	3,4	4,9	48	591,7	794,4
ماليزيا	31	394,4	563,6	18	1,4	2,0	85	261,6	361,4	5	8,5	11,4	139	665,8	938,5
المالديف	30	122,2	176,0	10	1,3	1,9	19	688,1	976,0	3	0,6	0,8	62	812,2	1.154,7
مالي	101	807,4	1.152,6	28	5,8	8,3	20	416,1	590,8	11	14,7	16,5	160	1.244,0	1.768,1
موريتانيا	93	630,8	933,5	44	6,6	9,2	25	508,6	735,2	7	9,5	11,1	169	1.155,5	1.689,0
المغرب	66	2.008,9	2.965,1	47	7,0	9,9	126	2.905,1	4.133,4	4	1,1	1,5	243	4.922,2	7.109,9
موزمبيق	26	332,4	471,4	14	2,1	3,2	4	44,7	65,0	6	2,4	2,5	50	381,5	542,2
النيجر	80	503,3	720,2	49	56,0	81,8	24	144,2	189,8	18	11,0	13,5	171	714,4	1.005,2
نيجيريا	21	473,8	699,7	15	11,9	16,6	33	534,0	784,7	28	5,5	7,5	97	1.025,2	1.508,5
عمان	40	1.468,8	2.035,3	8	1,3	1,9	2	3,7	5,0	2	0,4	0,5	52	1.474,2	2.042,6
باكستان	84	1.676,8	2.478,3	25	21,7	30,2	284	7.218,9	912,1	11	9,7	13,2	404	8.927,1	12.433,9
فلسطين	26	76,2	109,3	68	126,5	177,9	2	3,3	5,0	45	43,4	56,5	141	249,4	348,7
قطر	11	223,0	342,7	1	0,1	0,1	6	33,8	54,1	0	0,0	0,0	18	256,9	397,0
المملكة العربية السعودية	85	1.252,4	1.858,9	44	4,6	6,6	306	2.443,5	3.629,7	3	0,2	0,3	438	3.700,8	5.495,5
السنغال	122	1.693,9	2.448,6	41	5,9	8,5	56	779,2	1.082,9	7	13,3	14,5	226	2.492,3	3.554,6
سيراليون	45	197,2	289,8	26	8,9	12,6	4	18,1	26,0	4	2,6	3,5	79	226,8	331,9
الصومال	6	18,6	22,7	12	7,9	11,9	4	35,9	46,2	55	32,9	48,3	77	95,3	129,1
السودان	98	811,3	1.201,1	37	27,3	38,6	38	328,1	462,6	22	21,3	25,6	195	1.188,0	1.727,9
سورينام	18	166,9	241,3	15	1,1	1,6	4	47,6	67,0	3	0,1	0,2	40	215,7	310,1
سوريا	30	299,9	417,2	10	3,2	4,9	27	135,1	169,3	17	6,6	9,4	84	444,8	600,7
طاجيكستان	36	281,5	403,5	24	25,8	35,4	16	136,3	197,0	6	1,1	0,8	82	444,4	637,0
طوغو	28	241,0	341,4	6	1,4	2,0	13	207,2	294,1	2	1,3	1,5	49	450,9	639,0
تونس	71	1.439,4	2.090,9	26	5,1	7,6	169	1.746,5	2.397,5	4	3,2	4,2	270	3.194,1	4.500,2
تركيا	99	2.690,6	3.841,5	40	2,9	4,2	392	5.653,5	7.835,6	9	16,6	21,3	540	8.363,5	11.702,5
تركمانستان	13	754,5	1.092,6	4	0,8	1,1	1	6,4	10,0	1	0,2	0,3	19	761,9	1.104,1
الإمارات العربية المتحدة	23	319,2	451,1	17	4,9	7,5	35	489,4	700,9	0	0,0	0,0	75	813,6	1.159,5
أوغندا	41	535,3	782,3	26	3,3	4,8	8	49,3	66,2	8	2,7	3,6	83	590,6	856,8
أوزبكستان	36	1.018,8	1.520,1	9	1,2	1,8	35	327,7	471,1	6	1,0	1,3	86	1.348,7	1.994,2
اليمن	61	373,3	548,1	24	16,5	23,2	44	379,0	451,2	10	21,6	29,5	139	790,5	1.052,0
البلدان غير الأعضاء	31	196,1	279,0	15	4,6	6,9	22	212,8	330,8	1.029	225,6	312,5	1.097	639,1	929,3
المشاريع الإقليمية	54	1.346,7	1.911,9	742	919,0	1.358,0	9	393,0	552,0	330	596,0	901,5	1.135	3.254,6	4.723,5
حافظ الاعتمادات	2.791	39.852,4	57.880,1	2.010	1.423,9	2.075,9	3.845	58.928,4	83.436,1	1.836	1.178,1	1.675,4	10.482	101.382,9	145.067,6
إجمالي الاعتمادات	**3.281**	**48.363,3**	**70.066,0**	**2.142**	**1.643,4**	**2.400,5**	**4.068**	**60.828,7**	**86.055,2**	**2.037**	**1.276,9**	**1.814,1**	**11.528**	**112.112,3**	**160.335,8**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2019 (05 جمادى الأولى 1441)

[2] الأرقام لا تتضمّن العمليات المُلغاة (ما لم يُذكر خلاف ذلك). وتشمل عمليات "صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف" و"برنامج تمويل الصادرات" و"محفظة البنوك الإسلامية" وصناديق "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"عمليات تمويل الواردات" و"عمليات المعونة الخاصة" و"العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والصناديق الاستئمانية والوقف.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

الملحق 9أ

التوزيع القطاعيّ لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان سنة 2019م[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	النقل	المياه والصرف الصحّي والخدمات الحضرية	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	18,5	0,0	0,0	18,5
ألبانيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الجزائر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
أذربيجان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
البحرين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بنغلاديش	0,0	0,0	0,0	28,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	28,7
بنين	0,0	0,0	0,0	68,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	68,5
بروناي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بوركينافاسو	10,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	10,0
الكاميرون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تشاد	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الاتحاد القمري	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
كوت ديفوار	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	47,5	0,0	47,5
جيبوتي	0,0	0,0	0,0	26,0	0,0	38,8	0,0	0,0	0,0	64,8
مصر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الغابون	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
غامبيا	0,0	0,0	10,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	10,0
غينيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	46,5	0,0	0,0	46,5
غينيابيساو	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
غيانا	0,0	0,0	14,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	14,6
إندونيسيا	66,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	66,0
إيران	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
العراق	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الأردن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
قازاقستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	100,0	0,0	0,0	100,0
الكويت	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
جمهورية قرقيزستان	20,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	20,0
لبنان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	87,5	0,0	87,5
ليبيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
ماليزيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المالديف	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مالي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
موريتانيا	37,3	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	37,3
المغرب	0,0	0,0	0,0	42,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	42,7
موزمبيق	0,0	0,0	99,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	99,7
النيجر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	65,7	0,0	0,0	2,4	68,1
نيجيريا	0,0	0,0	0,0	100,0	0,0	80,0	0,0	0,0	0,0	180,0
عمان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
باكستان	0,0	0,0	100,0	0,0	100,0	0,0	0,0	0,0	0,0	200,0
فلسطين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
قطر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المملكة العربية السعودية	0,0	8,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	8,5
السنغال	31,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	31,0
سيراليون	0,0	0,0	0,0	20,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	20,0
الصومال	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
السودان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
سورينام	0,0	0,0	41,3	2,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	43,5
سوريا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
طاجيكستان	0,0	10,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	10,0
طوغو	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تونس	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تركيا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	100,0	100,0
تركمانستان	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الإمارات العربية المتحدة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
أوغندا	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	110,0	0,0	0,0	110,0
أوزبكستان	0,0	0,0	0,0	94,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	94,0
اليمن	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	**164,3**	**10,0**	**274,2**	**482,1**	**0,0**	**38,8**	**420,7**	**135,0**	**102,4**	**1.627,5**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2019 (05 جمادى الأولى 1441).

[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.

المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

الملحق وب

التوزيع القطاعي لصافي الاعتمادات من موارد "البنك" الرأسمالية العادية بحسب البلدان (1395هـ- 2019م)[1]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	الزراعة	التعليم	الطاقة	الصحة	الصناعة والتعدين	المعلومات والاتصالات	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	النقل	أخرى[2]	المجموع
أفغانستان	10.0	0.0	16.5	0.0	0.0	0.0	0.0	114.2	0.0	**140.7**
ألبانيا	46.7	0.0	17.3	0.0	0.0	0.0	26.9	476.1	22.1	**589.1**
الجزائر	50.5	0.0	146.5	0.0	71.1	0.0	112.9	31.4	6.9	**419.2**
أذربيجان	112.7	0.0	497.0	19.3	0.0	0.0	264.9	45.5	10.8	**950.2**
البحرين	0.0	3.7	535.5	0.0	24.7	0.0	460.7	144.7	97.8	**1,267.0**
بنغلاديش	152.9	91.9	833.6	146.3	152.5	104.0	128.8	107.9	5.2	**1,723.0**
بنين	55.5	65.3	153.4	101.9	0.0	26.5	22.1	306.9	35.0	**766.5**
بروناي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.2	**6.2**
بوركينافاسو	275.5	67.9	147.4	25.9	27.7	0.0	67.6	391.3	1.7	**1,005.0**
الكاميرون	246.4	55.5	52.4	96.0	0.0	0.0	54.4	480.6	7.5	**992.7**
تشاد	89.2	51.4	47.9	23.9	3.8	0.0	50.9	389.4	6.4	**662.9**
الاتحاد القمري	1.0	0.0	0.0	0.0	1.8	0.0	0.0	7.6	0.0	**10.4**
كوت ديفوار	74.9	253.3	0.0	46.2	0.0	0.0	482.3	544.5	0.0	**1,401.3**
جيبوتي	7.3	17.1	19.3	112.1	0.3	55.3	1.0	69.9	0.7	**283.0**
مصر	48.8	25.0	1,612.0	43.8	87.0	0.0	50.7	25.6	61.0	**1,953.8**
الغابون	0.0	18.2	0.0	19.7	0.0	60.0	57.8	346.1	0.0	**501.8**
غامبيا	70.3	27.5	58.8	12.7	28.0	27.3	11.3	55.4	1.9	**293.2**
غينيا	133.6	40.2	210.5	97.9	8.4	0.0	109.4	300.8	8.7	**909.4**
غينيابيساو	0.4	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	1.5	0.0	**2.3**
غيانا	0.0	0.0	34.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	**34.6**
أندونيسيا	954.2	1,039.2	374.6	143.1	40.7	11.3	100.0	479.0	204.4	**3,346.5**
إيران	558.0	54.9	604.1	166.7	319.4	0.0	1,227.2	75.6	10.0	**3,015.8**
العراق	0.0	24.9	0.0	20.5	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	**50.9**
الأردن	5.4	66.6	258.7	216.1	187.5	23.8	8.0	195.6	10.5	**972.2**
قازاقستان	143.0	0.0	0.0	11.5	0.0	9.0	9.5	315.8	140.0	**628.8**
الكويت	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	54.3	**58.5**
جمهورية قرقيزستان	36.3	0.0	95.2	4.9	8.0	0.0	15.0	121.0	0.0	**280.3**
لبنان	0.0	241.5	30.0	174.2	0.1	12.5	583.8	269.1	0.0	**1,311.1**
ليبيا	22.3	0.0	101.9	0.0	112.5	22.0	0.0	58.3	0.0	**317.0**
ماليزيا	6.2	196.9	0.0	79.5	2.0	0.0	0.0	175.4	45.0	**505.0**
المالديف	0.0	1.7	0.0	29.3	0.0	0.0	17.1	64.9	13.7	**126.7**
مالي	304.8	27.4	323.0	13.4	38.7	0.0	114.3	202.5	0.0	**1,024.2**
موريتانيا	102.7	45.6	202.5	38.6	99.2	0.0	134.8	197.5	3.8	**824.5**
المغرب	244.1	5.1	1,311.2	42.7	32.0	16.0	430.0	825.4	6.2	**2,912.7**
موزمبيق	37.6	29.5	337.1	11.5	0.0	0.0	0.0	30.7	0.0	**446.3**
النيجر	144.4	76.3	146.9	59.6	7.8	8.0	19.4	157.7	6.3	**626.4**
نيجيريا	98.0	96.3	0.0	172.6	0.0	50.0	146.0	80.0	7.8	**650.7**
عُمان	357.8	134.0	252.8	10.5	142.4	0.0	590.1	547.6	0.0	**2,035.3**
باكستان	32.0	98.2	1,115.6	377.0	50.3	0.0	14.9	482.5	100.7	**2,271.3**
فلسطين	0.0	30.5	21.5	31.8	1.2	0.0	0.0	5.0	0.5	**90.6**
قطر	0.0	0.0	0.0	67.5	29.3	0.0	225.0	0.0	0.0	**321.8**
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	233.5	6.0	770.0	0.0	42.5	100.0	171.0	**1,323.0**
السنغال	347.2	66.2	393.3	77.0	21.0	0.0	515.4	882.9	23.0	**2,326.0**
سيراليون	103.2	11.2	10.4	30.5	9.1	24.5	14.1	19.6	0.0	**222.6**
الصومال	0.0	2.0	0.5	0.0	0.0	0.0	3.0	12.0	5.2	**22.7**
السودان	398.8	67.0	156.8	43.5	82.7	0.0	140.7	60.1	41.6	**991.1**
سورينام	0.0	41.1	41.3	113.5	0.0	0.0	0.0	26.0	0.0	**221.9**
سوريا	26.7	9.0	235.7	25.0	15.0	0.0	52.2	0.0	9.1	**372.8**
طاجيكستان	50.7	52.0	122.5	41.0	0.0	0.0	11.3	91.1	1.0	**369.5**
طوغو	19.4	52.7	53.0	17.0	0.0	0.0	43.9	135.4	0.0	**321.5**
تونس	183.3	84.9	1,251.6	63.7	176.2	0.0	241.5	9.0	27.9	**2,038.1**
تركيا	17.5	219.8	740.0	530.0	152.1	0.0	67.0	1,189.5	845.9	**3,761.8**
تركمانستان	0.0	5.3	350.0	25.6	0.0	288.1	0.0	423.7	0.0	**1,092.6**
الإمارات العربية المتحدة	0.0	0.0	110.0	53.2	105.2	0.9	0.0	60.0	9.9	**339.1**
أوغندا	130.1	45.7	245.1	28.1	6.6	0.0	5.6	238.4	12.1	**711.7**
أوزبكستان	445.6	77.0	203.1	265.3	20.0	0.0	92.9	348.0	45.0	**1,496.9**
اليمن	105.2	56.4	74.2	10.2	0.9	0.0	46.8	47.4	18.5	**359.7**
البلدان الأعضاء في "البنك"- 57	**6,250.1**	**3,675.9**	**13,765.1**	**3,763.4**	**2,841.2**	**739.4**	**6,813.6**	**11,766.2**	**2,085.3**	**51,700.1**

[1] يعود تاريخ البيانات الواردة في هذا الجدول إلى 31 ديسمبر 2019 (05 جمادى الأولى 1441).
[2] "أخرى" تشمل الأنشطة المتعلقة بالمالية والإدارة العمومية والعقارات والتجارة.
المصدر: شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاء بالبنك الإسلامي للتنمية، إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي.

ملاحظات

ملاحظات

©البنك الإسلاميّ للتنمية

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو نقله بأيّ شكل من الأشكال أو بأيّ وسيلة من الوسائل، ومنها التصوير والتسجيل، إلاّ بإذن خطّي من صاحب حقوق الطبع والنشر. كذلك، يجب الحصول على إذن خطّيّ قبل تخزين أيّ جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أيّاً كانت طبيعته. وينبغي توجيه طلبات الحصول على الإذن إلى: **idbarchives@isdb.org**

تصميم وإخراج "شركة بلاكوود كرييتيف المحدودة" (**www.weareblackwood.com**) و"البنك الإسلاميّ للتنمية".

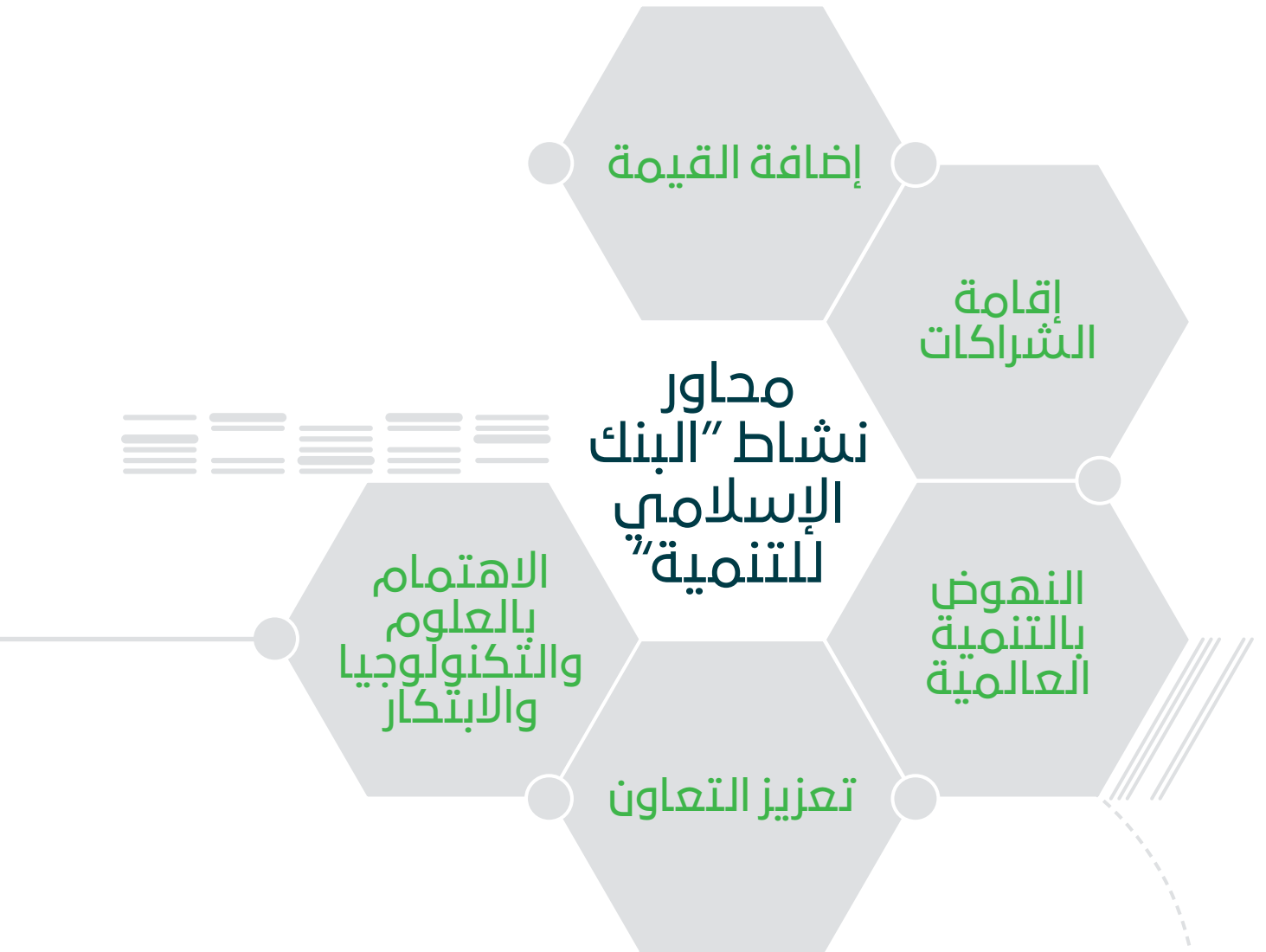

اتصل بنا

البنك الإسلاميّ للتنمية
شارع الملك خالد 8111
النزلة اليمنية
الوحدة 1 جدة 2444-22332
المملكة العربية السعودية
(+966-12) 6361400
(+966-12) 6366871
idbarchives@isdb.org
www.isdb.org

isdbgroup
isdb_group
isdb_stories
company/islamic-development-bank
channel/UC4IRLKYmzVz3BcA26bp_83w